الفصل الثـــــانى: الجانب التطبيقى للدراســـــة

القضية الخامسة: التغــير الاجتمـــاعى وقطـــاع التعليـــم
القضية السادسة : التغيـــر الاجتماعى والقطـــاع الصحى
القضية السابعة: الحوكمة(الإدارة المجتمعية أوالحكم الرشيد)

القضية الخامسة : التغير الاجتماعى وقطاع التعليم

القضية الخامسة: التغيير الاجتماعى وقطاع التعليم

مقدمه

مع ماشهده المجتمع المصرى فى السنوات الأخيرة من تغير اجتماعى معبراً عنه فى ماحدث من تغير فى البناء الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية ، أعيد تشكيل المجتمع على نحو لم نألفه منه ماهو محمود ، ومنه ماهو غير مقبول ... حيث تغيرت الأنساق وتبدلت الأدوار وتغير ترتيب الأولويات كما تغير شكل تقديم الخدمات والتى من أهمها خدمات قطاع التعليم الذى تأثر بكل من تغير عدد السكان وتغير هيكل التوزيع النوعى والعمرى مما أثر على حجم الطلب على الخدمة التعليمية ، وفى ظل محدودية الموارد المخصصة للتعليم إختلت معايير الكفاءة الداخلية فظهرت كثير من المشاكل منها مشكلة الدروس الخصوصية وتحول التعليم من جهد يبذل لتعليم الأفراد وبناء شخصياتهم إلى جهد يبذل للتدريب على إجتياز الامتحانات كما أدت الحالة الاقتصادية للكثير من المعلمين الى بيع خدماتهم لمن يدفع أكثر وكذلك المؤسسات التعليمية ذاتها فاختلت العلاقة بين المعلم وتلميذه وتحولت العملية الى سوق تحكمه قوانين العرض والطلب ، فلم يعد هناك المعلم القدوة ولم تعد قيمة الإحترام التى كانت تسود المجتمع والمنظومة التعليمية على وجه الخصوص الى قيم مادية .

كما تأثر التعليم بتغير ترتيب الأدوار داخل الأسرة وداخل المجتمع ، حيث ساد بين بعض الفئات الفقيرة تقاعس رب الأسرة عن تحمل المسئولية وتركها للأم التى أصبحت تسعى جاهدة لتوفير متطلبات الأسرة فضاع الرمز والقدوة داخل هذه الأسرة فانصرف أبناء هذه الأسر فى كثير من الأحوال عن التعليم أو الاكتفاء باقل القليل أو بنوعية معينة منه فازدادت واتسعت دائرة الفقر والفقراء ، مما دفع بمن استمر فى التعليم إلى البحث عن أسهل وأرخص وسيلة لتحقيق النجاح فانصرف عدد كبير من الدارسين عن علوم تتصف بأنها علوم المستقبل من رياضيات وعلوم ولغات نظرا لارتفاع تكلفة تحصيلها ماديا ومعنويا فحدث تراجع فى دراسة العلوم التطبيقية والرياضيات وتزايدت أعداد الدارسين فى الكليات النظرية بشكل واضح وانتشرت مدارس التعليم الخاص بأشكاله المختلفة ولغات مختلفة ، وثقافات مختلفة تعكسها هذه المدارس ، فأصبحنا أمام نسيج مجتمعى مختلط لا هوية له ولا معالم واضحة ، بداية من التعليم الأساسى حتى التعليم العالى والجامعى ، حيث التعليم بالفرنسية والانجليزية – والألمانية ، كما امتهن التعليم وأصبح إلتحاق الدارسين بكليات التربية والعمل بالتدريس مجرد وظيفة وتحقيق دخل .

ومع التغيرات الداخلية السابق الإشارة إلى بعض منها ، هنـــاك تغيـــرات خارجيـــة تمثلت فى فكر العولمة والانفتاح على الخارج . أدت كل هذه التغيرات الـــى ظهـــور قطـــاع التعليم فى شكل جديد فيه من السلبيات كما فيه من الإيجابيات وحيث يتأثر بهذا القطاع أكثر من ٢٠ مليون طالب فإن محاولة رصد واقع هذا القطاع وماحدث بـــه وتحليـــل دوره فـــى مواجهة التغيرات السالبة فى ظل عالم مفتوح لا يسمح بالحواجز والحدود يعد أمرا ضروريا وذلك من خلال التركيز على مايلى:

١- أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم .

٢- أثر تغير القيم .. مفهوما وترتيبا على التغير مـــن خدمـــة تعلـــيم تعظـــم الجـــدوى الاجتماعية الى سوق لتقديم الخدمة يحكمها المكسب والخسارة .

٣- تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى الى شـــراكة بـــين الدولة والقطاع الخاص و مؤسسات المجتمع المدنى وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع .

٤- التغير الاجتماعى وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة .

٥- الإنفتاح على العالم واقتصاد والمعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية .

المحور الأول : أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم :

سجلت إحصاءات السكان تزايداً مستمراً فى أعداد سكان جمهورية مـــصر العربيـــة بشكل واضح على مستوى كل من التعدادات السكانية ، والإحصاءات الحيوية .

جدول رقم (١)

تطور أعداد السكان

السنة	تعداد ١٩٨٦	تعداد ١٩٩٦	تعداد ٢٠٠٦	تقدير ٢٠١٠
عدد السكان	٤٨٢٥٤٠٠	٥٩٣١٢٩١٤	٧٢٧٩٨٠٣١	٧٧٨٣٩٤٩٣

المصدر : بيانات مجمعه من موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة الإنترا نت على الإنترنت

شكل رقم (١)

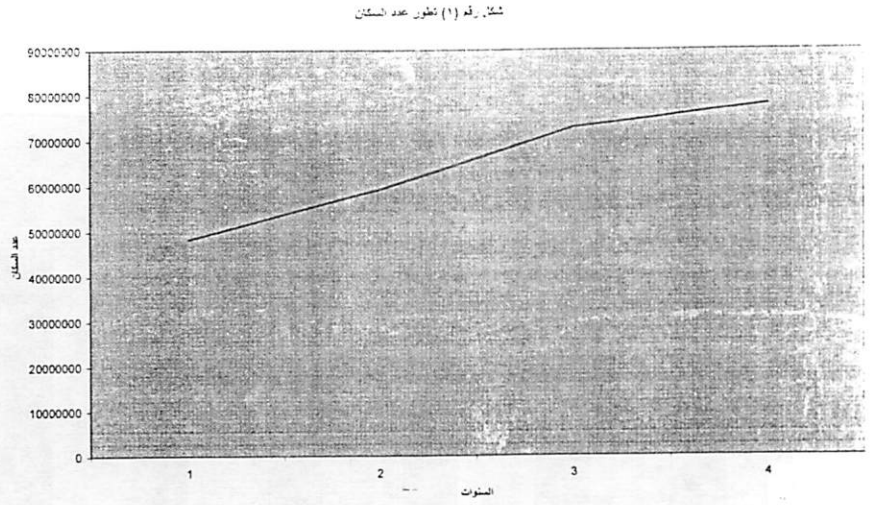

فكما هو واضح من الجدول رقم (١) بلغت الزيادة فى عدد السكان بين تعدادى ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ حوالى ١١ مليون نسمة ، بينما بلغت الزيادة فيما بين تعدادى ١٩٩٦ ، ٢٠٠٦ حوالى ١٣,٥ مليون نسمة ، كما تشير تقديرات بيانات عام ٢٠١٠ الى أنه على مدى العشر سنوات بين تعداد ٢٠٠٦ و عام ٢٠١٦ متوقع أن تصل الزيادة الى حوالى ١٦ مليون نسمة . وهو مايؤكد وجود زيادة مضطردة فى عدد السكان ، ربما لا تعكسها مباشرة تغيرات معدل النمو السكانى الذى شهد تغيرا بين الارتفاع والانخفاض منذ عام ١٩٤٧ ، والذى بلغ أقصى قيمة له خلال الفترة ١٩٧٦ – ١٩٨٦ بقيمة ٢,٧٥% كما فى الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
معدل النمو السكانى

الفترة الزمنية	١٩٤٧ – ١٩٦٠	١٩٦٠–١٩٦٦	١٩٦٦–١٩٧٦	١٩٧٦–١٩٨٦	١٩٨٦–١٩٩٦	١٩٩٦–٢٠٠٦
معدل النمو السكانى	٢,٣٤	٢,٥٢	١,٩٢	٢,٧٥	٢,٠٨	٢,٠٢

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء . الكتاب الاحصائى السنوى ٢٠٠٩

شكل رقم (٢)

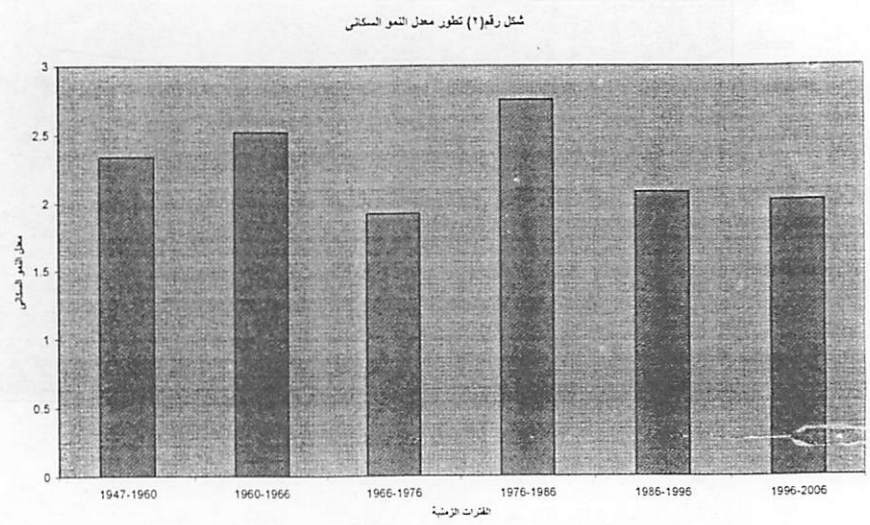

ولقد شهد تغير السكان تغيراً فى هيكل التوزيع العمرى والنوعى ، ومن ثم واكب تزايد أعداد السكان تزايدا فى الطلب على الخدمة التعليمية بشكل مستمر لم يقابله تزايد فى العرض على نفس النحو ، وإن كانت البيانات المتاحة عن جانب الطلب معبرا عنها بتغير كل من معدل النمو السكانى وعدد السكان ، وكذلك البيانات الخاصة بعرض الخدمة التعليمية معبرا عنها بالمؤسسات التعليمية المتاحة وتوزيعها على المراحل المختلفة والأماكن المختلفة لاتتفق جميعها فى نفس سنوات المقارنة إلا أن مجرد إستعراض واقع كل منهما (الطلب والعرض) يفيد فى رصد الإختلال بينهما .

فقد تطور القيد فى جميع مراحل التعليم (ماقبل الإبتدائى – ماقبل الجامعى – الجامعى) وهو مايشير إليه الجدول رقم (٣).

شكل رقم (٣)

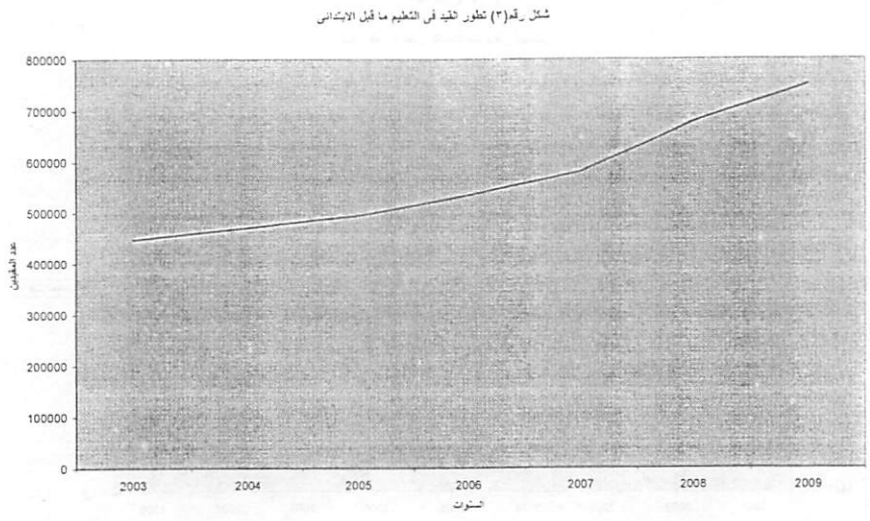

فعلى حين كان عدد المقيدين بالتعليم ماقبل الإبتدائى ٤٤٦٣٤٦ تلميذا عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وصل عددهم ٧٥٠٤٤٣ تلميذا عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وهو مايعكس ليس فقط تطور عدد السكان فى الشريحة المقابلة للتعليم ماقبل المدرسى ولكن طبيعة الطلب على الخدمة التعليمية فى هذه السن حيث اتجه نحو الإرتفاع(أ)

وبشكل أكثر تفصيلاً تشير البيانات الى تطور القيد فى التعليم ماقبل الجامعى ، حيث كان عدد المقيدين فى التعليم الإبتدائى العام ٧١٤٢١٢٧ تلميذا عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وصل الى ٩٢٠٧٣٢٣ تلميذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، والمقيدين بالتعليم الإعدادى العام ٤٤٢٧٩٤٤تلميذ عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وصل الى ٣٩٦٤٩٤٨ تلميذ عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، وعلى مستوى التعليم الثانوى العام من ١٠٨٧٥٠٣ طالب الى ٧٩٧٧١١ طالب خلال نفس الفترة وكذلك التعليم الثانوى الفنى من ٢٠٥١٤٦٠ طالب الى ١٢٥٢٤٣١ طالب .

شكل رقم (٤)

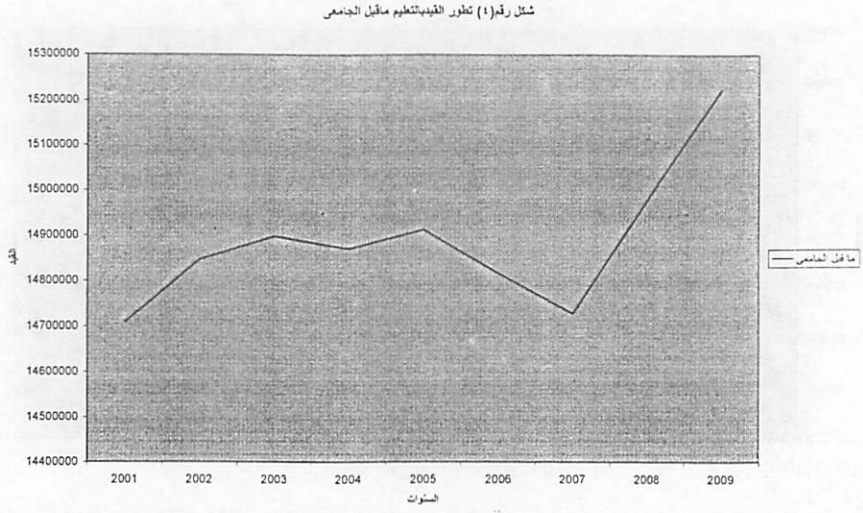

كما تطور الوضع على مستوى التعليم الجامعى من حيث عدد الجامعات وعدد المقيدين بها فعلى حين بلغ عدد الجامعات ١٣ جامعة حكومية و ٢ جامعة خاصة عام ١٩٩٩مقيد بها ١١٦٨٧٩٥ طالب وطالبة ، زادت هذه الأعداد لتصل الى ١٨ جامعة حكومية (منها جامعة للأزهر الشريف) و ١٥ جامعة خاصة مقيد بها ١٩٧٨١٥١ طالب وطالبة منهم ٥٩٨٥٢ بالجامعات الخاصة .

شكل رقم (٥)

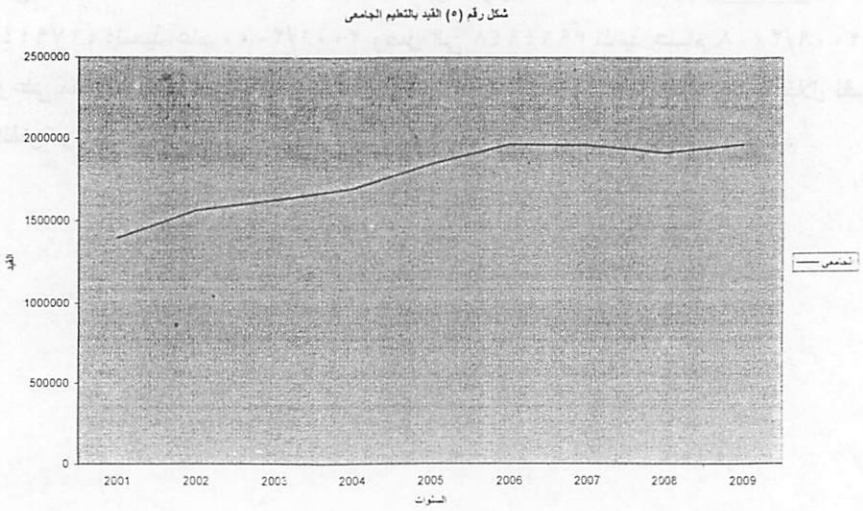

ومع مرور السنوات حدث اتجاه تصاعدى نحو الإلتحاق بالكليات النظرية على حساب الكليات العملية ، وهو ماتؤكده بيانات القيد فى الجدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)

تطور القيد بالكليات النظرية

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
المقيدون بالكليات النظرية	١٠٥٥٧٧٩	١١٣٨٨٨٩٦	١١٩٥٠٩٤	١٢٦١٣٧٥	١٣٩٩٢١٣	١٥١٦٣٥٣	١٤٩٦٦٢٦	١٤٨٠٣٣٧
% القيد	%٧٥,٦	%٧٢,٨	%٧٣,٤	%٧٤,٤	%٧٥,٩	%٧٧,٢	%٧٦,٤	%٧٧,٢

المصدر : موقع الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على شبكة الإنترنت على الإنترنت.

شكل رقم (٦)

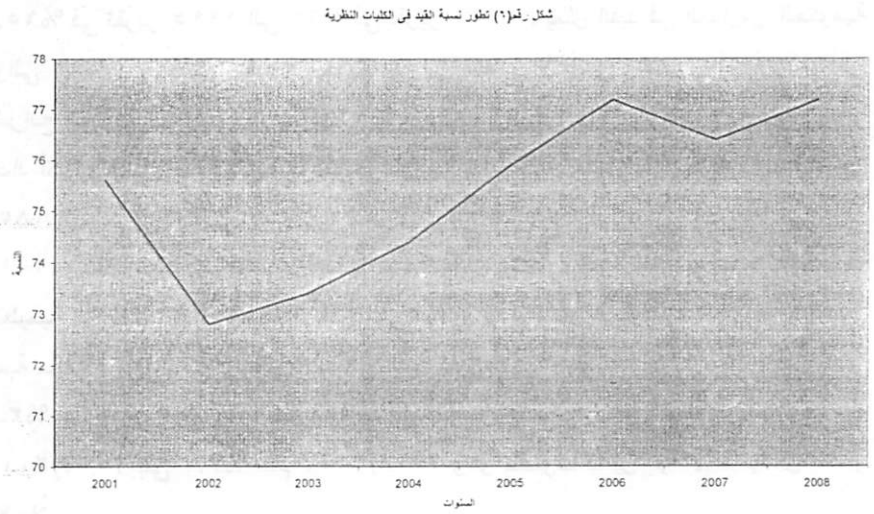

من هذه البيانات يتضح ارتفاع نسبة القيد بالكليات النظرية على مستوى الجامعات مقابل تراجع نسبة القيد بالكليات العملية ، وحتى على مستوى الدراسات العليا وبحصر عدد الحاصلين على درجات عليا (دبلوم – ماجستير – دكتوراه) عام ٢٠٠٨ يتضح وجود ٤٤٤٠٣ حصل على إحدى هذه الدرجات العلمية منهم ٣٣٣٥١ حصلوا على درجات فى العلوم الإنسانية تحديدا . ومع أهمية دراسة العلوم الإنسانية إلا أن تراجع دراسة مايحتاجه إقتصاد المعرفة من رياضيات وعلوم ولغات وحاسب آلى ربما يوجه مخرجات التعليم المصرى نحو مسار لايتفق مع متطلبات العصر الى حد كبير .

وترصد تقارير التنمية البشرية القيد بمراحل التعليم المختلفة على النحو المبين فى الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

	تقرير ١٩٩٥	تقرير ٢٠١٠
- نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية	٦٥,٥	٦٦
- القيد بالتعليم الأساسى والثانوى بمدارس حكومية	٨٦%	٨٥,٥٧
خاصة	٦,٨%	٣,٤٤
أزهرية	٧,٢%	١٠,٩٩

المصدر : تقارير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، أعداد متفرقة

ومن الجدول رقم (٥) يتضح أن نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية ارتفعت من ٦٥,٥% فى تقرير ١٩٩٥ الى ٦٦% فى تقرير ٢٠١٠ ، يمثل القيد فى المدارس الحكومية حوالى ٨٦% من إجمالى القيد فى جميع مدارس التعليم الأساسى والثانوى أى أن القيد فى الشرائح العمرية المقابلة يدور حول ٦٦% أى أنه مازال فى حاجة إلى الدفع به لاستيعاب أعداد أكبر وتعكس هذه النسب حالات حرمان من التعليم فقد سجل تقرير ١٩٩٥ وجود ٢٨٥٧ ألف خارج التعليم الأساسى والثانوى ارتفع هذا العدد الى ٤٧٠٦,٨ ألف فى تقرير ٢٠١٠. ويتأثر القيد بأسباب كثيرة منها عدد السكان وشكل وحجم الطلب على الخدمة التعليمية إلى جانب شكل وحجم الإنفاق على التعليم الذى تشير البيانات فيه إلى تراجع فى نسبة مايمثله من الناتج المحلى الإجمالى الذى كان ٤,٨% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ وصل إلى ٣,٩% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، كما انخفضت نسبته من إجمالى الانفاق العام من ٥,١% عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ إلى ٣,٢% عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهو ماسوف نشير إليه لاحقا بشكل أكثر تفصيلاً.

المحور الثانى : أثر تغير القيم ... مفهوما وترتيبا... على التغير من خدمة تعليمية تعظم الجدوى الاجتماعية إلى سوق لتقديم الخدمة يحكمها المكسب والخسارة

تحول التعليم من خدمة وإستثمار للموارد البشرية الى سوق تتميز بخصوصية شديدة عن الشكل التقليدى لأى سوق متاح على مستوى السلع والخدمات ، فحيث يكفل الدستور حق الفرد فى تعليم تكفله الدولة ، وأن التعليم مجانى طبقا للقانون ١٣٩ لسنة ١٩٨١ الذى يقضى بالتزام الدولة بتوفير التعليم لجميع الأطفال المصريين الذين يبلغون السادسة من عمرهم على مدى تسع سنوات دراسية ، إلا أن إختلال العلاقة بين الطلب والعرض فى قطاع التعليم ومحدودية الموارد المخصصة للتعليم دفع بالخدمات التعليمية إلى شكل جديد هو سوق الخدمات التعليمية نظرا لعدم قدرة الدولة بمفردها على تقديم العرض على النحو الذى يحقق التوازن مع الطلب على الخدمات التعليمية ، فشاركها فى ذلك القطاع

الخاص على نحو متزايد حرص فيه هذا القطاع على تحقيق الكسب المادى نظرا لـضخامة حجم الإستثمارات التى يحتاجها تقديم الخدمات التعليمية ومن ثم فإن رأس المال يتجه نحو تحقيق الكسب بمفهوم السوق.

ومن ناحية أخرى أدى سوء أحوال المعلمين المادية مع وجود خلـل فـى معـايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية الى ظهور آفة الدروس الخصوصية وهى ليست إلا بيـع خدمة بأعلى ثمن لمن يطلبها وهنا تراجعت قيمة العلم وتراجعت قيمة الأمانة والاخلاص فى العمل واصبحت القدوة المتمثلة فى المعلم قدوة هشة لا تضيف كثيـرا لأبنائنـا وان كانـت الأمانة تقتضى التأكيد على أن ماحدث لم يكن من جميع المعلمـين ولكـن الغالبيـة مـنهم فأصبحنا أمام سوق للخدمات التعليمية يحكمه العرض والطلب ويحكم كل منهمـا عوامـل ومؤثرات تلعب دورها بشكل واضح (ii).

فعلى مستوى الطلب كان معدل النمو السكانى بشكل عام مترجما فى عدد السكان فى الشريحة العمرية ٦ – ٢٣ سنة ، وكذلك مجموعة العوامل الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى المجتمع والتى تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الطلب على التعليم.

وعلى مستوى العرض كانت هناك عوامل متعددة تلعب دورها فى تـشكيل حجـم وطبيعـة العرض من المؤسسات التعليمية وهى :-

التمويل المتاح لقطاع التعليم فى الموازنة العامة للدولة ، درجة مـساهمة القطـاع الخاص وحجم دوره فى المجتمع بشكل عام وفى قطاع التعليم تحديدا ، وتطور شكل تقـديم الخدمة التعليمية والانفتاح على أشكال وآليات جديدة ، وأخيرا طبيعة السوق المحلى بالمعنى الواسع للسوق وسوق العمل تحديداً ودرجة تفاعل كليهما مع السوق العالمى.

ومن هنا أصبح سوق الخدمات التعليمية يرتكز على :-

- الدولة والقطاع الخاص فى جانب العرض.
- أفراد المجتمع المحلى والخارجى فى جانب الطلب

وتعمل هذه السوق فى ظل بيئة محلية وعالمية تؤثر فى كل من العـرض والطلـب بشكل أو بآخر نذكر منها على سبيل المثال:

١- بعض العادات والتقليد والمفاهيم السائدة: مثل حب التفاخر بالإقبـال علـى نوعية معينة من التعليم باللغات الأجنبية تعبيرا عن الوجاهة الاجتماعيـة ، والنظرة المتدنية للتعليم الفنى . ودفع الأبناء الى سوق العمل فـى مراحـل عمرية مبكرة فظهرت عمالة الأطفال حيث لم يعد التعليم هو المصدر الوحيد للحراك الاجتماعى لدى كثير من الأسر الفقيرة غير المتعلمة .

٢- ظاهرة البطالة : التى وإن كانت تعانى منها جميع دول العالم إلا أن هيكل البطالة فى مصر كان واضحا على مستوى مخرجات التعليم المتوسط الذى من المفترض أنه يوفر العمالة الماهرة التى يحتاجها سوق العمل وكذلك بين مخرجات التعليم الجامعى فأعلى ، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن بطالة حاملى المؤهل المتوسط بلغت ٥٥,٢% من إجمالى البطالة عام ٢٠٠٧ ، بينما وصلت بطالة حاملى المؤهل الجامعى فأعلى ٣٢,٨% . وعند مقارنة بيانات البطالة فيما بين عامى ٢٠٠٠ ، ٢٠٠٧ اتضح وجود انخفاض فى نسبة بطالة حاملى المؤهل المتوسط من ٦٦,٨% الى ٥٥,٢% مع حدوث ارتفاع طفيف فى نسبة بطالة حاملى المؤهل الجامعى فأعلى من ٢٢,٥% إلى ٣٢,٨% . أى أن هناك تغيرات مختلفة أدت إلى تغير هيكل البطالة ، وأن البطالة تمثل تحدياً شديداً أمام الاقتصاد المصرى خاصة بين الشباب الأقل من ٣٠ عاماً والذين يشكلون ٩٠% من حجم البطالة والتى يدور معدلها حول ١٠% ([iii]). وتشير بيانات البطالة عام ٢٠٠٨ إلى وجود ١١٧٨ ألف متعطل من الحاصلين على مؤهل متوسط ، ٦٨١ الف من الحاصلين على مؤهل جامعى وفوق الجامعى من إجمالى ٢١٤٤ ألف متعطل.

جدول رقم (٦)
تطور أعداد العاطلين ومعدلات البطالة

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد العاطلين	١٦٩٨٠٠٠	١٧٨٣٠٠٠	٢٠٢٠٦٠٠	٢٢٤٠٧٠٠	٢١٥٣٩٠٠	٢٤٤٩٧٠٠	٢٤٣٤٥٠٠	٢١٣٥٢٠٠	٢١٤٤٠٠٠	
معدل البطالة	٨,٩٨	٩,٢٢	١٠,١٧	١١,٠١	١٠٣,٢	١١,٢٤	١٠,٦	٨,٩	٨,٧	٩,٤

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩

وكما هو واضح من الجدول رقم (٦) فإن أعداد العاطلين أكثر من ٢ مليون عاطل ، وعلى الرغم من إنخفاض معدل البطالة عام ٢٠٠٨ عنه فى عام ٢٠٠٧ إلا أن العدد المطلق تزايد من ٢١٣٥٢٠٠ عاطل إلى ٢١٤٤٠٠٠ عاطل من بين السكان ١٥ سنة فأكثر ، وتشير البيانات التفصيلية إلى أنه بمحافظة القاهرة أعلى نسبة بطالة بلغت ١٢% من إجمالى البطالة تمثل ٢٥٧ ألف نسمة ، و أقل المحافظات من حيث أعداد ونسب البطالة شمال سيناء وبها ٤ آلاف نسمة تمثل ٠,٢% من إجمالى البطالة ومحافظة مطروح وبها ٥ آلاف متعطل تمثل حوالى ٠,٢% .

٣- الأمية : تمثل الأمية خطراً داهما للمجتمع المصرى تصب فيه إختلالات العملية التعليمية من ناحية والتغيرات الاجتماعية والإقتصادية من ناحية أخرى فيظل للإحجام عن الإلتحاق بالتعليم الأساسى والتسرب منه وتدنى معايير الكفاءة التعليمية ، وفقر الأسر وسوء الأحوال الصحية للأطفال بسبب سوء التغذية وقصور الرعاية الصحية ...الخ يظل لكل هذا دوره فى إستمرار الأمية ، وتشير البيانات الخاصة بالأمية الى تراجع فى نسب الأمية ولكن تزايد الأعداد المطلقة.

جدول رقم (٧)
تطور معدلات الأمية فى تقارير التنمية البشرية

	تقرير ١٩٩٥	تقرير ٢٠١٠
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+)	٤٨,٨	٧٠,٤
معدل الأمية	٥١,٢	٢٩,٦
عداد الأميين بالآلاف	١٦٨٥٨	١٧٠٢٣,٥

المصدر : تقارير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقريرى ١٩٩٥ ، ٢٠١٠

حيث يتضح من الجدول رقم (٧) أن أمية البالغين (١٥+) فى تقرير ١٩٩٥ وصلت إلى ٥١,٢% معبراً عن عدد ١٦٨٥٨ ألف أمى ، بينما صلت هذه النسبة فى تقرير ٢٠١٠ إلى ٢٩,٦% لعدد ١٧٠٢٣,٥ ألف أمى ، وهو مايؤكد أنه على الرغم من انخفاض معدل الأمية إلا أن أعداد الأميين المطلقة فى تزايد.

٤- الفقر : تزايدت أعداد الفقراء بشكل واضح كما سجلتها تقارير التنمية البشرية المصرية فى الجدول رقم (٨) ٠

جدول رقم (٨)
تطور أعداد الفقراء فى مصر بالآلاف
٢٠٠٥/٢٠٠٤ – ٢٠٠٩/٢٠٠٨

	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨
المحافظة الحضرية	٧١٦,١	٩٢٧,٠
محافظات الوجه البحرى	٤٤١١,٥	٤٥٧٥,١
محافظات الوجه القبلى	٨٥٥٣,٩	١٠٣٣٩,٨
محافظات الحدود	٢٩٢,٦	٣٨٧,١
إجمالى مصر	١٣٩٧٤,١	١٦١٩١,٠
نسبة الفقر	%١٩,٦	%٢١,٦

المصدر : تقارير التنمية البشرية ، مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، تقريرى ٢٠٠٨، ٢٠١٠.

ومن الجدول يتضح ارتفاع أعداد الفقراء من ١٣٩٧٤,١الف عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ١٦١٩١,٠الف عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ ، ويتركز الفقر بالدرجة الأولى فى محافظات الوجه القبلى حيث اشارت البيانات إلى وجود ٨٥٥٣,٩ ألف عام ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وصلت إلى ١٠٣٣٩,٨ ألف عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ .([٤])

ساهم تزايد حدة الفقر مع العديد من المتغيرات الأخرى فى تحول قطاع التعليم الى سوق للخدمات التعليمية يحكمها مبدأ المكسب والخسارة نظرا لما أحدثه الفقر من إختلال واضح فى معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمة.

المحور الثالث : تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى إلى شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع.

تمثل الموارد المالية عنصراً ضاغطاً على العملية التعليمية فى ظل زيادة الطلب المستمر ، ومع كل الجهود التى تبذل فى سبيل زيادة الإنفاق على التعليم إلا أن تطور الإنفاق لم يتعدى حتى آخر البيانات المتاحة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ عن ١١,٩% من إجمالى الإنفاق العام وهو ما يمثل ٣,٩% من الناتج المحلى الإجمالى ، يحصل التعليم الجامعى على ٣,٢% من إجمالى الإنفاق العام ، ٢٦,٨% من إجمالى الإنفاق على التعليم.

جدول رقم (٩)
تطور الإنفاق العام للدولة على التعليم طبقاً للحساب الختامى

	٢٠٠٠/ ٢٠٠١	٢٠٠١/ ٢٠٠٢	٢٠٠٢/ ٢٠٠٣	٢٠٠٣/ ٢٠٠٤	٢٠٠٤/ ٢٠٠٥	٢٠٠٥/ ٢٠٠٦	٢٠٠٦/ ٢٠٠٧	٢٠٠٧/ ٢٠٠٨
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الإنفاق العام	%١٥,٦	%١٦,٢	%١٦,١	%١٧,٠	١٦,٠	١٢,٣	١٢,٥	١١,٩
الإنفاق العام على التعليم كنسبة من الناتج المحلى الإجمالى	٤,٨	٤,٩	٤,٩	٤,٩	٤,٨	٤,١	٣,٨	٣,٩
الإنفاق العام على التعليم الجامعى كنسبة من إجمالى الإنفاق العام	٥,١	٥,٣	٥,٣	٥,٣	٥,٠	٣,١	٣,٢	٣,٢
الإنفاق العام على التعليم الجامعى كنسبةمن إجمالى الإنفاق على التعليم	٣٢,٩	٣٣,١	٣٢,٩	٣١,٣	٣١,٤	٢٥,٤	٢٥,٨	٢٦,٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩ .

ونظراً لضغط الموارد كان من الضرورى التوجه نحو الشراكة فى التعليم بحيث يكون هناك دور واضح ومساهمة لكل شركاء التنمية فى قطاع التعليم ([iv])

وتتمثل الشراكة فى الخدمة التعليمية فى تحديد الأطراف المشاركة .. الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى ، كما تتمثل فى الأدوار الممارسة وتوزيعها بين الشركاء من حيث المشاركة فى تقديم الخدمة التعليمية ، والمشاركة فى تحسين بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية والمشاركة فى الإدارة والمتابعة ، والمشاركة فى التمويل ، والمشاركة فى تقديم أفكار ورؤى وأشكال من الخدمة التعليمية فرضها الإتجاه العالمى نحو إقتصاد المعرفة .

الوضع الراهن للتعليم الخاص ترجع نشأة التعليم الخاص فى مصر إلى القرن التاسع عشر عندما أنشأت الجمعيات الدينية الخيرية مدارس خاصة لمواجهة خطة الإحتلال الأجنبى للحد من التعليم ، ومع زيادة الطلب على التعليم واجهت مصر أزمة فى تمويله على النحو الذى يحقق تلبية الطلب المتزايد مع تحقيق الجودة فكان التوجه نحو تشجيع ودعم القطاع الخاص لإنشاء المؤسسات التعليمية، فبدأ بالتعليم ما قبل الجامعى وتلاه التعليم الجامعى ، إلا أن التعليم الخاص بشكله الحالى المطبق فى جمهورية مصر العربية واجه الكثير من التحديات منها وعلى رأس القائمة أنه تعليم يحتاج إلى إستثمارات كبيرة لإنشاء مؤسساته ويهتم

بمعايير الربحية ومن ثم تقف الأعباء المالية أمام قدرة الأفراد على الإلتحاق به إلا أن المؤيدين له يرون أنه سيحسن من العملية التعليمية نظراً للتنافس على جذب الطلب بتقديم أفضل العروض بجودة عالية ، كما أنه يستطيع تقديم مستويات متنوعة من التعليم تلائم مستويات طبقات المجتمع بدرجة أكبر مما يقدمه التعليم الحكومى الرسمى.

أما المعارضون فيرون أنه تعليم يؤدى إلى تمزيق نسيج المجتمع لإنتشار أنظمة تعليمية تمنح شهادات ذات إعتماد تربوى من الخارج وتطبيق فلسفة التعليم الأجنبى ، كما يرون أنه لا يحقق تكافؤ الفرص بين أفراد المجتمع.

وقد يرد على المتخوفين من إنتشار التعليم الخاص للإعتبارات السابقة أنه يجب الإستفادة من تجارب الدول الأخرى فى آليات مشاركة التعليم الخاص والتى نشير إلى بعضها فى تجربة المملكة المتحدة والتى تتمثل صور إشراك القطاع الخاص فى التعليم فى :

١ - رعاية المدارس من خلال وديعة يخصص عائدها للإنفاق على مدرسة معينة أو مجموعة مدارس.

٢ - مبادرة التمويل الحكومى حيث يتحمل القطاع الخاص تكلفة إنشاء المؤسسات التعليمية على أن يتم تأجيرها للحكومة مقابل قيمة إيجارية أو نسبة من الدخل لمدة يتم الإتفاق عليها.

٣ - مقايضة الأراضى مع الشركات القائمة بإعادة إستخدام المواقع القديمة للمدارس لأغراض أخرى مثل الإسكان والإستفادة من قيمة هذه الأراضى كجزء من تحمل نفقات بناء منشآت جديدة.

٤ - إدارة المدارس الحكومية حيث يتحمل القطاع الخاص تحمل عبء إدارة المؤسسات الحكومية.

٥ - تجديد وتطوير المدارس الحكومية.

٦ - القروض الطلابية.

٧ - الرسوم الدراسية المؤجلة.

ومن هنا يمكن لمؤسسات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية الوطنية أن تجد لها مدخلاً مشاركاً ومناسباً فى تحقيق بعض الإنجازات لمساعدة كل من الدولة والقطاع الخاص فى تحمل عبء العملية التعليمية.

وإذا كان التعليم الخاص أخذ أشكالاً عديدة فى التعليم ما قبل الجامعى ما بين مدارس خاصة لغات ، وخاصة باللغة العربية ، ومعاهد قومية ، ومدارس تعاونية ، ومدارس تابعة لهيئات أجنبية أو سفارات. فإن التعليم الجامعى تنوع طبقاً للجهات الداعمة له فنجد جامعة

أمريكية ، وجامعة فرنسية ، وجامعة بريطانية ، وجامعة كندية ، وجامعة روسية ، وأخيراً جامعة يابانية كل جامعة تتسم بثقافة من يدعمها وينعكس ذلك على المجتمع .

جدول رقم (١٠)
تطور عدد التلاميذ فى التعليم الخاص
على مستوى التعليم ، ما قبل الجامعي

المرحلة	العـــام		
	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨
ما قبل الإبتدائى	١٧٦٠٤٦	١٧١٦٢٣	٢٠٦٩٧٢
الإبتدائى	٥٤٩٠١٠	٥٧٥٠٦٩	٧٦٠٦٠١
إعدادى	١٦٧٧٣٥	١٨٧٣٤٥	٢٢٤٨٣٤
ثانوى عام	٨٠٠٥٢	١٠٤٢٤٤	٦٣٣٨٩
ثانوى صناعى	٣٢٣١	٣٩٦١	٢٠٧٤
ثانوى تجارى	٨٨٣٥٤	١٢٦٦٢٤	٦٨١٦٣
تربية خاصة	٥٨٩	٦٤٤	٦٦٣
جملة	١٠٦٥٠١٧	١١٦٩٥١٠	١٣٢٦٦٩٦

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء . مصر فى أرقام ٢٠١٠ .

ومن الجدول رقم (١٠) يتضح إتجاه متزايد للقيد بالتعليم الخاص على مستوى التعليم ماقبل الإبتدائى ، والإبتدائى ، والإعدادى أما الثانوى فشهدت السنوات الأخيرة تراجعه وكذلك التعليم الفنى ، وذلك بعد تزايد واضح فيما بين عامى ١٩٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٤/٢٠٠٣ .

ونظراً للطلب المتزايد على التعليم فى الجامعات الحكومية ، حدث تكدس كبير فى الجامعات وإتجهت الدولة إلى تشجيع التعليم الجامعى الخاص فصدر عام ١٩٩٢ قانون الجامعات الخاصة ، ومنذ ذلك الحين توالت الزيادة فى أعداد الجامعات الخاصة حتى وصلت إلى ١٥ جامعة .

جدول رقم (١١)
الجامعات الخاصة فى مصر(*)

تاريخ الإنشاء	١٩٩٧/٩٦	٢٠٠٤/٢٠٠٣	٢٠٠٦/٢٠٠٥	٢٠٠٧/٢٠٠٦
الجامعة	- جامعة أكتوبر	- الجامعة الفرنسية	- الجامعة البريطانية	- جامعة سيناء
	- جامعة أكتوبر للعلوم الحديثة والآداب	- الجامعة الألمانية	- جامعة الأهرام الكندية	- جامعة فاروس
	- جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا		- الجامعة الحديثة للعلوم والتكنولوجيا	- جامعة المستقبل
	- جامعة مصر الدولية			- الجامعة المصرية الروسية
				- جامعة النيل
				- جامعة النهضة
تطور عدد الجامعات الخاصة	٤	٦	٩	١٥

المصدر: وزارة التعليم العالى . ج.م.ع . ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار . مجلس الوزراء .

جدول رقم (١٢)
تطور أعداد الطلاب المقيدين بالجامعات الخاصة

السنة	عدد المقيدين	% المقيدين بمجموعة العلوم الطبية	% المقيدين بمجموعة العلوم الهندسية	% المقيدين بمجموعة العلوم الإنسانية
٢٠٠٣/٢٠٠٢	٣٤٦٢٢	%٤٦,٩	%١٣,٧	%٣٩,٤
٢٠٠٤/٢٠٠٣	٣٨٤٠٧	%٤٩,٠	%١٤,٤	%٣٦,٦
٢٠٠٥/٢٠٠٤	٣٨٣٥٨	%٥٠,٩	%١٤,٥	%٣٤,٦
٢٠٠٦/٢٠٠٥	٣٩٧٤٩	%٥٢,٢	%١٥,٤	%٣٢,٥
٢٠٠٧/٢٠٠٦	٤٥٣٧٨	%٥١,٠	%١٥,٧	%٣٣,٣
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٤٨٩١٠	%٥٠,٥	%١٦,٢	%٣٣,٤
٢٠٠٩/٢٠٠٨	٥٩٨٥٣	%٤٧,٨	%١٨,١	%٣٤,٢

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مصر فى أرقام ٢٠٠٩ .

وتزايدت أعداد الطلاب بالجامعات الخاصة وخاصة فى مجموعة العلوم الطبية بالدرجة الأولى نظراً لما توفره هذه الجامعات من فرصة للراغبين فى دراسة هذه العلوم ولم تمكنهم درجاتهم فى مسابقة الثانوية العامة من تحقيق رغباتهم. وتمثل نسبة المقيدين بمجموعة العلوم الإنسانية النسبة الثانية من حيث الإقبال على هذه *الجامعات* تليها مجموعة العلوم الهندسية. وبشكل عام زادت وتطورت أعداد الطلاب من ٣٤٦٢٢ طالب عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ وصلت إلى ٥٩٨٥٣ طالب عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ . ومع هذا التزايد فى أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة إلا أن نسبتهم إلى إجمالى المقيدين بالتعليم الجامعى والحكومى والخاص تعد ضئيلة فعلى حين وصل عدد المقيدين بالتعليم الجامعى الحكومى والخاص ١٩٦٤٨٠٤ طالب وطالبه عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ كانت أعداد المقيدين بالجامعات الخاصة ٥٩٨٥٣ طالب وطالبة وكما هو واضح فإن عبء تكلفة الدراسة بالجامعات الخاصة لا تستطيعه أعداد كبيرة من المصريين مما يفسر محدودية الطلب على التعليم الجامعى الخاص.

من ثم فإن المجتمع المدنى مطالب الآن بقدر أكبر فى تحمل مسئولية الشراكة فى قطاع التعليم ولكن فى ظل أدوار محددة يمكن أن تخفف العبء عن كاهل الدولة وذلك فى إطار حقيقة مؤكدة أن الدولة صاحبة المسئولية الأولى فى إعداد وتكوين مواردها البشرية.

دور المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم :

تستطيع الجمعيات الأهلية تقديم جهوداً متنوعة منها ما يصلح لإصلاح بعض معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية مثل محو الأمية ومواجهة مشكلة التسرب والحد من الإحجام عن الإلتحاق بالتعليم الأساسى ومكافحة الفقر ... الخ ، بحيث يصبح دورها مكمل لجهود الدولة فى مجال التعليم.

وتأكيداً لهذا الدور ولأهميته أصبح للجمعيات الأهلية المشاركة فى التعليم إدارة بوزارة التربية والتعليم تشرف على شكل وحجم هذه الشراكة.

كما أن وجود مجالس للأمناء بالمؤسسات التعليمية الآن يؤكد أهمية دور المجتمع المدنى فى إدارة العملية التعليمية.

ولزيادة دور المجتمع المدنى فى مجال التعليم ، مطلوب من الإعلام المصرى أن يسهم بدور فعال فى هذا المجال بنشر ثقافة المشاركة وحث الجمعيات الأهلية الوطنية على التوجه من دورها السائد التقليدى الخيرى إلى أدوار تنموية لصالح العملية التعليمية ، والمطالبة بإتحاد نوعى يضم الجمعيات العاملة فى مجال التعليم تحت مظلة واحدة ، كما أن الإعلام مطالب بمناقشة موضوعية لأحوال التعليم تتسم بقدر من الحياد حتى تستطيع الجمعيات من تحديد إختيار أدوارها المطلوبة.

كما أن تفعيل أدوار مجالس الأمناء فى حاجة إلى مجتمع واعى مشارك مدرك لأهمية دوره ومسئوليته تجاه مستقبل أبنائه.

ومن ثم يقترح لمشاركة الجمعيات الأهلية أن تتولى مسئولية بعض من الأدوار التالية:-

١ - حصر أعداد الفقراء ، وتوعيتهم بأهمية التعليم ومحاربة الإحجام عن الإلتحاق بالتعليم الأساسى ومحاربة التسرب.

٢ - تقديم الوجبات الغذائية لتلاميذ المدارس فى الأحياء الفقيرة.

٣ - تقديم خدمة الإنتقالات والمواصلات.

٤ - رفع مستوى الأفراد فى مجال تكنولوجيا المعلومات.

٥ - المشاركة فى تدريب المعلمين على مهارات التعامل مع التلاميذ.

٦ - المشاركة فى تقديم الأنشطة الرياضية والرحلات.

٧ - المشاركة فى تقديم المنح والقروض للطلاب.

٨ - رعاية الموهوبين ودعمهم مالياً و معنوياً.

اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية ودور مجالس الأمناء

منذ أواخر القرن العشرين زاد الإهتمام بمفهوم اللامركزية التى تعد من الأدوات التنموية التى تمكن البشر من المشاركة فى صنع وإتخاذ القرارات ، وتعد لا مركزية النظام التعليمى من النماذج الهامة التى يمكن من خلالها حل كثير من المشاكل ومواجهة العديد من التحديات التى تعوق العملية التعليمية وخاصة فيما يخص اللامركزية الإدارية. وبناء على ذلك فإن التوسع فى لا مركزية التعليم هو وسيلة الإرتقاء بجودة العملية التعليمية. ومن ثم أصبحت مجالس الأمناء من أهم آليات تفعيل اللامركزية الإدارية فى العملية التعليمية لتفعيل دور المشاركة المجتمعية فبصدور القرار الوزارى رقم ٢٢٣ بتاريخ ٢٠٠٦/٩/١٤ بتطبيق مجالس الأمناء كان نقلة نوعية فى إمكانية تحقيق القدر الكبير من اللامركزية فى التعليم ، ذلك لأن أهدافه تتمثل فى :

١ - تحقيق اللامركزية فى الإدارة والتقويم والمتابعة وصنع وإتخاذ القرار .
٢ - تشجيع الجهود الذاتية والتطوعية لأعضاء المجتمع المدنى لتوسيع قاعدة المشاركة المجتمعية والتعاون فى دعم العملية التعليمية.
٣ - تحقيق الرقابة الذاتية على الآداء داخل المؤسسات التعليمية.
٤ - تعبئة جهود المجتمع المحلى من أجل توفير الرعاية المتكاملة للطلاب بصفة عامة ورعاية الفئات الخاصة منهم بصفة خاصة.
٥ - إبداء الرأى فى إختيار المدير الجديد للمؤسسة التعليمية وتقييم أداء المدير فى فترات تجديد مدته.
٦ - تقرير أوجه التصرف فى ميزانية المجلس والرقابة على الموارد الذاتية للمؤسسة التعليمية.
٧ - الإسهام فى تأهيل المؤسسة التربوية والحصول على الإعتماد التربوى واستيفاء معايير الجودة.

وكانت بداية تطبيق مجالس الأمناء بأشكال متباينة فى سبع محافظات هى :
(القاهرة - الأسكندرية - المنيا - الفيوم - قنا - أسوان - بنى سويف)
وتعد تجربة محافظة الأسكندرية هى التجربة الرائدة حيث إرتكزت على توسيع قدر المشاركة المجتمعية من خلال ربط أعضاء المجتمع بالإدارة المدرسية بتطوير مجالس الآباء والمعلمين إلى مجالس للأمناء يكون لها صلاحيات إدارية و مالية واسعة وتفويض سلطات واسعة للإدارة المدرسية.

بدأ التطبيق فى عدد ٣٠ مدرسة بالأحياء الشعبية على أن يتم التطبيق فى ٣٥ مدرسة أخرى بالجهود المجتمعية الذاتية لمحافظة الأسكندرية. وكان من أهم نتائج التجربة فى الأسكندرية إتباع طرق تدريس غير تقليدية ، وتغيير الشكل التقليدى لحجرة الدراسة ، تقليل كثافة الفصل والتأكيد على أهمية الأنشطة اللاصفية ، التعلم بالتقنيات الحديثة كجزء من العملية التعليمية ، الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات والإتصالات لتدعيم العملية التدريسية ، رفع مستوى آداء المعلمين ، وتفعيل متابعة أولياء الأمور ورقابة أعضاء مجالس الأمناء.

الحوكمة والمشاركة المجتمعية :

تركز الحوكمة فى مجال التعليم على ثلاثة معايير أساسية هى :

- توفير بيئة ميسرة للحوكمة الجيدة من خلال أربعة مؤشرات :

أ - تسود المدرسة علاقات إيجابية بين العاملين والمجتمع المحلى.

ب- توجد لائحة داخلية مفعلة بالمدرسة تنظم العلاقات بين العاملين فيها والمجتمع المحلى.

ج - يشارك مجلس الأمناء مع إدارة المدرسة فى وصنع وإتخاذ القرار.

د - تقوم إدارة المدرسة ومجلس الأمناء بمسؤولياتها الرقابية والإشرافية بفاعلية.

- الشراكة المتبادلة بين المدرسة والمجتمع المحلى من خلال ثلاثة مؤشرات :

أ - تضع وتنفذ المدرسة خطة للمشاركة المجتمعية تستجيب لإحتياجات المجتمع المحلى.

ب - توظف إدارة المدرسة إمكانيات المدرسة لخدمة المجتمع المحلى.

ج - تستثمر إدارة المدرسة إمكانيات وموارد المجتمع المحلى لتحقيق أهداف المدرسة.

- وجود نظام إعلام تربوى يربط المدرسة بالمجتمع المحلى من خلال مؤشرين :

أ - تتواصل المدرسة مع المجتمع المحلى ببرامج إعلام فعالة.

ب - تنوع وتيسر المدرسة سبل إتصال أولياء الأمور وأفراد المجتمع بالمدرسة.

ومن هذه المعايير يتضح أن مجلس الأمناء يشارك مع إدارة المدرسة فى صنع القرار وأن له أدوار رقابية وإشرافية.

إلا أن التقييم العملى لتجربة مجالس الأمناء أظهر العديد من المشكلات منها ما يتعلق بغياب المفهوم الصحيح للفكرة وكيفية تطبيقها بما يلائم طبيعة المجتمع المحلى ، ومنها ما يتعلق بضعف المشاركة نتيجة عدم وجود برامج إعلامية مكثفة تدعم هذه المجالس .

المحور الرابع : التغير وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة :

ترصد الأدبيات التى تناولت قضايا التعليم ومشاكله أن أفراد الأسر التى تعانى من إنخفاض كلا من الدخل والمستوى التعليمى تعانى من كثير من المشاكل مثل الإحجام عن الإلتحاق بالتعليم فى مرحلته الإلزامية ، والتسرب منه ، والإقبال على نوعية معينة من التعليم لا تجد مخرجاتها فرص عمل مقبولة ، أو بمعنى آخر تشكل جزءاً كبيراً من البطالة التى يعانى منها المصريون . ورغبة فى عدم تكرار ما تناولته هذه الأدبيات ، والتى بات من المعلوم الإتفاق عليها ، فإنه لمناقشة هذا المحور الخاص بالتغير الإجتماعى وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة ، سوف نشير إلى بعض نتائج مسح النشء والشباب فى مصر SYPE الذى يعد الأساس الذى إرتكز عليه تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠ حيث توضح هذه النتائج عدم تحقيق العدالة والمساواة بين أفراد المجتمع فى قطاع التعليم على الرغم من مجانية التعليم وإتاحته للجميع طبقاً للدستور والقانون .
أنطلق هذا المسح SYPE من حقيقة وهى أن الشباب هم مستقبل أى مجتمع وأهم موارده البشرية ، وحيث أنه طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٦ تمثل الفئة العمرية ١٠ – ٢٩ سنة والتى وجه إليها المسح ٤٠% من المصريين وهذا فى حد ذاته يمثل فرصة ديموجرافية يحسن إستغلالها على نحو يفيد المجتمع ، ومن ثم إرتكز المسح على هذه الشريحة العمرية لإستخلاص ورصد واقع خمسة تحولات أساسية فى حياة الشباب وهى الصحة ، التعليم ، والتوظف وسبل العيش ، وتكوين الأسرة ، والمشاركة المجتمعية .

ولقد شارك فى إعداد هذا المسح منظمات محلية ودولية : مركز معلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء ، والمركز القومى للإمتحانات وتقييم التعليم ، الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، مؤسسة فورد ، الوكالة الكندية للتنمية الدولية ، البنك الدولى ، صندوق الأمم المتحدة للسكان ، الوكالة السويدية للتعاون من أجل التنمية الدولية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، اليونسيف ، صندوق الأمم المتحدة الإنمائى للمرأة . وجهت عينة المسح والتى بلغ حجمها ١٥٠٢٩ مفردة إلى النشئ والشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ – ٢٩ سنة مقسمة إلى ثلاث شرائح ١٠ –١٤ ينة ، ١٥ – ٢١ سنة ، ٢٢– ٢٩ سنة

وذلك فى عينة طبقية متعددة المراحل وعنقودية ممثلة لجمهورية مصر العربية تغطى جميع المحافظات بما فيها محافظات الحدود. وخرج الفصل الثالث من تقرير نتائج المسح عن التعليم موضحاً ما يلى :

١- لم يسبق لنسبة ٣,٧% من الفتيات ، ١% من الذكور فى شريحة ١٠ – ١٤ سنة الإلتحاق بالمدارس مقابل ٢٠,٨% من الشابات ، ٤,٦% من الشباب فى شريحة ٢٥ – ٢٩ سنة وبمقارنة هذه النسب يتضح حدوث تغير يعكس جهوداً منظمة فى رفع نسبة الإقبال على التعليم. وبشكل عام لم يسبق لنسبة ٦,٩% من الشباب الذين تتراوح أعمارهم الآن (وقت إجراء المسح) بين ١٠ – ٢٩ سنة الإلتحاق بالمدارس ، ومع صغر هذه النسبة وهى ٦,٩% إلا أنها تمثل ٢,١ مليون من شباب المجتمع المصرى الذين تتراوح أعمارهم بين ١٠ – ٢٩ سنة (مع وجود تباين بين الذكور والإناث حيث بلغت نسبة عدم الإلتحاق لدى الإناث ١١% والذكور ٣% فى هذه الشريحة العمرية).

وعند مناقشة أسباب عدم الإلتحاق بالتعليم كانت الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والأسرية وليس إتاحة المدارس فقط جزءاً كبيراً من الأسباب والتى نذكر منها عدم رغبة الآباء فى إلحاق أبنائهم بالتعليم ٣٥,٨% ، وعدم قدرة الأسرة على تحمل نفقات التعليم ٣٢,٥%.

٢ – ويشير المسح إلى أن شباب المناطق العشوائية فى المدن ضعيفوا الآداء حيث توجد منهم نسبة ١٠,٥% لم تكمل سوى التعليم الإبتدائى مع وجود إرتباط قوى بين الثروة ومستوى التعليم الذى يكمله الطلاب الذين إلتحقوا بالنظام التعليمى ، فشباب الفئات الوسطى طبقاً للمسح لديهم إحتمال أعلى من ١٠% لدخول نظام التعليم ولكن دون إكمال مستوى التعليم الإلزامى ، وبين الفئة الأكثر ثروة لا يوجد سوى ٥% بلغوا مستوى أقل من الثانوى.

ومن ثم وجد أن عدد سنوات التعلم لدى شريحة ٢٢ – ٢٤ سنة فى مصر بلغت ١٠,٢ سنة

٣ – التسرب من التعليم من المشاكل الخطيرة التى تهدد كفاءة النظام التعليمى وتضع عبئاً ثقيلاً على النظام وتهدر موارده ، ويرصد التقرير أن إنخفاض الثروة يزيد من التسرب حيث يتسرب ٦% من شباب الفئة الأشد فقراً أثناء التعليم الإبتدائى تقابلها ٠,٣% من أفراد الشريحة الأكثر ثروة. وعلى مستوى المرحلة الإعدادية يتسرب ١٤% من الفئة الأشد فقراً مقابل ٠,٩% فى الفئة الأكثر ثروة. وكانت دوافع

التسرب هى عدم الرغبة فى الإستمرار فى الدراسة والإضطرار للعمل ومساعدة الأسرة.

٤ - وعن دعم التعلم خارج المدرسة فى محاولة لمواجهة الخلل فى معايير الكفاءة الداخلية للعملية التعليمية ، إتضح أن شباب مصر يسعون للحصول على دعم التعلم خارج المؤسسات التعليمية فى شكل دروس خصوصية ومساعدة الأسرة لهم ، حيث يحصل على الدروس الخصوصية ٥٧% من أفراد العينة على مستوى المرحلة الإبتدائية ، ٦٣,٧% فى المرحلة الإعدادية ، ٨٠,٢% فى المرحلة الثانوية ، ولقد سجل طلاب مرحلة الثانوية العامة الذين يتلقون دروساً خصوصية أعلى نسبة عدد مواد دراسية بلغ ٤,١ مادة ، وأعلى نسبة تكاليف بلغت ٢١٧,٩جنيه مصرى شهرياً.

وتساهم الثروة وخاصة المستويات العالية من الثراء فى زيادة المساعدة الأسرية حيث يتلقى طلاب الأسر الثرية ٣٣,١% ثلاثة أضعاف المساعدة من أسرهم أكثر من الطلاب الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة ١٠,٣% .

٥ - وحيث يعتبر تعليم أولياء الأمور عنصراً هاماً فى تعليم الأبناء ، رصدت نتائج المسح وجود إرتباط بين وجود أم أو أب من ذوى مستويات التعليم المنخفضة مع عدم الإلتحاق بالمدارس نهائياً ، ويتضح ذلك أكثر بالنسبة للفتيات.

٦ - هناك علاقة وثيقة بين مؤشر الثروة ونوعية التعليم الجامعى ، بوجه عام يتجه الأثرياء نحو الكليات التى وصفها المسح بأنها الأعلى وجاهة والمربحة أكثر ، فحيث قسم المسح سلم الثروة إلى خمسة مستويات (الدرجة الأولى - الدرجة الثانية - الدرجة الوسطى - الدرجة الرابعة - الدرجة الأعلى) وجد أن أعلى نسبة إلتحاق لأفراد شريحة الدرجة الأدنى كانت فى كليات الآداب ٢٤% وكلية الإقتصاد المنزلى ٦,٩% ، بينما حظيت شريحة الدرجة الأعلى من الثروة بأعلى نسب فى مجموعة كليات التخطيط العمرانى والهندسى ١٢% ، ومجموعة كليات الأعمال والإقتصاد ٢٧,٥% ومجموعة كليات الطب والأسنان ٩,٧% .

وإستخلاصاً من نتائج هذا المسح - السابق الإشارة إليها - يتضح وجود عدم مساواة بين أفراد المجتمع فى الحصول على فرصة الإلتحاق بالتعليم أو الإستمرار فيه أو إختيار نوعية التعليم على الرغم من مساواة الجميع من حيث القانون المنظم للعملية

التعليمية ، ولكن تلعب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتباينات الواضحة بين الأسر من حيث مستوى الدخل والمستوى التعليمى فى إحداث هذا الخلل وعدم المساواة.

المحور الخامس : الإنفتاح على العالم وإقتصاد المعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية :

ترتكز التغيرات الإجتماعية على جانب هام من التغيرات الخارجية التى شهدها العالم بأثره تحت مسمى العولمة والتى جعلت منه قرية صغيرة بمفهوم سرعة وصول المعلومات وإنتشارها وإن كانت تفتقر هذه القرية الصغيرة إلى قيم وعادات القرى.

فرضت العولمة وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات سيادة مفهوم إقتصاد المعرفة ذلك الإقتصاد الذى يحقق إستخداماً فعالاً للمعرفة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والذى تشكل فيه المعرفة جزءاً كبيراً من القيمة المضافة لأى عملية إنتاجية.

ويتميز هذا الإقتصاد بمجموعة خصائص يدعمها كل من التعليم الجيد والتدريب المستمر حيث يتميز بأنه : (٧)

١ - إقتصاد عالمى تزداد فيه شدة المنافسة مما يستلزم ضمان درجة عالية من الجودة والإعتماد.

٢ - زيادة الإهتمام برأس المال الفكرى بإعتباره أساس إنتاج المعرفة.

٣ - يتميز إقتصاد المعرفة بالتغير السريع والمستمر مما يستلزم قدرة كبيرة للموارد البشرية على مواكبة تلك التغيرات والقدرة على إنتاج المعرفة.

وكما هو واضح فإن التعليم الجيد القائم على تدعيم قدرة التعلم الذاتى والتعليم المستمر هو المطلب الأساسى فى العملية التعليمية فى العصر الحالى حتى يمكن تسليح الموارد البشرية بما يمكنها من التفاعل فى هذا الإقتصاد المفتوح ومواكبة كل مستجداته ومن ثم تستدعى التغيرات الاجتماعية والانفتاح على العالم الأخذ بعين الإعتبار لمجموعة متغيرات يجب الإهتمام بها وترسيخ المفاهيم والثقافات التى تتطلبها هذه التغيرات ومنها وبالدرجة الأولى :

١ - التغير على مستوى المهنة.

٢ - التغير فى نمط الانتاج.

فعلى مستوى المهنة أصبح هناك تعريف جديد لمهارات العمل تتواكب مع التقدم التكنولوجى والمعارف الحديثة ، مع ظهور وظائف بمسميات جديدة ، أما تغير نمط الإنتاج فإن المعرفة تشكل عنصراً هاماً متزايداً فى معادلة الإنتاج.

فقد كانت هناك دائماً فجوة زمنية ما بين الوصول إلى الحقيقة العلمية وبين دخول هذه الحقيقة إلى حيز التطبيق العملى بما يسمح بإتاحة الفرصة والاجتهاد ، إلا أننا نعيش اليوم عصر تقريب الفجوة الزمنية بين المعرفة والتطبيق مما جعل العلاقة وثيقة بين العلم النظرى والتكنولوجيا ، وهذا يفرض بطبيعة الحال ضرورة إعادة النظر فى السياسات التعليمية حتى تصبح قادرة على متابعة معدلات التحديث المتسارعة وإعداد المواطن القادر على مواجهة مسئولياته الاجتماعية و الانتاجية وإيجاد الحلول المبتكرة لما يواجهه من مشكلات ، إنطلاقاً من حقيقة يجب ألا نغفلها وهى :

أن الإبتكار أصبح عملية مبرمجة لها أسسها وأدواتها

يمكن تعلمها بل يجب تعلمها.

حتى يتسع لنا المقام بين دول العالم وأفراده وتكون لنا فرصة التنافس مع الآخرين.

جدول رقم (١٣)
بعض مؤشرات جودة التعليم
(من تقرير التنافسية العالمى ٢٠٠٨/٢٠٠٩)

	جودة مؤسسات التعليم الحكومى	تلبية التعليم لإحتياجات الإقتصاد التنافسى	التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة
المتوسط العالمى	٣,٧	٤,١	٤
قيمة المؤشر فى مصر	٢,٤	٢,٦	٣,٦
ترتيب مصر بين ١٣٤ دولة	١٢٦	١٢٨	٩٢

المصدر : المنتدى الاقتصادى العالمى (٢٠٠٨/٢٠٠٩) ، تقرير التنافسية العالمى.

من الجدول رقم (١٣) يتضح أن ترتيب مصر من حيث جودة مؤسسات التعليم الحكومى كان رقم ١٢٦ من بين ١٣٤ دولة ، ١٢٨ فى تلبية التعليم لإحتياجات الاقتصاد التنافسى ، ٩٢ فى التعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة ، هذا إلى جانب إنخفاض قيمة المؤشر فى مصر عن المتوسط العالمى من حيث جودة مؤسسات التعليم الحكومى حيث وصلت إلى ٢,٤ فى مصر مقابل ٣,٧ المتوسط العالمى ، ووصلت قيمة المؤشر الخاص بتلبية التعليم لإحتياجات الاقتصاد التنافسى ٢,٦ بينما بلغ المتوسط العالمى ٤,١ . وكذلك وصل المؤشر الخاص بالتعاون بين الجامعات ومراكز أبحاث الصناعة فى مصر ٣,٦ مقابل ٤ للمتوسط العالمى.

وحتى تتحقق لمصر فرصة التنافس يجب أن يتغير وضع مصر قيمة وترتيباً فى كل هذه المؤشرات السابقة ، وأن تظل هذه المؤشرات أمام متخذى القرار إسترشاداً موضوعياً لنقله نوعية تفسح المجال لتعليم يلبى إحتياجات عالم مفتوح ومتطور قائم على إقتصاد

المعرفة خاصة وأن الواقع الفعلى فى مصر يشير إلى تطور قطاع الاتصالات والمعلومات بشكل واضح يستدعى إعداد الأفراد على نحو يسمح بدخول سوق عالمى مفتوح.

جدول رقم (١٤)
تطور بعض مؤشرات قطاع الاتصالات والمعلومات

	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
عدد المشتركين فى التليفونات الثابتة بالمليون	١٠	١١	١١	١١,٨	١٤,٣
عدد المشتركين فى خدمة التليفون المحمول بالمليون	٩	١٤	٢٢	٤٠,٢	٥٣,٧
مستخدمو شبكة الإنترنت بالمليون	٤	٥	٧	١٢,٠٣	١٤,٥
عدد الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى مصر	١٥٧١	١٧٨٥	٢١٨٥	٢٦٢١	٣٤٣١

المصدر : وزارة الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، مركز المعلومات.

ويشير الجدول رقم (١٤) الخاص بتطور مؤشرات قطاع الإتصالات والمعلومات إلى إتجاه عام نحو الزيادة فى آليات تكنولوجيا المعلومات سواء على مستوى عدد الشركات العاملة فى هذا المجال والذى تضاعف بين عامى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٩ ، ومستخدموا شبكة الإنترنت الذى أصبح فى عام ٢٠٠٩ أكثر من ثلاثة أمثال ما كان عليه عام ٢٠٠٥ .

ومجتمع يتجه نحو هذا المجال يستدعى التعريف الجديد لمهارات العمل وبناء نظام تعليمى متطور ، يؤكد على أهمية الإتقان و الابداع و الابتكار ويتيح ترسيخ مفهوم ثقافة العمل الحر والتحول نحو مفهوم المجتمع دائم التعلم نظراً للمعدل المتزايد لتقادم المعرفة.

كل ذلك يحتاج إلى نقلة نوعية فى التعليم ، كما أن أنماط عرض الخدمات التعليمية كما حددته منظمة التجارة العالمية ، والذى ينحصر فى :

١ - العرض عابر الحدود (البرمجيات التعليمية) .
٢ - الإستهلاك بالخارج (دراسات عليا ودرجات علمية ودورات بالخارج)
٣ - الحضور التجارى (معاهد تعليم لغات - شركات برمجيات - ... الخ).
٤ - حركة الأشخاص الطبيعيين (الخبراء وأساتذة الجامعات).

هذا العرض يؤكد ضرورة هذه النقلة النوعية التى ترتكز على دراسة علوم المستقبل وتحقق مستوى مخرجات متميز قادر على المنافسة فى السوق المحلى و العالمى. وعلى جانب آخر يستدعى الأمر التسلح بمهارات التعلم الذاتى والحرص على التعليم المستمر . وتطوير التعليم لمواجهة إحتياجات العولمة من خلال البحث عن الفاعلين الأساسيين فى كل مصدر من المصادر الأربعة للتعليم فى حياة الإنسان وهى :

١ - التعليم الرسمى أو النظامى.

٢ - التعليم غير الرسمى أو اللانظامى.

٣ - التعليم العارض.

٤ - التعليم الدولى.

ويمكن تحريك كتلة حرجة فى كل مجموعة يكون من شأنها إحداث تطور يتواكب مع التغير المطلوب آخذين فى الإعتبار أن :

التعليم الرسمى أو النظامى تحركه كتلة حرجة من المعلمين و الإداريين.

والتعليم غير الرسمى أو اللانظامى الذى يسعى إليه الأفراد لإستكمال معارف ومهارات يرغبون فيها تحركه حاجة أسواق العمل وشكل وطبيعة هذه الأسواق.

والتعليم العارض والدولى والذى يحصل عليه الأفراد بوسائل مختلفة على رأسها أجهزة الإعلام المختلفة واليوم تمثل شبكة المعلومات الدولية الإنترنت وسيلة من أهم الوسائل التى يصعب التحكم فى كتلتها الحرجة محلياً وتحتاج غالبية مصادر التعليم اليوم لمهارة التعلم الذاتى خاصة بعد تغير نسب مساهمة كل مصدر من المصادر فى تعليم الفرد ، ولم يعد التعليم النظامى هو المصدر الوحيد فى تعليم الفرد وتزويده بالمارات المختلفة بل إن الأوزان الترجيحيه لمصادر التعليم الأخرى آخذه فى التزايد.

ومع ما تفرضه العولمة من تغيرات تلقى بظلالها على الثروة البشرية من حيث أعدادها و إعدادها ، تعتبر صياغة الأهداف هى الخطوة الأولى الضرورية لتحديد نوعية الموارد البشرية التى نحتاجها فى هذا العالم المفتوح والمتغير دائماً ، وتبدأ هذه الصياغة على مستوى التعليم بوجه عام وماذا يراد منه. ثم على مستوى كل مرحلة تعليمية وكل صف من الصفوف ، مع ترجمة هذه الأهداف إلى أهداف سلوكية تقويمها وقياسها آخذين فى الإعتبار أن التعليم المتميز حق للجميع وأن التغيرات السريعة تستدعى إعداد الفرد بطريقة تمكنه من ملاحقة هذه التغيرات من خلال بناء القدرات و المهارات على نحو يمكن الجميع من مهارة قدرة التعليم الذاتى والتعليم المستمر.

فالتغير السريع على مستوى العالم يستدعى السعى نحو التعليم المستمر الذى يعنى تنظيم الخبرات والنشاطات التربوية وجعلها متاحة لكل من يرغب فيها فى أى عمر يشاء ، أى أنه تعليم متاح بأشكاله المختلفة فى الأماكن والأزمنة المختلفة يتميز بأنه تعليم وظيفى متكامل ومرن متاح للجميع فى أى وقت وهو ما لا يتيحه التعليم النظامى بشكله الحالى.

ومع ما يتسم به العصر الحالى من أنه عصر تكنولوجيا المعلومات وهو ما يستلزم تملك مهارات إستخدام هذه التكنولوجيا ، تصبح مهارة التعلم الذاتى هى أهم وسيلة للإستفادة من التعليم المستمر ، حيث يكون الفرد صاحب هذه المهارة على قدر كبير من

القدرة على إختيار طبيعة ونوعية التعليم الذى يحتاجه ، والذى يحدد مدى الحاجة إليه طبيعة البيئة المحيطة بهذا الفرد ومستوى التكنولوجيا السائد وتملك قدرة الإنفتاح على العالم كما يقوم هذا الفرد بالتخطيط لما يريده فى الوقت الذى يحدده وفى ضوء إمكانياته وموارده وطبقاً لطموحاته ، ويصبح لديه قدر كبير من القدرة على تنفيذ هذه الخطط التى حددها وصاغها فى برامج محددة ، وأخيراً يتولى تقويم ما قام به ذاتياً للتأكد من تحقيقه لأفضل النتائج .

وحتى تتوافر لدى الفرد المقبل على التعليم المستمر هذه الصفات والتى يمكن تلخيصها فى القدرة على الإختيار والتخطيط والتنفيذ والتقويم الذاتى فإن ذلك يقتضى بناء قاعدة تعليمية أساسية فى المراحل الأولى تحديداً تعد فرداً ناجحاً من حيث بناء الشخصية والقدرة على المناقشة والتفكير العلمى السليم . وهذا لن يتحقق إلا بتوافر :

١ - تعليم متطور يخلق فى الفرد القدرة على الحوار والمناقشة والبحث عن المعارف من مصادرها المختلفة .

٢ - منظومة تعليمية تضع أهمية لبناء الشخصية وتدعم مهارة التعلم الذاتى تنطلق من بداية التعليم الأساسى الذى يجب أن توجه إليه كل الجهود وتوظف من أجله كل المهارات والإمكانيات .

٣ - معلم جيد ميسر للعملية التعليمية ومشجع على الحوار والمناقشة .

٤ - أسرة واعية تحتضن أبناءها وترعاهم فى إطار من الثقة والتشجيع على المشاركة والقدرة على الإختيار .

٥ - تفعيل دور كل من أكاديمية المعلم والهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد .

وإذا كان للعولمة وما أتاحته من توسع فى إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات من آثار سلبية فإن لها أيضاً آثاراً إيجابية يمكن الإستفادة منها وتوظيفها على نحو يخدم المجتمع ، وليس أدل على ذلك من ثورة ٢٥ يناير والتى ما كان لها أن تتحقق إلا بفرصة تجميع الشباب على رؤية واحدة محددة كان لتكنولوجيا الاتصالات فضل فيها .

وإذا كان البعض يرى أن للعولمة آثاراً سالبة منها :

١ - التأثير على اللغة الأم .

٢ - إنتشار الثقافة الإستهلاكية .

٣ - ضعف مؤسسات التنشئة الاجتماعية .

٤ - شيوع قيم هادمة مثل المادية .

فإن لمواجهة هذه الآثار ينبغى :

١ - إصلاح وتطوير مؤسسات التنشئة الإجتماعية والإهتمام بجودة العملية التعليمية .

٢ - تدعيم إمتلاك المجتمع لمنظومة من القيم توجه سلوكيات أفراده وفى ذلك تتعاون كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية ووسائل الإعلام المختلفة والمؤسسات الدينية .

٣ - تغيير شكل تقديم الخدمة التعليمية بما يتيح توزيع أفضل لمخصصات التعليم من موارد على نحو يستفيد من مزايا الإنفتاح ويحد من سلبياته ، مع زيادة جرعة التعليم عن بعد (التعليم الإلكترونى) مع التركيز على بناء الشخصية وتعليم مهارات التعلم الذاتى لمواكبة التغيرات والمستجدات العالمية .

وفى هذا الصدد يمكن لشراكة المجتمع المدنى الوطنى من المساهمة فى تطوير منظومة التعليم فى ظل إقتصاد المعرفة من خلال تعليم إلكترونى يوفر وقت المتعلم كما يوفر له الراحه النفسية حيث يحصل على ما يريد فى المكان والوقت الذى يريده مما يتغلب على القيود التى يفرضها النظام التعليمى على عمر المتعلم ومستوى تأهيله ... الخ .

وإذا كان لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات دور مهم فى إقتصاد المعرفة فإن المجتمع الواعى بأهميتها عليه الإسراع فى تحقيق أقصى إستفادة منها .

وفى هذا الصدد نود الإشارة إلى جهود وزارة التنمية الإدارية وهى إحدى وزارات الدولة قبل قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ كان لها نشاطاً ملحوظاً فى كيفية الإستفادة من هذه التكنولوجيا ورد عنها فى تقريرها السنوى ٢٠٠٩(*) فيما يخص تطوير الخدمات الحكومية وفى مجال التعليم تحديداً ما يلى :

أولاً : خدمة التقدم لمكتب تنسيق القبول بالجامعات الكترونياً منذ عام ٢٠٠٦/٢٠٠٧ يستفيد من هذه الخدمة حوالى ٤٥٠ ألف طالب سنوياً وتشمل :

١ - خدمات التنسيق الإلكترونى لطلبة الثانوية العامة

- إستيفاء إستمارات التقدم للتنسيق .
- التحويل بين الجامعات / الكليات / المعاهد .
- تعديل الرغبات خلال الفترة المحددة لمرحلة التنسيق الخاصة بالطالب المتقدم .

- نشر نتائج التنسيق على الموقع وإبلاغ الطالب عن طريق رسائل قصيرة على المحمول والبريد الإلكترونى.
- ربط بيانات الطلاب ببيان الحافز الرياضى الصادر من وزارة التربية والتعليم والمجلس القومى للرياضة.

٢ - خدمة التنسيق الإلكترونى لشهادات المعادلة.

ويشير التقرير فى هذا الصدد أن خدمة التنسيق الكترونياً قد حقق وفراً للأسر المصرية بحوالى ٤٠ مليون جنيه مصرى ممثلة فى رسوم إستمارة التقديم (٤٠ جنيه) بالإضافة إلى مصاريف الإنتقالات بالنسبة لطلاب الأقاليم وذويهم.

ثانياً : خدمات إدارة المدارس وربط المدارس بالمديريات التعليمية :

يهدف مشروع تطوير الخدمات الحكومية فى مجال التعليم إلى الربط المباشر بين مستويات إدارة التعليم على مستوى المدارس والإدارات والمديريات وديوان عام الوزارة مما يوفر بيانات متكاملة و محدثة تساعد على تقديم الخدمة للمدارس بشكل أكثر يسراً مثل بيان النجاح أو التحويلات بين المدارس كما يساعد أيضاً على متابعة العملية التعليمية ودعم متخذى القرار.

ولقد أشار التقرير إلى بدء تشغيل هذا النظام فى إدارة مدارس محافظتى الأسكندرية وأسيوط ثم تلى ذلك ١١ مديرية تعليمية جارى الإنتهاء منها تمهيداً لتعميم النظام على باقى محافظات الجمهورية.

وما سبق إنما هو مجرد أمثلة يمكن الإشارة إليها ، ويبقى على مسئولى تقديم الخدمة التعليمية الإستفادة من التكنولوجيا فى إحداث نقلة نوعية للتعليم تساعد على إتاحته - وجودته بدرجة تساعد مخرجات العملية التعليمية من المنافسة على مستوى العالم وذلك إنطلاقاً من حقيقة أساسية وهى أن التعليم الأساسى الجيد حق لجميع أفراد هذا المجتمع .

تلعب تكنولوجيا المعلومات والإتصالات فيه دوراً هاماً من خلال ممارسة الأنشطة و التدريبات و معايشة الطبيعة فى مؤسسات تعليمية تحترم كل العناصر التربوية للحفاظ على نسيج المجتمع.

على أن يستعان بتكنولوجيا الاتصالات بدرجة أكبر فى المراحل التعليميـــة الأعلـــى وخاصة مع الأعداد الكبيرة للدارسين من خلال الوسائط المتعددة وأساليب التقويم الذاتيـــة على سبيل المثال .

القضية السادسة : التغير الاجتماعى والقطاع الصحى

القضية السادسة : واقع التغير الاجتماعى فى قطاع الصحى

مقدمه

يعيش المجتمع المصرى حالة من التغير الاجتماعى ناجمة عن تغيرات إقتصادية أدت إلى عدم كفاءة وكفاية نظم الحماية الاجتماعية ، فانخفض كل من المستوى التعليمى والمستوى الصحى ، وارتفع معهما وبها معدلات الأمية والوعى والمرض والفقر ، كما ارتفع معدل البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين ، وإنتشرت الأمراض الاجتماعية وساد التفكك الاجتماعى ، وإنتشر العنف والبلطجة ، والإدمان ، والإضطهاد ، وزاد الشعور بعدم الإنتماء ، وإنتشر الفساد فى كل قطاعات الدولة فى ظل غياب شبه تام للقانون .

تلك الحالة من التغير – سواء الاقتصادى أو الاجتماعى – هى حالة محاطة بمحددات ومتغيرات كلها سلبية وتؤدى حتماً إلى إعتلال الصحة وإنتشار الأمراض خاصة بين الفئات الضعيفة والحساسة من المجتمع والدولة غير قادرة على الوفاء بإلتزاماتها نحو توفير خدمات الرعاية الصحية نتيجة الممارسات الاقتصادية وومردوداتها على الخدمات العامة فزاد التفاوت واللاعدالة والإنحياز نحو الحضر على حساب الريف ومحافظات الوجه البحرى على حساب الوجه القبلى .

ولوصف تلك الحالة من التغيرات الاجتماعية وأثرها على قطاع خدمات الرعاية الصحية سوف نبدأ فى هذا الجزء من الدراسة بإلقاء الضوء على ما أصاب مبدأ "الحق فى الصحة " كأحد الحقوق الساسية للإنسان جراء ممارسات العولمة الاقتصادية الهدف والمقصد . ثم بعد ذلك نرصد تغير النظم الصحية فى ظل التغيرات الاجتماعية خلال عصور مختلفة ، مع إلقاء الضوء على أهم ملامح للنظام الصحى الحالى ووصف هيكله . يلى ذلك رصد لأهم المؤشرات الصحية فيما يتعلق بالمؤشرات الحيوية ذات الصلة بالطفولة والأمومة ، ومؤشرات إستخدام الخدمات الصحية للأمهات قبل وأثناء وبعد الولاده ، بالإضافة إلى بعض مؤشرات الخدمات الصحية الخاصة بمعدلات الأطباء والممرضات والأسرّة مع إلقاء الضوء على التغطية التأمينية الصحية . ثم يلى ذلك رصد لبعض الحقائق حول الإنفاق الصحى ومقارنتة بمستوى دول اقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية والمستوى العالمى . ثم بعد ذلك رصد لبعض ملامح الصورة المرضية فى مصر مع إلقاء مزيد من الضوء حول مشكلة سوء التغذية . وينتهى هذا الجزء بإقتراح لبعض التوصيات المستمدة مما تم عرضه ورصده من معلومات ومؤشرات .

أولا : العولمة والحق فى الصحة :

شهد العالم تغيرات جزرية إقتصادية أدت الى فرض سياسات إقتصادية تسمى إصلاحية تدعو إلى نهج خصخصة الخدمات وخفض دعم الدولة لها بالإضافة على الترويج لإتباع سياسات إقتصاد السوق . ونتج عن تلك السياسات إنحسار دور الدولة فى تقديم الخدمات ، ومنها الصحية ، خاصة فيما يتعلق بإعادة هيكلة نظم الرعاية الصحية ونظم التأمين الصحى حيث إتبعت سياسات تؤدى إلى " تخفيف دور الدولة من أعباء الخدمات الصحية عن طريق خصخصة التأمين الصحى بإسناده إلى هيئة مستقلة تدير الخدمة ولاتقدمها ، وتمكنها أن تتعاقد مع مؤسسات تجارية تهدف للربح وتقدم الخدمة " ، وقد نتج عن تلك السياسات الفشل فى الإرتقاء بالمستوى الصحى بل وقد وتدهوره خاصة للفئات المهمشة والفقيرة . (١)

كما أدت العولمة الإقتصادية والخصخصة إلى إحداث خللاً عميقاً فى المجتمعات والثقافات وساعد على ذلك التشجيع والترويج إلى تعظيم الأولويات السياسية والاقتصادية على حساب الاحتياجات الاجتماعية ، مما زاد من التحديات المؤدية لانخفاض المستوى الصحى مثل اللامساواة والفقر والإستغلال والإضطهاد والعنف وهى كلها أسباب ومحددات تؤدى إلى إعتلال الصحة (٢).

كما أشارت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية إلى أن تحقيق النمو الإقتصادى لم يقض على الفقر ولم يؤد على تحسين الصحة ، فالإعتقاد بأن "العولمة" هى موجه صاعدة كفيلة برفع جميع السفن هو إعتقاد خاطئ ، بل أن الثروة أتت فى شكل موجات ترفع السفن الكبيرة وتغرق السفن الصغيرة . كما أن الظن بأن زيادة كفاءة الأسواق وتحرير التجارة سيسهم فى تعزيز الإنصاف والعدالة وتحقيق الإزدهار فى الدول النامية هو ظن خاطئ لأن ذلك تسبب فى خفض الإيرادات المتحصلة من التعريفات الجمركية بشكل أساسى ولم تأت بأى مورد بديل لتمول الخدمات العامة بما فى ذلك الرعاية الصحة .

كما تم تشجيع فرض الرسوم على المستفيدين من خدمات الرعاية كوسيلة لاستعادة تكاليف الخدمة بهدف ترشيد الإستخدام بشكل مفرط ولكن ذلك لم يحدث ، بل أن تلك الرسوم كانت بمثابة عقوبة فرضت على الفقراء . إن كل ماسبق كان بمثابة كارثة فى مجالى الرعاية الصحية والحماية الاجتماعية فى الدول النامية (٣).

ونجم عن ماسبق إهدار الحق فى الصحة وهو حق شرعى كفلته المواثيق الوطنية والدولية وتضمن بمقتضاه الدولة رعاية جميع مواطنيها صحياً وبعدالة ومساواه .

فقد تضمن إعلان آلماآتا عام ١٩٧٨ الذى أصدرته الدول الأعضاء فى منظمة الصحة العالمية أن "الصحة حق أساسى من حقوق الإنسان وأن الوصول على أعلى مستوى

ممكن من الصحة يعد هدفاً إجتماعيا عالمياً يستوجب تحقيقه عملاً إيجابياً يتشارك فيه العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية بالإضافة إلى القطاع الصحى (٤).

وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها "حالة مكتملة من الرفاه البدنى والنفسى والاجتماعى وليست مجرد الخلو من المرض أو العجز".وهذا المفهوم تحقيقه يتطلب إطار من العدالة الاجتماعية وإحداث توازن بين البيئة الخارجية والداخلية للإنسان.

كما أكد ميثاق الشعوب من أجل الصحة على أن " الصحة تتحدد فى الأساس بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والمادية وينبغى أن توضع مع العدالة والتنمية المستدامة على رأس أولويات صنع السياسات محلياً وإقليمياً ، ويتم ذلك بتوفير رعاية صحية أولية شاملة للجميع بغض النظر عن قدراتهم الإقتصادية ، وينبغى أن تتسم الخدمات الصحة بالديموقراطية والمساءلة وأن تتوافر الموارد الكافية لتحقيق ذلك (٥).

أيضا أشارت اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة على أن "الصحة ومحدداتها الرئيسية أمور تتعلق بحقوق الإنسان ، وهى أمر حيوى من الناحية السياسية ، حيث أن نجاح المجتمع يمكن الحكم عليه بنوعية صحة السكان وعدالة توزيعها ، وأن الصحة الجيدة تمكن المجتمع من المشاركة فى التنمية مما يحقق مردودات إيجابية للأداء الإقتصادى (٦).

كما كفلت المادة -٢٥- من الإعلان العالمى لحقوق الانسان والمادة-١٢- من العهد الدولى الخاص بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية الحق فى التمتع بالصحة والرعاية الصحية (قد صدقت عليهما مصر).

أما الدستور المصرى فقد نص صراحة على الحق فى الصحة ، حيث نصت المادة -١٦- على أن "تكفل الدولة الخدمات الثقافية والاجتماعية والصحية وتعمل بوجه خاص على توفيرها للقرية فى يسر رفعاً لمستواها". كما نصت المادة -١٧- على أن " تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعى والصحى ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعاً ، وذلك وفقاً للقانون".

وقد حددت منظمة الصحة العالمية عدة عناصر أساسية ومتكاملة حول الحق فى الصحة وهى : أن تكون ميسرة ومتاحة ومقبولة من المجتمع ، وعادلة وبتكلفة مناسبة وذات جودة مناسبة (٧).

ثانيا : تغير النظم الصحية فى ظل التغيرات الاجتماعية :

إن نظم الرعاية الصحية فى مصر هى جزء أصيل لايتجزأ عن التطور الطبيعى للمجتمع المصرى فقد نبعت وإرتكزت على التطورات السياسية والاقتصادية والثقافية التى مرت بها مصر منذ العصور القديمة وحتى وقتنا هذا ، فمثلاً إزدهرت ونمت عندما إزدهرت كما فى عهد محمد على وضعفت وخبت عندما ضعفت الدولة كما فى العصر العثمانى وثم الإحتلال البريطانى .

ففى عصر محمد على مؤسس الدولة الحديثة إعتمد على العنصر البشرى سليم الجسم والعقل ، فأنشئت أول مدرسة للطب عام ١٨٢٨ ثم مدرسة الصيادلة عام ١٨٢٩ ، ثم مدرسة القابلات عام ١٨٣٢ . وكان من العلامات الهامة فى تطور الرعاية الصحية إنشاء "المجلس العام للصحة " وهو أول مؤسسة صحية حكومية فى مصر الحديثة ويمكن إعتباره نواه لوزارة الصحة ، كما أنشأ محمد على المستشفيات بالأقاليم .

وبعد عصر محمد على وخلفائه تدهورت الأحوال الاقتصادية والاجتماعية فتراجعت القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ، ومنها القطاع الصحى . فجاء الإحتلال البريطانى الذى سيطر على المصادر الاقتصادية للدولة وغير من السياسات الاجتماعية . ففى القطاع الصحى أصبح الإلتحاق بكلية الطب مقصوراً على الأغنياء وأصبح التدريس باللغة الإنجليزية بديلاً عن العربية وأصبح النموذج البريطانى هو السائد فى التعليم بصفة عامة والطبى بصفة خاصة . وأصبحت المدرسة الطبية المصرية تحت الإدارة البريطانية وتحولت كلية الطب إلى مؤسسة للأغنياء الذين يخدمون المناطق الحضرية الغنية دون التطرق لحل المشكلات الصحية بالريف ، الذى تدهورت الخدمات الصحية فيه . نتيجة للإحتلال البريطانى أعلن اللورد كرومر أن " مصر ليست بحاجة إلى أخصائيين بل إلى ممارسين" ، وقد أدى ذلك إلى عدم تطور التعليم الطبى خاصة فيما يتعلق بإرسال البعثات للخارج ، فتقلص عدد المصريين الدارسين والممارسين لمهنة الطب .

ثم إفتتحت جامعة فؤاد الأول (القاهرة الآن) وإفتتحت كلية الطب عام ١٩٢٥ كأحد أربع كليات تم إفتتاحها ، ثم أنشئت المستشفيات المركزية الريفية بالمحافظات عام ١٩٢٨، ثم فى عام ١٩٣٦ تم إنشاء وزارة الصحة . وعندما قامت ثورة عام ١٩٥٢ وطبقاً للنظام السياسى الجديد (الإشتراكى) أصبحت الدولة المصرية هى صانع السياسة الصحية والمراقب لها ، وأيضا مقدم الخدمة الصحية – المجانية – الرئيسى وذلك طبقاً للدستور . وتأسست التغطية الصحية الشاملة بالتساوى بين الريف والحضر وبين الوجه القبلى والوجه البحرى وهى المبادئ الأساسية التى وجهت صنع سياسات الخدمات الاجتماعية عامة والخدمات

الصحية على وجه الخصوص . وقد كان من أهم المنجزات الصحية فى تلك الفترة خطة تأسيس نموذج متكامل للتنمية المجتمعية الريفية تعمل الوحدات الصحية من خلاله وذلك تحت مسمى " الوحدات المجمعة " .

وتم عام ١٩٦٢ إنشاء الهيئة العامة للتأمين الصحى التى بدأت بتغطية صحية للعمال العاملين بالدولة ، وذلك إيماناً بأن النهضة والتحديث يقومان على أكتاف الأيدى العاملة صحيحة الجسم الخالية من العلل والأمراض (٨) . وقد كان من المقرر أن تمتد مظلة التأمين الصحى لتشمل باقى فئات المجتمع ولكن حال دون ذلك بعض التغيرات السياسية والهزيمة العسكرية عام ١٩٦٧، والتى نجم عنها ضعف إقتصاد الدولة وأيضا رغبتها فى إعادة بناء الجيش مما أدى الى تعطل البرامج والمشروعات الصحية .

كما تم إنشاء المؤسسة العلاجية عام ١٩٦٤ تحت إشراف وزارة الصحة وذلك بتأميم عدة مؤسسات ومستشفيات خاصة وخيرية. بدأ نشاطها بالقاهرة والأسكندرية ثم بعد ذلك بمحافظات بورسعيد والدلتا (القليوبية – دمياط – كفر الشيخ) ، ويلاحَظ أن نشاط المؤسسة العلاجية غير ممتد لمحافظات الوجه القبلى والحدود.

أما الهيئة العامة للمستشفيات التعليمية فقد تم إنشائها بالقرار الجمهورى رقم ١٠٠٢ لعام ١٩٧٥ ، وهى تتبع وزير الصحة. وتقدم الهيئة خدمات الرعاية الصحية من خلال :

- المستشفيات التعليمية : وعددها ثمانية منها أربعة بمحافظة القاهرة ومستشفى بكل من بنها ، وشبين الكوم ، ودمنهور ، وسوهاج .
- المعاهد التعليمية : وعددها ثمانية معاهد هى السكر ، التغذية ، والبحوث لطب المناطق الحارة ، ومعهد بحوث الحشرات ، ومعهد السمع والكلام ، معهد شلل الأطفال ، ومعهد جراحة القلب والصدر ، والمعهد التذكارى للبحوث الرمدية .

يلاحظ أن هناك تركز للخدمات الصحية بمحافظة القاهرة فى ظل غياب شبه تام لتلك الخدمات بمحافظات الوجه القبلى والحدود(٩) .

ثم جاء نصر ١٩٧٣ وحدثت تطورات سياسية وإقتصادية تمثلت فى إنتهاج سياسات للإنفتاح الإقتصادى بغية إعادة بناء الدولة وشمل ذلك القطاع الصحى الذى شهد بداية إتساع دور القطاع الخاص الإستثمارى . وأصبحت الخدمات الصحية تقدم من خلال مؤسسات تهدف للربح وعجزت الدولة عن الوفاء بالتزامها الدستورى فيما يتعلق بالحق فى الرعاية الصحية .

وقد تأثر القطاع الصحى سلبياً بتطبيق سياسة الإنفتاح الإقتصادى فى بداية السبعينات وذلك بسبب ضعف الإنفاق الحكومى على قطاع الصحة .

بصفة عامة فإن الإنفاق العام الصحى حالياً هو " إنفاق لا يقابله جودة مخرجات مرضية للأسس العلمية والفنية ، ومشبعة لتطلعات المتعاملين مع النظام الصحى ، ومكلفة ، إقتصادياً ، حيث أن فاقد عملياتها غير المنظمة والغير منتظمة فى الأغلب الأعم ، كبيرة نسبياً "(١٠).

ولمواجهة الآثار السلبية لتطبيق سياسات الإنفتاح الاقتصادى على القطاع الصحى تم إقتراح برنامج لإصلاح سياسات القطاع الصحى فى مصر منذ منتصف التسعينات من القرن الماضى وذلك بهدف تحقيق تغطية شاملة للخدمات الصحية الأساسية لجميع المواطنين بصفة عامة والفئات الأكثر تعرضا للخطر بصفة خاصة (١١) . وتدعو المبادئ الأساسية لبرنامج الإصلاح الصحى إلى عدة مبادئ أساسية : التغطية الشاملة والجودة والعدالة والكفاءة والإستمرارية . ويقوم برنامج الإصلاح الصحى على التعاون بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص الهادف للربح والقطاع الأهلى غير الهادف للربح .

والممول الرئيسى لهذا البرنامج هو الحكومة المصرية مع بعض شركاء من الدول المانحة بالإضافة الى المساعدة الفنية من وكالة التنمية الأمريكية والاتحاد الأوربى وقرض من البنك الدولى (١٢).

فى سياق سياسات الإصلاح الإقتصادى ومحاولة تطبيق نظام الخصخصة على قطاع الخدمات الصحية ، صدرت عدة قوانين و قرارات وزارية كان لها أثر مباشر على حق المواطن فى الحصول على الرعاية الصحية خاصة فيما يتعلق بتحمل نفقات تكاليف الرعاية الصحية . و قد تصدى لتلك القرارات الوزارية منظمات المجتمع المدنى التى نجحت فى عدم تنفيذ بعضها. ومن أهم القوانين و القرارات الوزارية الخاصة بالقطاع الصحى نذكر :

- قرار رئيس الوزراء رقم ٦٣٧ عام ٢٠٠٧ بشأن إنشاء الشركة المصرية القابضة للرعاية الصحية (نشر فى جريدة الوقائع كملحق للعدد (٦٥) بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٠٧). بموجب القرار يتم تحويل هيئة التأمين الصحى إلى شركة قابضة ، ويشمل القرار الذى يستهدف تحسين الإدارة ، العمل على تنظيم عوائد التشغيل وتحقيق الربحية ، وحق الشركة القابضة فى إقامة شراكات مع شركات أخرى أو أفراد لتعظيم الربح . وقد لجأت منظمات المجتمع المدنى إلى القضاء لإيقاف القرار.

- تقدم وزير الصحة إلى مجلس الشعب بمقترح تشريعى من شأنه الحد (الإنتقاص) من الخدمات المقدمة للمنتفعين ، مع تقسيم المنتفعين إلى شرائح ، وتحمل مستخدمى الخدمة لجزء من النفقات بنسب تتراوح بين ٢٥% - ٣٠% دون وضع حد أقصى لذلك . وقد لاقى هذا الإقتراح معارضة شديدة من المجتمع المدنى (المنظمات الحقوقية) ، وتم تقديم إحتجاجات لمجلس الشعب واللجنة الصحية وتم تجميد الإقتراح.
- كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٦٩١ لعام ١٩٧٥ والخاص بحق المواطنين غير القادرين فى العلاج على نفقة الدولة ، مع تفويض وزير الصحة بإصدار قرارات العلاج. لكن تم إساءة إستخدام هذا القرار لصالح الفئة الغنية القادرة على حساب الفئة الفقيرة وغير القادرة على تحمل إرتفاع نفقات العلاج.
- تم طرح ومناقشة مشروع قانون التأمين الإجتماعى والمعاشات الجديد قبل الإنتهاء من قانون التأمين الصحى الإجتماعى الشامل الذى يرتبط به إرتباطاً جوهرياً.
- صدور قانون الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص مما يعنى إطلاق يد القطاع الخاص للإستثمار فى شتى القطاعات الخدمية ، ومنها قطاع الصحة الذى يعتبر من أكثر القطاعات جذباً للإستثمار.
- إنشاء الجمعية المصرية لتنمية الفرانشيز (الإمتياز التجارى) عام ٢٠٠١ بمبادرة من الصندوق الإجتماعى ، وبموجب ذلك يمكن أن يدخل سوق الخدمات الصحية ويسيطر عليها سلسلة من المستشفيات أو المعامل التشخيصية أو الصيدليات أو الشركات متعددة الجنسيات للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية.

على خلفية قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ إستجاب النظام الصحى لمتطلبات المرحلة الحالية فعقد المسئولون عن الصحة ندوة حول "مستقبل الخدمات الصحية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير " ، بهدف مناقشة القضايا الصحية وأهم المشكلات والتحديات الصحية وأسلوب المواجهة من منظور وجوهر ثورة ٢٥ يناير الذى رفع شعار "ديمقراطية – حرية – عدالة إجتماعية " .

وفى ذلك الإطار ، وبهدف الإستفادة من الخبرات المصرية ، قام وزير الصحة بالتشاور مع وزراء الصحة السابقين (ماعدا وزير الصحة السابق أ.د. حاتم الجبلى)، ونخبة من الأطباء ممن لهم رؤى ومواقف – حول الأوضاع الصحية - تصب فى مصلحة المواطن

كما تم تشكيل "لجنة إستشارية عليا – لجنة حكماء " بهدف إرساء إستراتيجية صحية تتناسب مع المرحلة المستقبلية بحيث تلبى إحتياجات وآمال المواطنين والمرضى فى إرتفاع مستوى جودة الخدمة الصحية ([١٣]).

أيضا على خلفية ثورة ٢٥ يناير ، أكد المسئولون ببرنامج الغذاء العالمى إستمرارهم فى تقديم كافة المساعدات اللازمة لمصر لمساندتها فى ظل الأزمة الراهنة من أجل تحقيق الأمن الغذائى للجميع وخاصة المناطق الأكثر إحتياجاً ، ويتضمن ذلك تقديم الوجبات المدرسية لمدارس الفتيات ومراحل تعليم الطفولة المبكرة ، بالإضافة الى تقديم برامج غذائية تستهدف المناطق الريفية .

كما يقوم برنامج الغذاء العالمى بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم بوضع إستراتيجية خاصة بالتغذية المدرسية ، تنفذ خلال الفترة من ٢٠١١ – ٢٠١٦ وتم إعداد دراسة تتضمن تقدير تكلفة تقديم وجبة لطلاب المدارس ، وتم التأكيد على أهمية أن يكون للقطاع الخاص دور فى تنفيذ هذه الإستراتيجية ([١٤]).

ثالثا : حول النظام الصحى الحالى :

تحاط النظم الصحية فى العالم بتغيرات سريعة ومتواصلة من شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية ، مما يؤثر على المستوى الصحى سلباً وإيجاباً ، فالقطاع الصحى لايعمل بمفرده أو بمعزل عن باقى قطاعات التنمية ولكنه يتكامل معها ، وقد أكدت الدراسات أن هناك علاقة قوية بين مستوى التعليم والإمداد بالماء الصالح للإستخدام الآدمى والإصحاح البيئى والتغذية الصحية المتوازنة والتنمية الاقتصادية وبين المستوى الصحى .

فمسئولية صحة المجتمع مسئولية جماعية المسئول الأول عنها وزارة الصحة ، التى تتعاون وتنسق مع مسئولين آخرين يؤثرون بطريقة غير مباشرة فى المستوى الصحى ، فمخرجات النظام الصحى تتاثر بمنظومة القيم المجتمعية والكثير من السياسات الاقتصادية مثل الإتجاه نحو اللامركزية وبروز دور المجتمع المدنى الهادف للربح على حساب دور الدولة . وتتحدد قوة هذا التأثير وإتجاه على مدى فاعلية وكفاءة النظام الصحى وقدرته على تحقيق أهدافه فى ظل القيود المفروضة عليه بفعل تلك المؤثرات .

وأشار بلقاسم صبرى ، على أن النظام الصحى الكفء يتميز بأنه يهدف إلى :

- تحسين صحة الإنسان .
- التأكيد على الحق فى الحصول على الرعاية الصحية .
- الإستجابة لاحتياجات المجتمع الصحية .

- ضمان العدالة خاصة فى نفقات الحصول على الخدمة([١٥]) .

كما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن هناك إحتياج إلى حماية للنظم الصحية الوطنية من الآثار السلبية للمعاهدات وإتفاقيات العولمة التى تؤثر على التعامل مع سوق الخدمات الصحية ، خاصة فى ظل سيطرة الشركات والإستثمارات الدولية المتخصصة فى الإتجار بالخدمات الصحية التى تحاول أن تفرض حالة من التهميش للنظم الوطنية ([١٦]).

ونشير فى هذا الصدد على ماجاء فى مؤتمر العولمة وآثارها على التنمية والخدمات الصحية فى الدول الإسلامية ، حيث أشير على أن هناك قضايا لاتقع تحت رقابة وسيطرت الأطباء ولكنها تؤثر على النظم الصحية والمستوى الصحى والحياة مثل :

- قضايا السكان ، والتوزيع الجغرافى ، وتوزيع الدخل ، وتوجيه الإنفاق فى ميزانية الدولة .
- قضايا توزيع الخدمات والميزانيات فى إطار من العدل الاجتماعى بين الطبقات المختلفة الدخل ، أو بين الحضر وبين الريف والمناطق العشوائية .
- قضايا تخطيط المدن والطرق والمساكن ، وعلاقة ذلك بالبيئة وإنتشار الأمراض والحوادث .
- قضايا الإعلام وتأثيرها الإيجابى أو السلبى على صحة الإنسان .
- قضايا التعليم عامة ومحو الأمية للمرأة خاصة ، مما يؤثر على مفهوم الحفاظ على النفس . ([١٧]).

وصف هيكل النظام الصحى :

تقدم خدمات الرعاية الصحية فى مصر من خلال مقدمى خدمة حكوميين وغير حكوميين ووحدات صحية ريفية وحضرية ، مستشفيات عامة وخاصة ، وتخصصية ، كما تتعدد نظم تمويل وإدارة الرعاية الصحية وفقاً للقوانين المنظمة لذلك ، تقدم الخدمات الصحية من خلال أربع هيئات رئيسية :

القطاع العام :

يقدم القطاع العام خدمات الرعاية الصحية الوقائية والعلاجية والتأهيلية من خلال وحدات صحية ومراكز صحية ومستشفيات عامة ومركزية وتخصصية ، ويتكون هذا القطاع من :

القطاع العام الحكومى : ويتم تمويله من وزارة المالية ، ويضم مقدموا الخدمات الصحية بوزارات الصحة والسكان ، والتعليم العالى والبحث العلمى ، وبعض الوزارات التى تقدم خدمات صحية للعاملين بها .

والمستشفيات الجامعية تتميز بتقديم خدمات الرعاية الطبية من المستوى الثانى والثالث (علاجى وتأهيلى) بجودة مرتفعة مقارنة بما تقدمه وزارة الصحة والوزارات الأخرى .

ويسمح لمقدمى الخدمة الحكومية بزيادة الدخل الخاص بهم عن طريق تحصيل رسوم من المرضى عند الحصول على الخدمة من العيادات الخارجية (فى أوقات محددة بواسطة وزارة الصحة) ، أو عن طريق إستقطاع جزء من الأقسام الداخلية فى التخصصات الطبية المختلفة لتقديم مايطلق عليه "خدمة طبية إقتصادية مميزة" أو "التمويل الذاتى" .

قطاع الهيئات العامة : يضم الهيئة العامة للتأمين الصحى ، والمؤسسة العلاجية والهيئة العامة للمستشفيات والمعاهد التعليمية وهى هيئات حكومية ذات إستقلالية إقتصادية ويتم تمويلها بميزانيات منفصلة عن ميزانية وزارة الصحة التى تشرف عليها وتلعب الدور الأساسى كمنظم فى صنع القرار بهذا القطاع.

القطاع الخاص :

يقدم خدمات الرعاية الصحية خاصة العلاجية ويشرف عليها وزارة الصحة ويتكون من :

منظمات هادفة للربح : تقدم الرعاية الصحية من خلال مؤسسات صحية تشمل مستشفيات وعيادات وصيدليات ومراكز ومعامل تشخيصية .

منظمات غير هادفة للربح وغير حكومية : تقدم الرعاية الصحية من خلال الجمعيات الخيرية والمؤسسات الدينية ويشرف عليها ايضا وزارة التضامن والعدالة الاجتماعية .

النقابات المهنية :

تقدم النقابات المهنية برامج رعاية صحية لمن يرغب من المشاركين بها . تتعاقد النقابات مع المؤسسات الصحية بكل من القطاعين العام والخاص لتنفيذ تلك البرامج مقابل رسوم للإشتراك ، بالإضافة الى الدفع عند الحصول على الخدمة . وتقوم تلك الخدمة على مبدأ التكامل بين المنتفعين.

رابعا : الهيئات التى لديها سلطة سن القوانين ورسم السياسة الصحية :

تقوم تلك الهيئات بسن القوانين والتشريعات لتنظيم ومراقبة ومتابعة السياسة الصحية ، وتشمل لجنة الصحة والبيئة بمجلس الشعب ، ولجنة الصحة والسكان والبيئة بمجلس الشورى ، والمجلس الأعلى للصحة ([١٨]).

المؤشرات الصحية :-

يشير تطور مؤشر التنمية البشرية لمصر منذ إصدار عام ١٩٩٥ على إصدار عام ٢٠١٠ ، إلى أن مؤشر توقع الحياة (المؤشر الذى يعبر عن الوضع الصحى) هو الأكثر إرتفاعاً مقارنة بمؤشرى الدخل والتعليم ، وأن التحسن فى مؤشر التنمية البشرية دائماً يعزى إلى مؤشر توقع الحياة الذى ارتفع من ٠,٦٣٧ عام ١٩٩٥ الى ٠,٧٧٨ عام ٢٠١٠ مقارنة بمؤشر الدخل الذى إرتفع من ٠,٣٥٨ إلى ٠,٧٢٧ ، ومؤشر التعليم الذى إرتفع من ٠,٥٤٤ الى ٠,٦٨٩ خلال عامى ١٩٩٥ ، ٢٠١٠ ([١٩]) .

وقد يرجع التحسن فى مؤشر توقع الحياة الى التحسن فى معدلات وفيات الأطفال الرضع ودون سن الخامسة وأيضا وفيات الأمهات الناجمة عن الحمل والولادة .

فقد أشار المسح السكانى الصحى – مصر عام ٢٠٠٨ إلى أن مستويات وفيات الطفولة المبكرة قد إنخفضت فى مصر خلال الخمسة عشر عاما السابقة على المسح ، فانخفض معدل وفيات الأطفال الرضع خلال الفترة من ١٩٩٤ – ١٩٩٨ من ٤١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى إلى ٢٥ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨ . كما انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٥٤ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ مولود حى خلال الفترة من ١٩٩٤ – ١٩٩٨ الى ٢٨ حالة وفاة خلال الفترة من ٢٠٠٤ الى ٢٠٠٨ . ([٢٠])

أيضا هناك تحسنا فى معدل وفيات الأمهات ، حيث كان ٦٠,٧ حالة وفاة إنخفضت على ٥٢,٩ حالة وفاه لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حى خلال عامى ٢٠٠١ ([٢١])، ٢٠٠٥ ([٢٢]) على التوالى .

يرجع السبب فى تحسن مؤشرات الوفاة للأطفال والأمهات إلى نجاح برامج التطعيمات ، فقد أشار المسح السكانى الصحى بمصر عام ٢٠٠٨ إلى إرتفاع نسبة تغطية التطعيمات تطعيماً كاملاً (الدرن – الحصبة – ثلاث جرعات من كل من الثلاثى وشلل الأطفال) بين الأطفال فى الفئة العمرية ١٢ – ٢٣ شهراً مقارنة بعام ١٩٩٥ (٩١,٧% ، ٦٧,٤% على التوالى) .

كما بلغ إجمالى نسبة تطعيم الأمهات ضد الإصابة بمرض التيتانوس خلال فترة الحمل إلى ٧٦,٤% خلال الخمس سنوات السابقة على المسح ([٢٣]).

أيضا يشير تقريرى التنمية البشرية لمصر إصدار عامى ٢٠٠٣ ، ٢٠١٠ إلى أن هناك تحسن فى نسبة إستخدام خدمات الرعاية الصحية للأمهات خلال فترة الحمل والولادة . فنسبة الأمهات اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة كانت ٣٦,١% عام ٢٠٠١ إرتفعت إلى ٧٣,٦% عام ٢٠٠٨ ، كما إرتفعت نسبة حالات الولادة التى تمت تحت إشراف صحى من ٥٦,٥% عام ٢٠٠١ إلى ٧١,٧% عام ٢٠٠٨ .

كذلك هناك تحسن فى عدد الأطباء والممرضات خلال ٢٠٠١ (٦أطباء ، ١٣,٥ ممرضة لكل ١٠٠٠٠ نسمة) مقارنة بعام ٢٠٠٨ (٦,٩ طبيب ، ١٤,٣ ممرضة لكل ١٠٠٠٠ نسمة).([٢٤]) ، ([٢٥])

ولكن بالرغم من التحسن الكبير فى المؤشرات السابق الإشارة لها إلا أنه مازال هناك الكثير من التحديات الصحية التى تُنبئ بإنخفاض المستوى الصحى مثل ارتفاع معدلات الأمية والفقر واللاوعى واللاعدالة والإنحياز لصالح الأغنياء على حساب الفقراء ولصالح الحضر على حساب الريف بالإضافة الى سوء حالة البنية الأساسية للمؤسسات الصحية وعدم إنتاج الأدوية الأساسية والاكتفاء بتعبئة الأدوية وايضاً انخفاض الإنفاق الصحى ([٢٦]) والتدهور البيئى وعدم إتاحة المياه الصالحة للشرب وإرتفاع معدلات البطالة ونقص وسوء التغذية ([٢٧]).

سوف نلقى بالضوء على بعض تلك التحديات من المؤشرات المباشرة وغير المباشرة التى تؤثر فى المستوى الصحى .

- بالرغم من تحسن مؤشر التنمية البشرية (كما سبق وأن ذكر) إلا أن تقارير التنمية البشرية الدولية – التى يصدرها البرنامج الإنمائى للأمم لمتحدة – تشير

إلى تراجع ترتيب مصر على خريطة التنمية البشرية من ١٢٠ عام ٢٠٠٤ على ١٢٣ عام ٢٠٠٩ ([٢٨]).

- يلاحظ أن هناك تباين جغرافى للتحسن فى معدلات وفيات الأطفال الرضع دون الخامسة والأمهات ومعدلات إستخدام الأمهات لخدمات الرعاية الصحية قبل الولادة واثنائها (جدول ١) . فغالباً التحسن يميل لصالح المناطق الحضرية على حساب الريفية ولصالح الوجه البحرى على حساب الوجه القبلى .

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافى لبعض

مؤشرات الحالة الصحية فى مصر

المحافظات	% الحوامل اللاتى يحصلن على رعاية قبل الولادة	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حى	معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حى	% حالات الولادة تحت إشراف صحى	% الأطفال المحصنون فى سن ١٢ : ٢٣ شهر	% ناقصو الوزن دون الخامسة
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
المحافظات الحضرية	٨٩,٢	٢٣,٦	١٩,٥	٨٩,٤	٩٤,٣	٥,٩
الوجه البحرى	٧٥,٠	١٣,٧	١٢,٦	٧٨,١	٩٣,٧	٥,٥
حضر	٨٢,٨	–	–	–	–	–
ريف	٧٢,٨	–	–	–	–	–
الوجه القبلى	٦٥,٩	٢٩,٩	٢٤,٥	٥٧,٥	٨٨,٤	٦,٧
حضر	٨١,٨	–	–	–	–	–
ريف	٥٩,٩	–	–	–	–	–
الحدود	٧١,٠	١٩,٠	١٤,٧	٧٢,٩	٨٦,٢	٤,٢
حضر	–	–	–	–	–	–
ريف	–	–	–	–	–	–
مصر	٧٣,٦	٢٢,٨	١٨,٠	٧١,٧	٩١,٧	٦,٠
حضر	٨٥,٠	–	–	٨٥,٥	٩٣,٧	٦,٠
ريف	٦٦,٩	–	–	٦٣,٦	٩٠,٥	٦,٠

المصدر : معهد التخطيط القومى، تقرير التنمية البشرية – مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٦٩ ، ص ٢٧٤

- كما يشير (جدول ٢) الى التباين الجغرافى فى توزيع الخدمات الصحية فيما يتعلق بمعدلات الأطباء والممرضات وعدد الأسّرة ، وأيضا نسبة الأسر المزودة بمياه مأمونة وصرف صحى . حيث تتركز أغلب الخدمات الصحية المشار إليها

فى المحافظات الحضرية وفى بعض الأحيان محافظات الحدود (نظرا لصغر حجم السكان) على حساب محافظات الوجه القبلى والوجه البحرى . كما تتركز الخدمات بالمناطق الحضرية مقارنة المناطق الريفية ([٢٩]).

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافى لبعض

الخدمات الصحية

مجموع المحافظات	عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠ نسمة	عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة		الأسرة المزودة بـ	
			الاجمالى	وزارة الصحة	مياه مأمونة %	صرف صحى %
المحافظات الحضرية	١٢,٩	١٥,٥	٢٩,٨	٩,٩	٩٩,٩	٩٦,٨
الوجه البحرى	٨,٠	١٠,٣	١٤,٠	٧,٣	٩٨,٦	٦٤,٦
حضر	٢٤,٦	٤٧,٧	–	–	٩٩,٨	٩٣,١
ريف	٢,٣	١٠,٣	–	–	٩٨,١	٥٢,٦
الوجه القبلى	٥,٤	١٢,٤	١١,٩	٧,٦	٩٦,٩	٣٧,٢
حضر	١٦,٨	٣٠,٦	–	–	١٠٠,٠	٧٦,٥
ريف	١,٩	٦,٧	–	–	٩٥,٠	١٣,٥
الحدود	١٢,٤	٣٤,٧	٢٤,٤	٢١,٣	٨٨,٤	٤٢,٨
حضر	١٤,٢	٣٤,٦	–	–	–	–
ريف	٨,٦	٣٤,٨	–	–	–	–
مصر	٦,٩	١٤,٣	١٨,٢	٨,٤	٩٨,٢	٦٢,٥
حضر	١٣,١	٢١,٦	–	–	٩٩,٨	٨٩,٨
ريف	٢,١	٨,٩	–	–	٩٦,٧	٣٧,٥

المصدر : معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية ، مصر ٢٠١٠ ، ص ٢٧٥

وفى نفس السياق اشار المسح السكانى اصحى عام ٢٠٠٨ الى الحقائق التالية :

- كلما إرتفع مستوى تعليم الأم إنخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة . فمعدل وفيات الأطفال لأمهات لم يذهبن على المدرسة وصل إلى ٤٤/١٠٠٠ مولود حى ، بينما المعدل نفسه إنخفض على ٢٥/١٠٠٠ مولود حى للأطفال المولودين لأمهات أتممن تعليمهن الثانوى .

- أيضا كلما إرتفع مستوى مؤشر الثروة كلما إنخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة . فالأطفال المولودين لأمهات فى المستوى الأدنى لمؤشر الثروة معرضون لإحتمال الوفاه قبل بلوغ سن الخامسة (٤٩/١٠٠٠ مولود حى) بحوالى مرتين ونصف مقارنة بالأطفال المولودين لأمهات فى المستوى الأعلى لمؤشر الثورة (١٨,٩/ ١٠٠٠ مولود حى) .
- كما ترتفع نسبة السيدات اللاتى يحصلن على رعاية صحية مابعد الولادة بإرتفاع المستوى التعليمى ومستوى مؤشر الثروة .
- ايضا لوحظ أن المساعدة الطبية أثناء الولادة أكثر إنتشاراً بالنسبة لمواليد الحضر والمحافظات الحضرية والمواليد لأمهات متعلمات تعليماً عالياً والمواليد لأمهات اللاتى ينتمين إلى أعلى مستوى لمؤشر الثروة .(٣٠)

أما فيما يتعلق بالتغطية التأمينية بالخدمات الصحية ، فقد أشار المسح السكانى الصحى ٢٠٠٨ على أن هناك عدم عدالة فى التغطية التأمينية (فى الفئة العمرية ١٥ – ٥٩ سنة) فالفقراء هم الأكثر إحتياجاً لخدمات التأمين الصحى إلا أنهم الأقل تغطية به . فنسبة التغطية بالتأمين الصحى بين أفراد الطبقة الفقيرة تصل إلى ١٣,٩% بينما بين أفراد الطبقة الغنية تصل إلى ٤٧,٢% . كما أن الرجال أكثر تغطية مقارنة بالسيدات (٣٨,١% ، ١٨% على التوالى) . أيضا معدلات التغطية تنحاز للحضر على حساب الريف (٣٤,٤% ، ٢٢,٢%) على التوالى ، والمحافظات الحضرية هى الأكثر تغطية من محافظات الوجه البحرى ثم محافظات الحدود وأخيراً محافظات الوجه القبلى .

كما أنه كلما إرتفع المستوى التعليمى إرتفع معدل التغطية بخدمات التأمين الصحى (أتم المرحلة الثانوية فأكثر ٣٧% ، لم يسبق له الذهاب إلى المدرسة ٤,٣%).

كما أشار المسح السكانى الصحى ٢٠٠٨ على أن ٢٧% (من عينة المسح) لديهم تأمين خاص بهم أو تأمين تبع عمل أحد أفراد الأسرة ، ١٠% لديهم تأمين صحى من خلال الجامعة ، بالإضافة إلى ٤% من خلال النقابات (٣١).

أيضا فيما يتعلق بالتأمين الصحى والفقر ، أشارت أحد الدراسات إلى أن :

- أفقر ٢٠% من المجتمع يستفيدون فقط بنسبة ١٧,٥% من خدمات التأمين الصحى على طلاب المدارس ، بينما أغنى ٢٠% فى المجتمع يستفيدون بنحو ٢٠,٥% .

- أفقر ٢٠% فى المجتمع يستفيدون بنسبة ١٤,٥% من خدمات الهيئة العامة للتأمين الصحى ، بينما أغنى ٢٠% من المجتمع يستفيدون بنسبة ٣٣,٦%. (٣٢).

خامسا :حول الإنفاق الصحى :

يمثل تمويل الإنفاق الصحى جزءاً مهماً من جهود شاملة لضمان الحماية الاجتماعية فى الصحة ويعتبر توفير الموارد المادية لتمويل الرعاية الصحية مطلب وحق إنسانى خاصة للفقراء . وقد أكد قرار جمعية الصحة العالمية عام ٢٠٠٥ على أن "كل شخص ينبغى أن يكون قادراً على الحصول على الخدمات الصحية وألا يتعرض لمصاعب مالية من جراء ذلك " .

وهنا تبرز أهمية ترشيد هذا الإنفاق خاصة فى ظل الإنكماش الاقتصادى وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية وإزدياد معدلات الإصابة بالأمراض ، وإنتشار طرق العلاج الحديثة الأكثر تكلفة . هذا بالإضافة إلى أهمية إتباع نظم صحية تعتمد على كفاءة الإدارة فى إستخدام الأدوية والمستلزمات الطبية ، وفى تحفيز العاملين من مقدمى الخدمة .

وفى هذا السياق نجد أن العالم أنفق عام ٢٠٠٨ ما يقرب من ٥,٨ تريليون دولار أمريكى مقارنة ٢,٧ تريليون دولار أمريكى عام ١٩٩٨ ، أى بنسبة زيادة تصل إلى ٦,٦%. وتستولى البلدان المرتفعة الدخل – التى تمثل ١٥% من سكان العالم على حوالى ٨٤% من إجمالى الإنفاق الصحى العالمى ، فى حين يصل إنفاق البلدان المنخفضة الدخل – التى تمثل تقريباً ١٥% من سكان العالم – حوالى ٠,٤% من إجمالى الإنفاق الصحى العالمى عام ٢٠٠٨ (٣٣).

وتشير بعض التقديرات إلى أن مايتراوح بين ٢٠% – ٤٠% من جميع النفاقات الصحية تهدر بسبب عدم الكفاءة ، والحد من هذا الهدر من شأنه أن يحسن بشكل كبير من قدرة النظم الصحية على تقديم خدمات عالية الجودة وبالتالى تحسين المستوى الصحى (٣٤).

وفى مصر إرتبط وتزامن تطبيق سياسات الإنفتاح والتحرير الإقتصادى فى الثمانينات من القرن الماضى ، ثم تطبيق سياسة الخصخصة فى التسعينات مع إنخفاض ميزانية وزارة الصحة .وقد ترتب على ذلك إنخفاض فى مؤشرات الإنفاق العام على الصحة وبالتالى إنخفاض متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق .

وفيما يلى بعض مؤشرات الإنفاق الصحى فى مصر مع عقد مقارنة مع دول إقليم شرق المتوسط .

يشير جدول (٣) إلى تطور الإنفاق العام للدولة على الصحة من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ إلى عام ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩، فيلاحظ أنه خلال تلك الفترة كان أعلى نسبة إنفاق عام على الصحة كان ٤,٧٠% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ من إجمالى الإنفاق الحكومى ([٣٥]).

جدول (٣)

تطور نسبة الإنفاق العام للدولة

على الصحة طبقاً للحساب الختامى للدولة

من عام ٢٠٠٢/٢٠٠١ على عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨

السنوات	الإنفاق العام على الصحة %
٢٠٠١ – ٢٠٠٢	٤,٣٩
٢٠٠٢ – ٢٠٠٣	٣,٨٩
٢٠٠٣ – ٢٠٠٤	٣,٨٦
٢٠٠٤ – ٢٠٠٥	٤,٤٩
٢٠٠٥ – ٢٠٠٦	٤,٦٥
٢٠٠٦ – ٢٠٠٧	٤,٧٠
٢٠٠٧ – ٢٠٠٨	٤,٦٦
٢٠٠٨ – ٢٠٠٩	٤,٤٩

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى ٢٠٠٩

. www.capmas.gov.eg

كما يشير جدول (٤) إلى مقارنة تطور الإنفاق على الصحة بين مصر ودول إقليم شرق المتوسط لمنظمة الصحة العالمية والمستوى العالمى خلال الفترة بين عامى ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٦ ، حيث يلاحظ أن :

- إجمالى ماينفق على الصحة كنسبة منوية من الناتج المحلى الإجمالى بمصر افضل مما ينفق بدول إقليم شرق المتوسط ولكنه اقل من المستوى العالمى (٦,٣%، ٤,٥%، ٨,٧ عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- إنخفاض نسبة الإنفاق الحكومى على الصحة بمصر كنسبة منوية من إجمالى الإنفاق الصحى – خلال سنتى المقارنة – مقارنة بدول إقليم شرق المتوسط وأيضاً المستوى العالمى (٤٠,٤% ، ٥٠,٩% ، ٥٧,٦%عام ٢٠٠٦ على التوالى).

- إرتفاع نسبة الإنفاق الخاص على الصحة بمصر كنسبة منوية من إجمالى الإنفاق الصحى مقارنة بدول إقليم شرق المتوسط وأيضاً المستوى العالمى (٥٨,٦% ، ٤٩,١% ، ٤٢,٢% عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- تدنى نسبة الإنفاق الحكومى العام على الصحة كنسبة منوية من إجمالى الإنفاق الحكومى بمصر مقارنة بالمستوى العالمى ، ولكنه فى مستوى إنفاق دول شرق المتوسط (٧,٣% ، ١٤,٣% ، ٧,٣% عام ٢٠٠٦على التوالى).

جدول (٤)

مقارنة تطور الإنفاق على الصحة

مقارنة بين مصر ودول إقليم شرق المتوسط

والعالم خلال عامى ٢٠٠٠ – ٢٠٠٦

أوجه المقارنة	مصر		إقليم شرق المتوسط		المستوى العالمى	
	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٦	٢٠٠٠	٢٠٠٦
– إجمالى الإنفاق على الصحة كنسبة منوية من الناتج المحلى الإجمالى	٥,٦	٦,٣	٤,٣	٤,٥	٨,٢	٨,٧
– الإنفاق الحكومى على الصحة كنسبة منوية من إجمالى الإنفاق على الصحة	٤٠,١	٤٠,٤	٤٧,١	٥٠,٩	٥٦,٦	٥٧,٦
– الإنفاق الخاص على الصحة كنسبة منوية من إجمالى الإنفاق على الصحة	٥٩,٩	٥٨,٦	٥٢,٩	٤٩,١	٤٠,٠	٤٢,٢
– الإنفاق الحكومى العام على الصحة كنسبة منوية من إجمالى الإنفاق الحكومى	٧,٥	٧,٣	٧,٠	٧,٣	١٣,٧	١٤,٣
– إنفاق الضمان الاجتماعى على الصحة كنسبة منوية من الإنفاق الحكومى العام على الصحة	٢٣,٨	٢٦,٤	١٥,٠	١٩,٧	٤٣,٩	٤١,١
الإنفاق من الجيب كنسبة منوية من الإنفاق الخاص على الصحة	٩٤,١	٩٤,٩	٨٨,٠	٨٧,٠	٥١,٥	٤٩,٣
نصيب الفرد من إجمالى الإنفاق على الصحة حسب متوسط معدل سعر الصرف(بالدولار الأمريكى).	٨٢	٩٢	٦٩	١١٦	٤٧٣	٧١٦
نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على الصحة بمتوسط سعر الصرف (دولار أمريكى)	٣٣	٣٨	٣٦	٦٥	٢٧٦	٤٢٩

المصدر : منظمة الصحة العالمية ، الإحصاءات الصحية العالمية ، ٢٠٠٩ ، ص ١١٠ ، ص ١١٧

- إرتفاع نسبة إنفاق التضامن الاجتماعى على الصحة كنسبة منوية من الإنفاق الحكومى العام على الصحة بمصر مقارنة بإنفاق دول شرق المتوسط ، ولكنه فى نفس الوقت يعتبر متدنياً إذا قورن بالمستوى العالمى (٢٦,٤% ، ١٩,٧% ، ٤١,١% عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- إرتفاع نسبة الإنفاق من الجيب كنسبة منوية من الإنفاق الخاص على الصحة بمصر مقارنة بدول إقليم شرق المتوسط والمستوى العالمى (٩٤,٩% ، ٨٧,٠ ، ٤٩,٣% عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- التدنى الكبير فى نصيب الفرد من إجمالى الإنفاق على الصحة بمصر مقارنة بدول شرق المتوسط والمستوى العالمى (٩٢ ، ١١٦ ، ٧١٦ دولار عام ٢٠٠٦ على التوالى).
- التدنى الكبير فى نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على الصحة بمصر مقارنة بدول شرق المتوسط والمستوى العالمى (٣٨ ، ٦٥ ، ٤٢٩ دولار عام ٢٠٠٦ على التوالى) ([٣٦]).

مما سبق يتضح إنخفاض حصة الحكومة من الإنفاق على الصحة مقارنة بالإنفاق الخاص أو الإنفاق من الجيب ، مما إنعكس على تدنى نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على الصحة .

وقد أكدت إحدى الدراسات على أن " المؤشرات المصرية للإنفاق العام على الصحة منخفضة بالقياس الى الدول التى تنتمى إلى نفس شريحة متوسط دخل الفرد التى تندرج فيها مصر ، كما أن متوسط نصيب الفرد من هذا الإنفاق متواضع ومعدلات تغيره تبدو سلبية بدرجة أو بأخرى خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ١٩٧٤" ([٣٧]).

مما لاشك فيه فإن تدنى الإنفاق الحكومى على الصحة نجم عنه تدنى مستوى الخدمة الصحية خاصة فى المؤسسات الصحية الحكومية وصاحب ذلك قصور الإمكانيات ، وتدنى الأجور ، وخلل التنظيم والإدارة ، والفساد المالى والإدارى ، كما أدى ضعف الإنفاق العام على الصحة إلى تحوله من قطاع خدمات مجانى إلى قطاع خدمات ينمو فيه القطاع الخاص فى ظل إنحسار القطاع الحكومى مما إنعكس على قطاع كبير من المواطنين خاصة الفقراء منهم .

وفى ضوء ماسبق عرضه لبعض مؤشرات الإنفاق على الصحة وفى ظل مجتمع يقع حوالى ٢٢% منه تحت خط الفقر ، ونسبة تقل قليلا عن ٧% يعتبرون فقراء فقراً مدقعاً ، وفى ظل إرتفاع نسبة من يقعون تحت خط الفقر فى المناطق الريفية ٢٨% مقارنة بالمناطق

الحضرية ١٧% ، مع الإرتفاع الكبير فى ريف الوجه القبلى ٤٤% ([٣٨]). وسوف نلقى بالضوء على بعض المؤشرات الصحية وعلاقتها بالمستوى المعيشى للأسرة :-

جدول (٥) الفجوة بين الأفراد فى الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية لبعض مؤشرات رعاية الأمومة (٢٠٠٨)

المؤشر	الطبقة الفقيرة %	الطبقة الغنية%
-% المواليد الذين حصلت أمهاتهم على رعاية اثناء الحمل من مقدم خدمة مدرب.	٥٣,٥	٩٢,٤
- % المواليد الذين تم ولادتهم داخل منشأة صحية (خاصة - حكومية)	٤٥,٤	٩٤,٦
- % المواليد الذين حصلت أمهاتهم على أى رعاية مابعد الولادة	٤٢,٥	٩٠,٦
- % المواليد الذين حصلوا على رعاية مابعد الولادة	٢٦,٥	٣٩,٠

المصدر : مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر . ٢٠١٠ . ص ١٠ (البيانات من المسح السكانى الصحى ٢٠٠٨).

جدول (٥)

الفجوة بين الأفراد فى الطبقة الفقيرة والطبقة الغنية لبعض مؤشرات رعاية الأمومة (٢٠٠٨)

المؤشر	الطبقة الفقيرة %	الطبقة الغنية%
-% المواليد الذين حصلت أمهاتهم على رعاية اثناء الحمل من مقدم خدمة مدرب.	٥٣,٥	٩٢,٤
- % المواليد الذين تم ولادتهم داخل منشأة صحية (خاصة - حكومية)	٤٥,٤	٩٤,٦
- % المواليد الذين حصلت أمهاتهم على أى رعاية مابعد الولادة	٤٢,٥	٩٠,٦
- % المواليد الذين حصلوا على رعاية مابعد الولادة	٢٦,٥	٣٩,٠

المصدر : مجلس الوزراء - مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر . ٢٠١٠ . ص ١٠ (البيانات من المسح السكانى الصحى ٢٠٠٨).

يوضح جدول (٥) بعض مؤشرات رعاية الأمومة ومعدلات إستخدامها لأمهات ينتمين إما لأسرة فقيرة أو غنية عام ٢٠٠٨. حيث يتضح إنخفاض نسبة الأمهات الفقيرات اللاتى يحصلن على رعاية صحية أثناء الحمل من مقدم خدمة مدرب مقارنة بالأمهات اللاتى

ينتمين إلى أسر غنية (٥٣,٥% - ٩٢,٤% على التوالى) . كما أن معظم الأمهات فى الأسر الغنية يجرين عملية الولادة داخل منشأة صحية مقارنة بالأمهات فى الأسر الفقيرة (٩٤,٦% - ٤٥,٤% على التوالى) . كما ترتفع نسبة المواليد لأمهات ينتمين لأسرة غنية الذين حصلت أمهاتهم على رعاية صحية بعد الولادة مقارنة بهؤلاء الذين ينتمون إلى أسر فقيرة (٩٠,٦% - ٤٢,٥% على التوالى) . أيضا إرتفاع نسبة المواليد لأمهات ينتمين لأسر غنية ويحصلن على رعاية مابعد الولادة مقارنة بالأطفال الذين ينتمون إلى اسر فقيرة (٣٩% - ٢٦,٥% على التوالى).

جدول (٦)
نسبة الأطفال فى العمر ١٢ – ٣٢ شهراً
الذين تلقوا التطعمات والكبدى الفيروسي ، ٢٠٠٨

المستوى المعيشى	كل التطعيمات
الطبقة الفقيرة	٨٦,٨
الطبقة تحت المتوسط	٨٧,٣
الطبقة المتوسط	٩٢,٧
الطبقة فوق المتوسطة	٩١,٩
الطبقة الغنية	٩٣,٤

المصدر : مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ (البيانات من المسح السكانى الصحى ٢٠٠٨).

- كما يشير جدول (٦) إلى ارتفاع نسبة الأطفال فى العمر ١٢ – ٣٢ شهراً الذين تلقوا كل التطعيمات والكبدى الفيروسى (سى) كلما ارتفع المستوى المعيشى للأسرة وذلك عام ٢٠٠٨. (٣٩)

كما أشار المسح السكانى الصحى عام ٢٠٠٨ إلى بعض الحقائق حول تكلفة الحصول على خدمات صحية حكومية أو غير حكومية على خلفية الرعاية الصحية للأمهات وذلك على النحو التالى :

- إنخفاض تكلفة الإستشارة الطبية من مقدم خدمة صحية بوحدات القطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص (وسيط المبلغ المدفوع ٢٠ جنيه ، ٧١,٥ جنيه على التوالى).
- إنخفاض تكلفة الحصول على خدمات رعاية الحمل للسيدات من مقدم خدمة بالوحدات الصحية بالقطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية (وسيط المبلغ المدفوع ٩,٩ جنيه ، ١٨٠,٥ جنيه على التوالى) .

- إنخفاض تكلفة الولادة التى تمت بوحدات صحية بالقطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية (وسيط المبلغ المدفوع ١٠,١ جنيه ، ٢٥٠,٧ جنيه على التوالى) .
- إنخفاض التكلفة المتعلقة بخدمات رعاية صحية مابعد الحمل للسيدات من مقدم خدمة بالوحدات الصحية بالقطاع الحكومى مقارنة بالقطاع الخاص أو الجمعيات الأهلية (وسيط المبلغ المدفوع ٢,٩ جنيه ، ١٧ جنيه على التوالى). ([٤٠])

بعض ملامح الصورة المرضية :

لقد تغير نمط الأمراض فى النصف الثانى من القرن العشرين ، من نمط الأمراض المعدية إلى نمط الأمراض غير المعدية ، وهو ما اصطلح العلماء على تسميته " بالإنتقال الوبائى" والذى تغيرت به أسباب الوفاة والعجز والمرض . بناءًا على ذلك شهد القرن الحادى والعشرين فى بدايته تغيرات فى الإحتياجات الصحية لسكان العالم ، خاصة فى بلدان العالم الثالث . ويتمثل هذا التغير فى تزايد إنتشار الأمراض غير المعدية مثل الإكتئاب وأمراض القلب والسرطان التى حلت محل الأمراض التقليدية خاصة الأمراض المعدية كأحد الأسباب الرئيسية للوفاة المبكرة والعجز والمرض. وهذا التزايد فى عبء الأمراض غير المعدية "الإنتقال الوبائى" سينجم عنه تزايد فى الأعمار وتزايد فى معدلات الإصابة بالأمراض الناجمة عن سوء التغذية ، وزيادة معدلات الإصابات الناجمة عن الإنتحار أو الحوادث – خاصة الطرق – مع إنتشار العادات غير الصحية مثل التدخين .

ويشهد الوضع الصحى فى مصر عبء مزدوج لتقديم الرعاية الصحية ناجم عن التدخل بين التحول الوبائى (إنخفاض نسبة الإصابة بالأمراض المعدية) وبين الدخول فى مرحلة الإصابة بأمراض غير معدية أى "الإنتقال الوبائى " التى تتصف بإرتفاع معدلات الإصابة بالأمراض المزمنة مثل أمراض القلب والأوعية الدموية والتى تتسبب فى حوالى نصف وفيات البالغين . بالإضافة إلى تزايد معدلات إنتشار الأمراض غير المعدية بالجهاز التنفسى والعصبى نتيجة تغير نمط الحياة وإنتهاج سلوكيات غير صحية مثل الإفراط فى تناول الأطعمة غير المتوازية صحياً ، وأيضا إرتفاع معدلات التدخين وعدم ممارسة الرياضة مما تسبب عنه زيادة معدلات الإصابة بأمراض سوء التغذية وزيادة الوزن والسمنة المفرطة ، كما تزايدت معدلات الإصابة بأمراض إرتفاع ضغط الدم والسكر والأورام . ([٤١])

سوف نلقى بالضوء على بعض مؤشرات إنتشار الأمراض فى المجتمع المصرى ، كما أشار لها المسح السكانى الصحى – مصر عام ٢٠٠٨ على النحو التالى :

- حوالى ٧% من المصريين فى الفئة العمرية ٢٠ – ٧٩ عاماً مصابون بمرض السكرى .
- كما أنه وفقاً لمنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٤ ، فإن إنتشار أمراض القلب والأوعية الدموية فى مصر أدى إلى فقدان حوالى ٢١ عاماً من الحياة الإنتاجية لكل ١٠٠٠ من السكان وذلك نتيجة للوفاة المفاجئة أو العجز الناتج عن الإصابة بأمراض القلب ، وحوالى ٨ سنوات من الحياة الإنتاجية لكل ١٠٠٠ من السكان نتيجة الإصابة بالجلطات.
- الإصابة بمرض السكر وأمراض القلب والأوعية الدموية من الأسباب الرئيسية لأمراض الكبار والمؤدية للوفاة فى مصر .
- الحالة التغذوية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمعدل إرتفاع ضغط الدم بالنسبة للسيدات والرجال ، فكلما زاد وزن الجسم زاد إحتمال الإصابة بإرتفاع ضغط الدم .
- ايضا كلما إرتفع المستوى التعليم وإرتفع مستوى مؤشر الثروة إنخفض إحتمال الإصابة بالالتهاب الكبدى الفيروسى سى ومرض الإيدز .
- تعتبر أمراض الجهاز التنفسى وخصوصاً الالتهاب الرئوى من الأسباب الشائعة لوفيات الأطفال الرضع وصغار الأطفال ، وترتفع نسبة الإصابة بين الأطفال فى محافظات الوجه القبلى مقارنة بمحافظات الحدود والوجه البحرى (١٠,٥% ، ٩,٤% ، ٤,٨% على التوالى). كما ترتفع معدلات الإصابة ايضا كلما إنخفاض المستوى التعليمى للأم ومستوى مؤشر الثروة .
- كما ترتفع معدلات الإصابة بأمراض الإسهال بين الأطفال المقيمين فى محافظات الوجه القبلى (١١,١%) والمحاظات الحضرية (٩,٥) مقارنة بالأطفال المقيمين بالوجه البحرى (٥,٨%) والحدود (٦,١%) . كما يقل إنتشار مرض الإسهال مع إرتفاع مستوى مؤشر الثورة ([٤٢]).

سادسا : سوء التغذية :

تمثل مشكلة سوء التغذية أحد أهم التحديات الهائلة لصحة الإنسان ، خاصة فى البلدان النامية. حيث يتسبب سوء التغذية فى ٣٠% من إجمالى وفيات الأطفال دون سن الخامسة كما يقدر أن هناك ١٨٦ مليون طفل فى العالم يعانون من التقزم. كما يمثل سوء التغذية ١١% من إجمالى العبء العالمى للمرض ([٤٣]) .

سوف يتم فى الجزء التالى إلقاء مزيد من الضوء على مشكلات التغذية ذلك لأنها من أكبر التحديات الصحية التى تواجه المجتمع المصرى . سوف نحاول أن نستعرض بعض المؤشرات ونحللها للوصول الى الحلول المناسبة لمواجهة تلك المشكلة .

يرتبط نمط الإستهلاك الغذائى إرتباطاً وثيقاً بالتغيرات الاجتماعية الناجمة عن تطبيق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية . ومن المنطقى أن تشهد التغيرات الاجتماعية إختلالات فى العديد من المجالات ذات البعد الاجتماعى ، ومن أهم تلك المجالات التغير فى السلوكيات الغذائية الضارة بالصحة مثل تناول الوجبات السريعة والأغذية المحفوظة المحتوية على مكونات ضارة ، بالإضافة إلى إنتشار الحملات الإعلانية المغرية المتعلقة بالأغذية التى تستهدف غالباً فئة الشباب والأطفال . وقد نجم عن ذلك ظهور العديد من الأمراض المرتبطة بالتغذية مثل إرتفاع مستوى الكوليسترول فى الدم وإرتفاع ضغط الدم وإرتفاع معدلات الإصابة بالسكر وأمراض القلب .

وقد أشارت اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة إلى أن هناك إنتشار واسع لظاهرة عالمية فيما يتعلق بنمط غذائى ضار بالصحة لإحتوائه على نسب عالية من الدهون والسكريات والمواد الحافظة والألوان المصنعة وعالية الطاقة ، مما أدى إلى إنتشار أمراض سوء التغذية ، سواء نقص أو فرط التغذية ، وكلاهما نمط إجتماعى سلبى ضار بالصحة . لذلك فإن مواجهة هذه الظاهرة يجب أن يعتمد فى جوهه على إطار إجتماعى مع التركيز على زيادة الوعى التغذوى ومعرفة الأضرار الصحية الناجمة عن ممارسة هذا النمط الغذائى الضار بالصحة (٤٤).

كما سوف تزداد الأخطار الصحية الناجمة عن سوء التغذية ، حيث أصبح الإنتاج الغذائى يشهد تطوراً صناعياً بإضافة كميات كبيرة من المواد الضارة بصحة الإنسان ، وايضا إستخدام تكنولوجيات حديثة (الهندسة الوراثية) لزيادة إنتاج المحاصيل الزراعية ، وأيضا إستخدام المواد الكيمائية (للتسميد ومقاومة الآفات) ، كل ذلك من شأنه أن يضر بصحة الإنسان ويصيبه بالكثير من الأمراض .

وقد أقرت منظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٣ مسودة إستراتيجية عالمية توصى فيها بأن " تدفع المجتمعات الغنية ضريبة غذائية على إنتاج ومبيعات الأطعمة المغذية ، ووضع القيود على المنتجات غير المغذية عالية السعرات الحرارية والتى تباع للأطفال " ، مع التأكيد على منع منتجى الصناعات الغذائية من محاولة جعل الأطفال يدمنون على أطعمة معينة من خلال آليات تسويقية ، كتلك التى إستخدمت فى صناعة التبغ لجعل الأطفال يدمنون على التدخين (٤٥).

كما أكدت المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية عام ٢٠٠٩ على أن الأخطار الصحية الناجمة عن سوء التغذية سوف تزداد ، حيث أصبح الإنتاج الغذائى يشهد تطوراً صناعياً كبيراً أثناء عمليات التجهيز والتصنيع وذلك بإضافة كميات كبيرة من الدهون والسكريات منخفضة التكاليف ، وإضافة كميات قليلة من العناصر الغذائية الأساسية مرتفعة التكاليف ، وتلك الأغذية من شأنها أن تسهم فى الإصابة بالسمنة والأمراض المزمنة المرتبطة بالنظم الغذائى ([٤٦]).

أيضا فيما يتعلق بالأوضاع التغذوية داخل الأسرة ، فقد إنتشر فى المناطق الحضرية وخاصة فى المدن الكبرى – حيث تعمل أغلب النساء – عادات غذائية ضارة بالصحة مثل الإقبال على تناول أنواع من الغذاء عالية السعرات الحرارية وكثيفة الدهون والمستخدم فى صناعتها مواد حافظة وملونة . هذه العادات الغذائية الضارة أدت إلى إنتشار معدلات زيادة الوزن بين السيدات والرجال مما أدى إلى إرتفاع معدلات الإصابة بالأمراض غير المعدية ([٤٧]).

أما فيما يتعلق بأهم الأوضاع التغذوية فى مصر فسوف نعرض بعض المؤشرات على النحو التالى :

أشار مرصد عدم عدالة التنمية إلى أنه فى خلال الفترة من ٢٠٠٧ – ٢٠٠٩ ،يمثل الإنفاق على الغذاء ٤٤% من إجمالى إنفاق المصريين ، وينفق أفقر ١٠% من السكان ٥٣% من دخلهم على الغذاء بينما ينفق أغنى ١٠% من السكان ٣٣% من دخلهم على الغذاء ([٤٨]).

فى ظل إرتفاع معدلات الفقر فى مصر والذى يواكبه أزمة الغذاء العالمية منذ عام ٢٠٠٨ ، أصبح المواطن المصرى – سواء كان فقيراً أو غنياً – فى موقف معقد لتأمين حصوله على الغذاء الكافى والآمن صحيا بكل عنصره الغذائية . فى ظل تلك الأوضاع تاثر نمط إستهلاك الغذاء الذى يرتبط إرتباطا وثيقاً بسعر المواد الغذائية الرئيسية (القمح – الأرز – الذرة) الذى له أكبر الأثر فى القدرة الشرائية خاصة للأسر الفقيرة.

أيضا وفقا لنتائج المسح السكانى الصحى – مصر ٢٠٠٨ :

- أمراض سوء التغذية أصبحت مزمنة بين الأطفال المصريين ، حيث أن ٢٩% من الأطفال اقل من خمس سنوات يعانون من التقزم ، و ١٤% يعانون من قصر القامة ، الأطفال فى الريف أكثر تعرضاً لقصر القامة عن الأطفال فى الحضر (٣٠% – ٢٧% على التوالى).

- نسبة الذكور والإناث (الفئة العمرية ١٠ – ١٩ عام) الذين تم تصنيفهم على أنهم لهم وزن زائد أو فى خطر التعرض للوزن الزائد كانت أعلى بين المقيمين فى الحضر عنها فى الريف . وهذه النسبة تزداد مع إرتفاع مؤشر مستوى الثروة والأم العاملة .
- نسبة السيدات (٤٥ – ٥٩ عام) فى الحضر أكثر إحتمالا بأن يتم تصنيفهم على أنهن بدينات عن السيدات فى الريف (٤٤,٨% ، ٣٥,٥% على التوالى) ، ونسبة اللاتى تم تصنيفهن على أنهن بدينات تتراوح بين ٢٥% فى ريف الوجه القبلى ترتفع الى ٤٩% فى حضر الوجه البحرى .
- السيدات البدينات اللاتى ينتمين على أعلى مستوى مؤشر الثروة هن تقريبا ضعف السيدات اللاتى ينتمين على أدنى مؤشر الثروة (٤٤,٣% ، ٢٤,٧% على التوالى).
- الذكور فى الفئة العمرية (١٥ – ٥٩ عام) فى الحضر أكثر ميلاً للبدانة عن الرجال فى الريف (٢٢% ، ١٥% على التوالى) ، وحوالى ٢٥% من الرجال فى أعلى مستوى لمؤشر الثروة يعانون من البدانة مقارنة مع ٩% من الرجال فى أدنى مستوى لمؤشر الثروة ([٤٩]).

كما أشارت دراسة "فقر الأطفال والتفاوتات فى مستوى معيشتهم فى مصر " إلى الحقائق التالية :

يشكل الأطفال حوالى ثلث سكان مصر (حوالى ٢٨ مليون طفل)، وأكثر من خُمس أطفال مصر يشبون وهم فقراء ، وهناك حوالى ١,٦ مليون طفل تحت سن الخامسة يعانون من الحرمان من الصحة والغذاء ومن المتوقع أن يعانى الطفل الفقير من العديد من المشكلات الصحية ، فالفقر يرتبط (فى أى عمر) بضعف الصحة وبسوء التغذية وبالجوع مما يجعل من الصعب على الإنسان إستغلال طاقاته بالكامل . فسوء التغذية والتقزم فى الطفولة المبكرة يمكن أن يؤديا الى صعوبات فى التعليم تستمر مدى الحياة ، وإلى ضعف الصحة ، وهذا من شأنه أن يعوق إكتساب المهارات المعرفية والاجتماعية والوجدانية التى تكتسب فى المراحل الأولى من العمر وتشكل الأساس للنجاح العلمى والمهنى فيما بعد ، ويقتضى ذلك ضرورة مراجعة القيمة الغذائية لحزمة الوجبات المدرسية المقدمة فى ظل برامج التغذية المدرسية ، حتى يمكن تعويض نقص العناصر الغذائية التى تؤثر على قابلية الأطفال للتعليم ، كما يجب مراعاة التنسيق بين برامج

التغذية المدرسية التى توفرها وزارة التربية والتعليم وبرامج الجهات الأخرى التى تعمل مع المدارس فى هذا الشأن (**).

بناءً على ماسبق فإن المجتمع المصرى – خاصة الأطفال – يعانى من مشاكل صحية ناجمة عن مشكلات تغذوية إما نقص فى التغذية او إفراط فيها أو نقص بعض العناصر الغذائية الدقيقة . وقد أولت الدولة إهتمامها بتلك المشكلة من خلال تنفيذ بعض الإجراءات مثل :

- دعم السلع الغذائية الأساسية والتأكيد من ضمان وصولها إلى الفئات الأشد إحتياجاً.
- تنمية الوعى التغذوى خاصة للأمهات بشأن الطرق السليمة والصحية لإعداد وطهى وحفظ وإستهلاك وجبات صحية كماً ونوعاً مع مراعاة السن والنوع لأفراد الأسرة .
- تنفيذ برامج تغذية لبعض الفئات الضعيفة مثل الأطفال فى المدارس والأمهات والسيدات فى سن الحمل ويتم ذلك خاصة فى المناطق الفقيرة بالريف والمناطشق العشوائية .
- إضافة بعض العناصر الغذائية مثل اليود لملح الطعام وتدعيم الدقيق بالحديد ، والإمداد بفيتامين (أ).

سابعا : أهم التوصيات :

بناءً على ماتم عرضه وتحليله من معلومات وبيانات ، يمكن إستخلاص بعض التوصيات التى من شأنها إصلاح الفجوات التى ظهرت خاصة فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال والأمهات ، وأيضا الإنفاق الصحى ، بالإضافة الى الإشارة إلى أهمية تحديث اساليب الإدارة الصحية بتطبيق اللامركزية .

- أكدت المؤشرات الصحية – السابق عرضها – فيما يتعلق بمعدلات وفيات الأطفال الرضع والأطفال دون سن الخامسة ومعدلات إستخدام الخدمات الصحية للأمهات قبل وأثناء وبعد الولادة ، بالإضافة إلى معدلات توزيع الخدمات الصحية جغرافياً ، أكدت تلك المؤشرات على أن توزيع غير عادل لخدمات الرعاية الصحية لمصلحة المحافظات الحضرية على حساب محافظات الوجه القبلى

وأيضاً الوجه البحرى ولمصلحة الحضر على حساب الريف . وهذا الأمر يمكن إصلاحه عن طريق :

- إعادة تخصيص الموارد والخدمات بإستهداف المناطق الأشد إحتياجاً .
- تنفيذ برامج موجهة نحو القضاء على الأمراض الأكثر إنتشاراً خاصة بالمناطق الريفية ومحافظات الوجه القبلى .
- عمل برامج توعية وتثقيف صحى للمشكلات الصحية الأكثر إنتشاراً (حملات توعية قومية).

كما أن ما سبق عرضه من مؤشرات حول الإنفاق الصحى ، يؤكد على أن الدولة غير قادرة منفردة على الوفاء بالإحتياجات الصحية للمجتمع ، لذلك لابد من البحث عن شركاء غير حكوميين للقيام بدور أساسى فى تقديم خدمات الرعاية الصحية وإبتكار اساليب تشجع على الإستثمار فى القطاع الصحى ، وذلك فى ظل بيئة مشجعة ومحفزة ، وفى إطار من الإجراءات واللوائح والقوانين التنظيمية لمراقبة الآداء وهذا يتطلب :

- بناء قدرات إدارية قانونية وتنظيمية حديثة من شأنها خلق مناخ يحفز على الإستثمار فى القطاع الصحى يتسم بالشفافية والأمانة والعدل .
- تشجيع الإستثمار فى خطط البنية الأساسية خاصة فيما يتعلق بمد شبكات الصرف الصحى والمياه الصالحة للشرب بما ينعكس بالإيجاب على المستوى الصحى .
- مد جسور للتعاون مع شركاء غير محليين من المنظمات الدولية بالأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية – اليونيسيف – اليونسكو) والمصارف التنموية (البنك الدولى – بنك التنمية الإفريقى – بنك التنمية الإسلامى) والمنظمات الدولية ...الخ.
- مد جسور التعاون مع شركاء محليين غير حكوميين من القطاع الخاص الهادف للربح والمنظمات الأهلية غير الهادفة للربح.
- التأكيد على أهمية دور البحث العلمى فى ترشيد وتوجيه الإنفاق .

وفى هذا الشأن اشار البنك الدولى على أن تلك الإستثمارات يمكن أن توجه إلى :

- توسيع نطاق تغطية التأمين الصحى .
- تنمية الأطر التنظيمية والمؤسسية لضمان الجودة النوعية لسلامة المرضى ، خاصة الأدوية والأجهزة الطبية.

- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحقيق التكامل والتنسيق فيما بينهما لتوفير وإتاحة الخدمات الصحية لجميع الفئات.
- تشجيع أنماط سلوكية صحية إيجابية ، ومكافحة السلوكيات السلبية والتلوث البيئى، بالتعاون مع جهات معينة ذات الصلة بالصحة غير وزارة الصحة (٥١).
- تطبيق لامركزية السياسة الصحية كاسلوب حديث فى مجال الإدارة الصحية يضمن مشاركة المجتمع المدنى ويهدف إلى تفويض السلطات الإدارية والمالية إلى الأجهزة المحلية بحيث يصبح المسئولون محاسبون أمام المجتمع المدنى وهذا يحقق :
  - تفعيل دور المواطن عن طريق الأجهزة المحلية ، حيث تركز الإدارة المحلية على البعد المالى فى توفير الخدمات الصحية عن طريق فرض الضرائب المحلية التى تتناسب مع الوضع الاقتصادى القائم بالمنطقة المعنية.
  - الحصول على مساهمات مالية من أصحاب الأعمال المحليين مقابل تخفيض الضرائب المفروضة عليهم بما يعمق لديهم الإحساس بمضمون المسئولية الاجتماعية .
  - مشاركة المواطن العادى فى محاسبة المسئولين عن طريق ممثليه فى الأجهزة المحلية (٥٢).

القضية السابعة :الحوكمة
(الإدارة المجتمعية أو الحكم الرشيد)

القضية السابعة : الحوكمة
(الإدارة المجتمعية أو الحكم الرشيد)

تعد الحوكمة من أهم النظم الضرورية التى أفرزتها العولمة والتى تأخذ بها معظم الدول المتقدمة فى العالم وذلك تأكيداً لنزاهة نظام الحكم بها.

وتبرز أهمية الحوكمة منذ عام ١٩٩٧ وذلك مع إنفجار الأزمة المالية والتى وصفها الكثيرون بأنها أزمة ثقة فى المؤسسات والتشريعات التى تنظم الأعمال والعلاقات فيما بين منشآت الأعمال والحكومة ، وقد كان من أهم المشكلات التى برزت أثناء الأزمة هى معاملات الموظفين الداخليين والأقارب والأصدقاء داخل المنظمات المختلفة وحصولهم على مبالغ وإمتيازات كبيرة نتيجة الرشوة والفساد وسوء الإدارة.

وقد بدأ الإهتمام بنظام الحوكمة فى مصر منذ عام ٢٠٠١ وذلك بإجراء العديد من الدراسات من خلال البنك الدولى بالتعاون مع وزارة التجارة الخارجية والمركز المصرى للدراسات الاقتصادية ، وهيئة سوق المال وبورصتى القاهرة والأسكندرية وغيرها من الهيئات المختلفة ، ونتج عن ذلك إصدار أربع تقارير هى[١] :

- الأول فى سبتمبر عام ٢٠٠١ والذى إهتم بتقييم معايير الحوكمة فى مصر فى ضوء مبادئ منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية.
- والثانى فى أغسطس عام ٢٠٠٢ والذى إهتم بتقييم معايير الحوكمة فى مصر فيما يتعلق بممارسات المحاسبة والمراجعة.
- والثالث والرابع فى أبريل عام ٢٠٠٣ ، مارس عام ٢٠٠٤ واللذان إهتما بمدى تطبيق معايير الحوكمة فى البيئة الاقتصادية .

وقد أشارت هذه الدراسات إلى وجود الكثير من السلبيات التى يجب تداركها فى المجتمع المصرى حتى يمكن تفعيل هذا المفهوم .

وتحاول الباحثة فى هذه الورقة الإقتراب من مفهوم الحوكمة وأهميته ومكونات الحوكمة الجيدة ومنظومة الحوكمة وإستعراض الفساد وإقتراح الإستراتيجية المضادة له من خلال دراسة النقاط التالية :

أولاً : مفهوم الحوكمة وتطور نشأته.

ثانياً : شروط وخصائص الحوكمة.

ثالثاً : منظومة الحوكمة.

رابعاً : الفساد والإستراتيجيات المضاده له.

أولاً :مفهوم الحوكمة وتطور نشأته :

تتفاوت مفاهيم الحوكمة بتفاوت وتعدد الجهات التى تناولتها بالتحليل ، وقد تصاعد الإهتمام بهذا المفهوم منذ أن بادر البنك الدولى فى نهاية الثمانينات من القرن الماضى بطرح الحوكمة كمفهوم جديد يتجاوز حدود الحكومة إلى الأطر المؤسسية التى تدار شئون المجتمع والسياسات العامة من خلالها ، وقد ساهم فى بلورة هذا المفهوم المنظمات الدولية التى تدعم سياسات وبرامج التنمية وعلى رأسها منظمات الأمم المتحدة وكذلك العديد من المنظمات الدولية والإقليميه الأخرى ، فضلاً عن المؤسسات الأكاديمية وقد نتج عن هذه الإجتهادات حصيلة وفيرة ومتنوعة من المفاهيم والتعريفات والمعالجات لنظام الحوكمة .

وقد كان من أبرز المفاهيم التى طرحت عن الحوكمة هو ما أصدره البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة وكذلك تعريف البنك الدولى .

مفهوم الحوكمة لدى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة [٢].

ويعرفها بإنها نظام القيم والسياسات والمؤسسات التى يدير من خلالها المجتمع شئونه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وذلك من خلال التفاعل الداخلى والخارجى بين الدولة والمجتمع المدنى ، والقطاع الخاص ، وهو يمثل الأسلوب الذى ينظم المجتمع به نفسه لصناعة وتنفيذ القرارات وذلك لتحقيق الفهم المتبادل والاتفاق والفعل للتنفيذ .

* وترى الباحثة أنه وفقاً لهذا التعريف فإن المواطنين داخل الدولة لابد أن يعالجوا إختلافاتهم ويتفقوا على آليات وعمليات واحدة للعمل ، ولعل ما يميز مفهوم الحوكمة لدى البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة هو شموله وتعدد مستوياته .

ولكن يؤخذ عليه عدم تحديده للقيم والمعايير والمبادئ الأخلاقية وكيفية دمجها مع السياسات المختلفة .

مفهوم البنك الدولى للحوكمة [٣] :

يعرف البنك الدولى الحوكمة بإنها الحكم الرشيد الذى يتم من خلاله ممارسة السلطة فى الدولة من أجل الصالح العام وهذا المفهوم يشتمل على :

أ – عملية إختيار القائمين على السلطة و إمكانية إستبدالهم .

ب – قدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية .

ج - إحترام كل المواطنين والدولة للمؤسسات التى تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها.

ولعل أبرز ما يميز هذا التعريف هو تغليب الصالح العام على أى مصلحة أخرى وخاصة المصالح الشخصية وسيادة القيم والأخلاق داخل المجتمع.

ولكن يؤخذ عليه عدم تحديد آليات العمل التى تتم فى سبيل تحقيق هذه المبادئ.

لذلك تقترح الباحثة المفهوم التالى للحوكمة :

" تمثل الحوكمة إشراك جميع الأطراف فى الدولة (الحكومة - المجتمع المدنى - القطاع الخاص - المواطنين - الشباب) فى عملية إتخاذ القرار مع توافر المعلومات لجميع الأطراف بشفافية ووضوح وتحديد المسئوليات ، والحقوق والواجبات لجميع المسئولين فى الدولة وكذلك خضوع كافة الأطراف للرقابة والمتابعة والمساءلة ، وذلك تجنباً لحدوث حالات الفساد المنتشرة فى العالم وخاصة الدول النامية ، ومن أجل تفعيل نظام الحوكمة فلابد أن تتخذ من الأخلاق الحميدة أداتها ومحورها ، ومن الضمير الذاتى عدتها وبنيانها ، من أجل سلامة الدولة ، وضمان حقوق الشعب وتحقيق عوامل الثقة بين الحكومة والمواطنين "

ثانياً : شروط وخصائص الحوكمة :

لخص الباحثون فى برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP الشروط والخصائص اللازمة للحوكمة فيما يلى [٤] :

١ - إحترام القانون وسيادته وتحقيق العدالة ، والإنصاف ، والشفافية ، والمسئولية تجاه كل الأطراف ،والتوافق بشأن خدمة الصالح العام.

٢ - التكافؤ بين النساء والرجال فى كلا من الكفاءة والفاعلية والإستخدام الأمثل للموارد البشرية والقدرات المتميزة.

٣ - المساءلة لكل الأطراف : الحكومة - القطاع الخاص - المجتمع المدنى.

٤ - القدرة على التعامل مع القضايا الملحة والأزمات الطارئة.

٥ - التوجه نحو الكفاءة فى تقديم الخدمات.

٦ - الشرعية والقبول لدى الناس والتمكين والتيسير لأصحاب المصلحة والتسامح وقبول وجهات النظر المختلفة .

٧ - تقوية آليات الإتصال بمختلف الفئات ذات المصلحة والمشاركة.

٨ – القدرة على تعبئة الموارد لأغراض التنمية الاجتماعية.

وفيما يلى شكل يمثل خصائص الحوكمة.

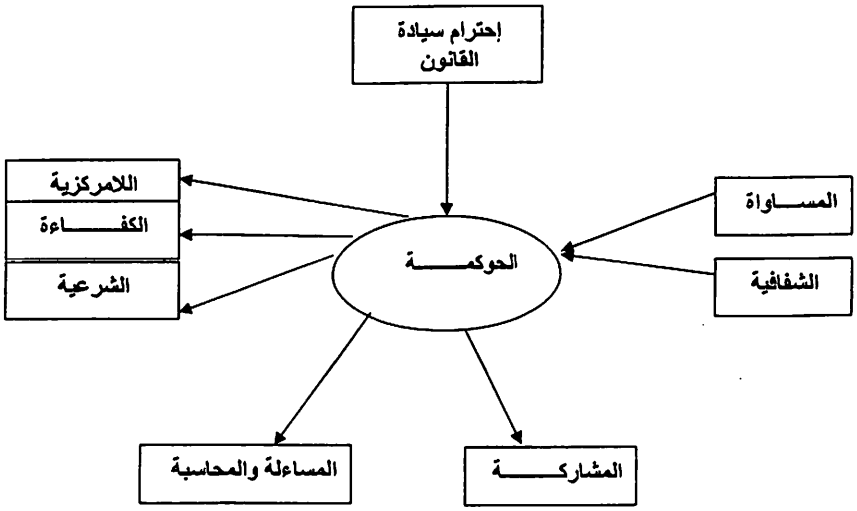

شكل (١)

خصائص الحوكمـــــة

ثالثاً : منظومة الحكومة :

لابد من النظر إلى الحوكمة بإعتبارها منظومة تتفاعل مع بعضها البعض لتعطى النتيجة المرجوة منها فهى تبدأ بالمدخلات المتمثلة فى الموارد المادية والبشرية المتاحة والمعطيات الثقافية والتاريخية والبيئة المحيطة وفى سبيلنا إلى النواتج والمخرجات المرجوة تدار هذه المدخلات من خلال القواعد والعمليات والأطراف المعنية والمؤسسات وذلك لإعطاء النواتج من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والانسانية وتلك العمليات يحكمها فى مجملها قيم ومبادئ الحوكمة المتمثلة فى :

النزاهة – الكفاءة – العدالة والمساواة – المشاركة فى إتخاذ القرار – الشفافية – المساءلة – محاربة الفساد.

ويمثل ذلك الشكل رقم (٢)

شكل رقم (٢) منظومة الحوكمة

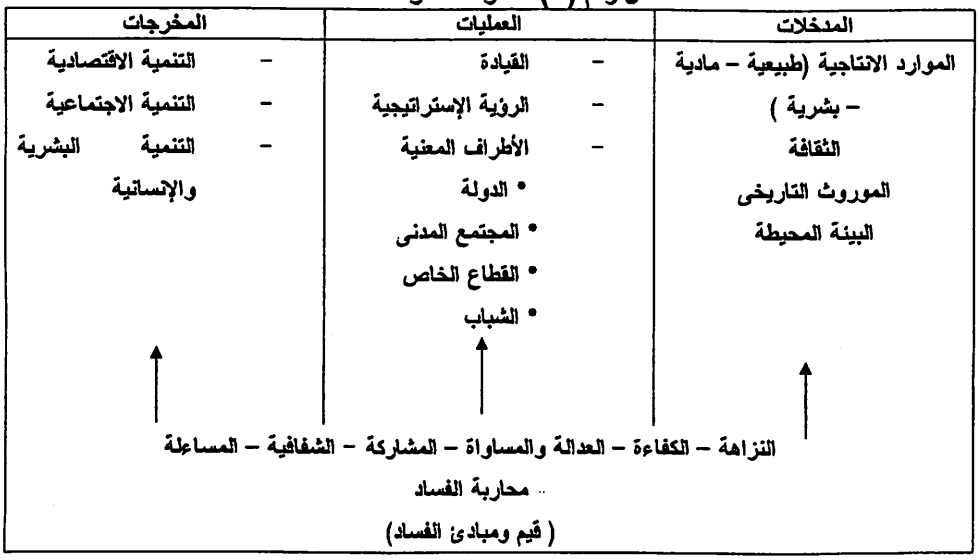

وستقوم الباحثة فى هذا الجزء بمناقشة كافة الجوانب المتعلقة بمنظومة الحوكمة وذلك على النحو التالى :-

مدخلات منظومة الحوكمـــة

تتمثل مدخلات منظومة الحوكمة فيما يلى :

(١) الموارد الإنتاجية :

وتشمل الموارد الطبيعية والمادية والبشرية .

أ - الموارد الطبيعية :

وهـــى تلك الموارد التى لا يتدخل الإنسان فى وجودها ، بل هى من صنع الله عز وجل ، وهى تلك الموارد التى توجد فى باطن الأرض أو على سـطحها كالغابـات وآبـار البترول والمياه المعدنية ، كذلك تشتمل على البحار والأنهار والهواء كمصدر من مـصادر الطاقة والحرارة .

ب - الموارد المادية :

وتتمثل فى رأس المال النقدى (النقود المتعارف عليها) والعينى (أى ما يمتلكه الفرد من أصول عينية كالآلات والمبانى والأراضى والسيارات إلى غير ذلك من الممتلكات التى لها قيمة إقتصادية).

ج - الموارد البشرية :

وتمثل أحد عناصر الإنتاج الهامة أو هى أهمها على الإطلاق فالعناصر الإنتاجية الأخرى وحدها بدون العنصر البشرى لا تحقق شيئاً فالأرض بلا قوى عاملة تقوم على زراعتها وإستصلاح الأراض الزراعية لا تنتج شيئاً ، وكذلك البحار والأنهار إذا لم يتدخل الإنسان فى إستخراج ما بها من ثروات لا تساوى شيئاً ولا يكون لها قيمة إقتصادية.

فالعمل هو الجهود المختلفة التى يبذلها الإنسان برغبته وإختياره وإرادته سواء كان ذهنياً أو بدنياً بهدف إنتاج السلع والخدمات المختلفة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة.

(٢) الثقـــــافـــــــة :

تمثل الثقافة (المجتمعية أو المؤسسية) ، عاملاً هاماً فى مدخلات منظومة الحوكمة ، وفى التنمية بصفة عامة وتتكون الثقافة من القيم ، والمعتقدات ، والإتجاهات ،والتقاليد التى يتصف بها كيان إجتماعى معين. وتلعب هذه العوامل دوراً مهماً فى تيسير التحول والتغيير وفى تحقيق تضافر العوامل المجتمعية والمؤسسية لإحداث التقدم والتنمية والعكس صحيح فقد تعمل هذه العوامل على إعاقة التحول نحو التنمية ومقاومة التغيير.

وتمثل الثقافة المجتمعية الحصيلة الوجدانية للمجتمع الموجهه لسلوك وتصرفات أفراده.

وتلعب القيم والقناعات الدينية دوراً محورياً فى العوامل الثقافية حيث تحدد المعايير والضوابط التى تترسخ فى عقل ووجدان أفراد المجتمع دون أن تكون قابله للتحليل المنطقى فهى تحدد الكثير من إستعداداته وتوجهاته ومعاييره [٥].

(٣) الموروث التاريخى :

يعتبر الموروث التاريخى أحد مدخلات منظومة الحوكمة الهامة حيث يمثل هذا الموروث الحصيلة المعرفية كما يمثل التاريخ السياسى والمؤسسى ، ويشكل هذا التاريخ المعطيات والقيود والمحددات التى تؤثر على الفرص والبدائل المتاحة للتطوير المؤسسى وللتفاعل مع منظومة الحوكمة ، ويشكل هذا الموروث التاريخى النمط الذى تشكلت به الأوضاع السياسية

والمؤسسية للمجتمع مشتملاً على الأحداث التاريخية الحرجة التى ساهمت فى تشكيل هذه الأوضاع.

(٤) البيئة الخارجية :

تلعب البيئة المحيطة بالمجتمع من حيث كونها مصدراً للضغوط أو التهديدات أو التضافر والتعاون والتكامل دوراً مهماً فى آداء المجتمع ، وتشكل العلاقات الخارجية للدولة مع دول أخرى لها نفس الطبيعة والمصالح المشتركة عاملاً مهماً من عوامل مدخلات منظومة الحوكمة والتى تؤثر على أدائها ، وعلى عملية التغيير المنشودة.

عمليات منظومة الحوكمة

وتتمثل عمليات منظومة الحوكمة فى :

(١) القيادة :

تلعب القيادة دوراً محورياً فى أى كيان إجتماعى أو مؤسسى ، فالقاده هم الذين يوجهون ويحركون البشر تجاه التنمية ، ويؤدى قصور القيادات ونقص الكفاءات إلى آثار وخيمة على منظومة الحوكمة إذ يمثل إتكفاء القيادات على تحقيق مصالحهم الشخصية الطامة الكبرى التى تؤدى إلى فشل منظومة الحوكمة ، وفى رأى الباحثة أن هذا هو ما يبرر فشل منظومة الحوكمة فى مصر برغم المحاولات العديدة تجاه تطبيقها.

(٢) الرؤية الإستراتجية :

تمثل الرؤية الإستراتيجية مجموعة الأهداف التى تحدد توجه الجماعة أو المؤسسة أو المجتمع وعلاقاتها بالبيئة والظروف المحيطة بها على المدى المتوسط والبعيد ، وبقدر ما تكون الرؤية واضحة لكل الأطراف الفاعلة فى المجتمع بقدر ما يكون قبولهم لها وإستعدادهم للعمل على تحقيقها.

والرؤية الإستراتيجية تمثل قوة محفزة على بذل الجهد والطاقة والتضحية بالمنافع القريبة حيث تعمل بمثابة خريطة للوصول إلى أهداف مشتركة فى الأطراف الفاعلة فى منظومة الحوكمة.

ودون وجود الرؤية الإستراتيجية ودون وجود أهداف متوسطة وبعيدة المدى ، ودون وجود إستراتيجيات لتوظيف الطاقات المتاحة ، سوف يكون آداء الأطراف الفاعلة فى المجتمع عشوائياً وضعيفاً .

(٣) الأطراف المعنية بالحوكمة :

تشمل الحوكمة آليات ضبط أنشطة وعلاقات الأطراف الرئيسية الفاعلة والمتمثلة فى الدولة بسلطاتها ومؤسساتها المختلفة (التشريعية والتنفيذية والقضائية – القطاع الخاص – المجتمع المدنى – الشباب) .

أ – الدولـــــــة :

يتغير دور الدولة ووظائفها من فترة لأخرى ومن مرحلة إلى مرحلة وفقاً للتطور فى عملية التنمية ووفقا للمتغيرات المحلية والعالمية ، والدولة بما لديها من مؤسسات تخطيطية وبحثية وعلمية وإحصائية وكذلك بحكم مسئوليتها ، عليها أن تقوم بدور المنسق فى كل ما يتعلق بأطراف الحوكمة ، وذلك مع التأكيد على دورها كمراقب للنشاط الاقتصادى والاجتماعى ومنع الإحتكار .

- ولابد أن توائم الدولة نفسها لتأدية وظائفها فى ضوء مستجدات العولمة ، فمثلاً تتحول الدولة من الدور الأساسى فى عملية التنمية إلى دور الشريك فى التنمية ، إلى دور المراقب لعملية التنمية والموجه لها .
- ومهما كان دور الدولة فإن المستهدف هو تحقيق التنمية ، و التى تتركز فى عدة نقاط أو ركائز أساسية تتأثر وتؤثر فى وظيفة الدولة فى كل مرحلة تنموية وهذه الركائز هى[٦] :
- تنمية لتلبية الإحتياجات الأساسية .
- تنمية تعتمد على الذات أولاً .
- تنمية ذات تكنولوجيا ملائمة .
- تنمية تحافظ على الهوية الحضارية .
- تنمية تستبعد التبعية الاقتصادية .
- تنمية مستقرة ومتواصلة ومستقلة .

ولتحقيق هذه الركائز لابد من وجود وظائف محددة للدولة ، وهذه الوظائف وفى ظل المستجدات العالمية تتركز فى جعل الدولة شريك فى التنمية ومراقب لها ومحفز لتوجيه

النشاط الاقتصادى الوجهه التى يحتاجها المجتمع ، وهى أيضاً الميسر لأمور الإستثمار فى المجتمع.

ويستند نظام الحوكمة الجيد على عمل أجهزة الدولة فى توزيع القوة والسلطات فيما بينها على نحو متوازن يحقق خضوع أجهزة الدولة وسلطاتها لرقابة بعضها البعض وكذلك خضوعها لرقابة جماهير المجتمع من خلال الصور المختلفة للمشاركة السياسية على كل المستويات فضلاً عن التوزيع العادل والمتوازن للقوة الاقتصادية وتوسيع قاعدة المشاركة فى العمل الاقتصادى وإخضاعه لرقابة الأطراف الأخرى فى المجتمع.

ويسعى نظام الحوكمة إلى تمكين الفئات الفقيرة والمهمشة ودمجها فى تيار التنمية والإنتاج والكسب من خلال توسيع مشاركتها السياسية والمجتمعية ، فمثل هذه المشاركة هى التى تمكن من توجيه السياسات العامة لتحسين وضعها وإعطائها الأولوية فيما تستهدفه هذه السياسات ويمثل هذا الضمان لإحداث تنمية حقيقة يستفيد منها المجتمع ويمكن لها أن تجدد حيويتها وتستمر دورة بعد أخرى لتحقيق التقدم المستدام فى أوضاع المجتمع ككل.

- (ب) المجتمـــع المـــدنى :

هو الحلبة التى تدور فيها الأعمال الجماعية التطوعية حول المصالح والقيم والأغراض المشتركة ، ويمكن النظر إلى المجتمع المدنى على أنه الأساس الذى يقوم عليه رأس المال الاجتماعى ، وهو يتكامل مع السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ووسائل الإعلام المستقلة لكى يهئ الظروف الضرورية من أجل إزدهار التنمية والديمقراطية.

ويحتضن المجتمع المدنى بداخله مجموعة كبيرة من الهيئات غير الرسمية وغير الهادفة للربح وهى تتباين وفقاً لأغراضها وفلسفتها وخبراتها ونطاق نشاطها ، وتضم منظمات تقوم على أعمال البر وتقديم الخدمات وهذه المنظمات غير هادفة للربح ولها هياكل إدارية وأطر تنظيمية ، وهى تعمل فى إطار يحدده القانون وتدافع عن المصلحة العامة خارج الإطار السياسى والسلطة.

ومنظمات المجتمع المدنى لا تعمل من فراغ وإنما ترتبط بالظروف الإجتماعية والسياسية والاقتصادية والديمقراطية المحيطة.

وتؤثر القيم السياسية وجيل الشباب والخصخصة والمشاركة المتزايدة للمرأة فى قوة العمل والعولمة تأثيراً عميقاً على طبيعة المجتمع وعناصره ، وبالتالى تؤثر على طبيعة عمل منظمات المجتمع المدنى ونتيجة لذلك وعلى إمتداد العقدين الماضيين كان هناك إتجاه ملحوظ فى نمو منظمات المجتمع المدنى ذات التوجه التنموى.

ويشير تحليل أوضاع منظمات المجتمع المدنى فى مصر الذى أجرى ضمن الأعمال التحضيريه لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٨ [٧] إلى أن معظم منظمات المجتمع المدنى فى مصر لا تتوافر بها الموارد الكافية ، كما أن قيم الحوكمة من الشفافية والديمقراطية والمساءلة ليست مفهومة جيداً ولا تطبق تطبيقاً كاملاً ، وعلاوة على ذلك نجد أن الجزء الأكبر من منظمات المجتمع المدنى فى مصر ترى أن طبيعة نشاطها يتمثل فى تلبية الإحتياجات العاجلة للمواطنين وليس معالجة قضايا التنمية الوطنية فى الأجل الطويل.

كما لا يوجد إلا عدد محدود جداً من المنظمات التى تراقب الحكومة ومنظمات المجتمع المدنى الأخرى والقطاع الخاص ، والنتيجة التى تترتب على ذلك ، هى النظرة إلى المستفيدين من هذه المنظمات على إنهم متلقون للخدمات وليسوا عناصر فاعلة فى حركة منظمات المجتمع المدنى.

وكذلك يكمن التحدى الأخير فى غياب ثقافة التطوع فى البيئة المصرية والدليل الواضح على ذلك إنخفاض معدلات المشاركة من جانب الشباب من الشريحة العمرية ما بين ١٨ – ٣٥ سنة.

ولقد قامت منظمة اليونسكو بوضع قائمة بأربع خصائص للممارسات المثلى لمنظمات المجتمع المدنى تتمثل فى[٨] :

(١) أن تكون الممارسات مبتكرة حيث تضع حلولاً إبداعية جديدة للمشكلات المشتركة.

(٢) أن تحدث فرقاً ملحوظاً بحيث تحقق أثراً إيجابياً ملموساً على الأحوال المعيشية وتحسين الظروف البيئية التى يعيش فيها الأفراد.

(٣) أن يكون لها أثر مستدام بحيث تساهم فى القضاء المستمر على الفقر والإستبعاد الإجتماعى وذلك عن طريق إنخراط المشاركين فى تلك العملية.

(٤) أن تتمتع بإمكانية التكرار أو المحاكاة وذلك لأن الممارسات المثلى بمثابة نموذج تحتذى به السياسات والمبادرات فى أى مكان.

وفى رأى الباحثة بالنسبة لحالة مصر ووجود الكثير من منظمات العمل المدنى من الصغيرة والمتوسطة والكبيرة فإنه لا بد من العمل على تنقية هذه المنظمات من تلك التى لا تقوم بدور فعال فى المجتمع وينحسر دورها فى جمع التبرعات بأى طريقة أو عقد الإجتماعات والندوات فى أكبر الفنادق مع تجمع هائل لسيدات الأعمال الراغبات فى الظهور فقط ، والإكتفاء بالمنظمات التى تقوم بعمل فعلى فى خدمة المجتمع وتنميته والدعوة إلى الصالح العام والوصول به إلى تطبيق نظم الحوكمة الجيدة .

ج - القطـــاع الخـــاص :

مع نمو الدور الذى يلعبه القطاع الخاص إعتباراً من النصف الثانى من الثمانينات وتنوع المجالات التى يعمل بها ، وطرقه لمجالات تتطلب إستثمارات متوسطة وطويلة الآجل ، فإنه يكون له دور كبير فى تطبيق نظام الحوكمة أو إنه يكون عقبة فى طريق تطبيقها كما هو الحال فى أوضاع القطاع الخاص فى مصر وهذه الأوضاع نوجزها فيما يلى[٩] :

- يغلب على القطاع الخاص فى مصر طابع الملكيات العائلية المغلقة ، المركزة فى عدد محدود نسبياً من الأسماء أو العائلات ويترتب على هذا الوضع أن قاعدة الملكية ليست متاحة للتداول إلا مع تفتت الملكية فى حالة الوفاة. وأن إعتبارات الثقة وصلة القربى تغلب على معايير تداول الملكية ، و إختيارات القيادات الإدارية.
- إتجاه الكثير من إستثمارات القطاع الخاص إلى الأنشطة الاقتصادية الموجهة بالسوق المحلى ، التى تحوى قيمة مضافة وإن كانت تحقق أرباحاً غير عادية بحكم الأوضاع الإحتكارية السائدة فى هذا السوق ، ومن الطبيعى أن يكون لشيوع مثل هذه الأنماط الإستثمارية آثاراً سلبية على المدى المتوسط و البعيد.
- نمو الرأسمالية التجارية بشكل أكبر من نمو الرأسمالية الصناعية ، ويسود السوق المصرى الآن منشآت تعمل كتوكيلات لشركات عالمية وتمارس صوراً متنوعة من الممارسات الإحتكارية المفرطة دون أدنى رقابة على تعاملاتها ، وفى وضع كهذا تصبح الأسواق المحلية أكثر عرضة للإختلالات والتقلبات.
- بروز الطابع الإنتهازى على ممارسات الكثير من منشآت القطاع الخاص وتدهور منظومة القيم والمبادئ والأخلاقيات الحاكمة لتعاملاتها.
- يمثل ضعف تنظيمات القطاع الخاص ملمحاً بارزاً فى الحالة المصرية. فتنظيمات القطاع الخاص وهى (الغرفة التجارية - الإتحادات الصناعية - إتحادات المصدرين - جمعيات رجال الأعمال - إتحادات المستثمرين) لا تعبر بصدق عن مصالح قواعدها لعدم مشاركة أغلب أعضائها ، وإنشغالها بأدوار التأثير والضغط على أجهزة الدولة لإستجلاب مزايا وإستثناءات .

د - الشبـــــــــاب :

ينبع وضع الشباب كطرف فاعل ضمن الأطراف المعنية بالحوكمة من أن الشباب هم المستقبل ، وهم الجيل القادم من أرباب الأسر والمجتمع والحكومة وقوة العمل ، وأن قرارتهم سوف تؤثر على رفاهة الأمة كلها .

وينقسم وضع الشباب فى مصر إلى فترتين فترة ما قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وفترة ما بعد الثورة :

- الوضـــع قبـــل الثـــورة :

فقد كان هناك إقصاء تام للشباب عن الحياة السياسية وعن الإندماج فى المجتمع وإعتبارهم من القوة السالبة فى المجتمع وكان لهذا الوضع عواقب وخيمة عليهم وعلى المجتمع فمن المعاناة فى مراحل التعليم المختلفة إلى الوقوف طويلاً فى صفوف البطالة ، إلى الخلاف مع الآباء والعجز مالياً ونفسياً عن الإقدام على الزواج وإنتشار مظاهر الإنحراف والتى كان من أهمها التطرف والإدمان .

ولعل المصدر الرئيسى لإقصاء الشباب المصرى يأتى من نظام الدعم الأسرى التقليدى ، حيث يتحمل الآباء معظم مسئولية تمويل نفقات التعليم والزواج ، ومبادرات الأعمال الوليدة بعد سن الثامنة عشر وهى السن التى يعتبر فيها الشباب فى دول أخرى قادرين على الإعتناء بأنفسهم .

كذلك يرجع أيضاً إنخفاض معدلات مشاركة الشباب فى المجتمع قبل الثورة إلى إعتقادهم بأن مشاركتهم وسعيهم نحو إحداث التغيير السياسى والإجتماعى لا يحظى بالإهتمام ، وهذا الشعور بالإقصاء قد يأتى من نظرة إجتماعية ترى أن الشباب هم مجرد أشخاص سلبيين يقتصر دورهم على إستهلاك السلع وتلقى الخدمات .

- الوضـــع بعـــد ثـــورة ٢٥ ينـــاير :

كما يقال فإن الضغط يولد الإنفجار ، وقد كان للظروف والأزمات والضغوط التى عانى منها الشباب كثيراً هى الشرارة التى أشعلت الثورة ، فقد كان لجموع الشباب الهادر بميدان التحرير وميادين مصر الآخرى كانت كالتسونامى الكاسح الذى إستطاع فى أيام قليلة أن يسقط نظام كامل ظلت مصر تعانى منه على مدى ثلاثون عام .

وكانت المطالب الأساسية للشباب مطالب عادلة ومشروعة حيث طالبوا بالحرية السياسية والديمقراطية والإصلاح الاقتصادى ومحاربة البطالة والفساد والعدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات وهذه تعتبر من مبادئ الحوكمة الجيدة.

وقد كان للعولمة والتكنولوجيا الأهمية الكبرى فى قيام هذه الثورة حيث اتخذت مشاركة الشباب بعض الأشكال التى لا تقل فى أهميتها السياسية أو تأثيرها ويعتبر الإنترنت على رأس هذه الأشكال وتشير الإحصاءات والتقارير الدولية إلى أن الشباب هم أكبر شريحة تستخدم الإنترنت كمصدر للمعلومات ، ويقف حالياً النشطاء والمدونون إلى جانب المشتركين فى الـــــــ Facebook أو you Tube وراء الحركات السياسية والثورية فى كثير من أنحاء العالم ويبدو أن نجاح ما يطلق عليه الديمقراطية الإلكترونية يعود بدرجة كبيرة إلى الشباب.

وقد ظهرت العديد من المبادرات الإيجابية من جانب الشباب المصرى المثقف الواعى تسعى إلـــى المشاركـــة السياسيـــة والمجتمعية وإلى إدارة أفضل للبلاد ومن أمثلة هذه الحركات (١٠):

حركـــة الســـادس مـــن أبريـــل :

وهى حركة لمجموعة من الشباب تلاقوا على حب مصر والرغبة فى الإصلاح والأغلبية منهم لا تنتمى إلى أية إتجاهات سياسية ، وقد دعوا على صفحة الفيس بوك إلى إحتجاج موحد ضد الحكومة المصرية.

حركة شايفينكم :

والترجمة الحرفية لكلمة " شايفينكم " باللغة العربية هى " نستطيع أن نراكم" وهذه الحركة مثال آخر على الحركات السياسية التى تستخدم الإنترنت بكثافة من أجل التنسيق والتنظيم بين أنشطتها . والغرض الرئيسى للحركة هو متابعة الإنتخابات ورصد ما يدور بها عن طريق إرسال مندوبين إلى اللجان الإنتاجية والتبليغ عن أية مخالفات تتم فى الإنتخابات.

موقع وائل غنيم :

هذه المدونة أنشأها شاب يدعى وائل غنيم وهو موقع يسجل عليه أفكاره الإنتقادية وتعليقاته على الأحداث التى تجرى فى مصر ولا سيما ما كان يجرى فى أقسام الشرطة من عمليات تعذيب. وأيضاً بث الصور ولقطات الفيديو والتى كان لها اثر كبير فى قيام الثورة.

وفى رأى الباحثة إنه بالرغم من أن هذه الحركات والمدونات كانت معروفة فإن الحكومة المصرية السابقة كانت مغيبة ولا تولى إهتماماً كثيراً لما ينشره الشباب على مدوناتهم ، على إفتراض أنهم قلة قليلة وليس لها أى تأثير.

لذلك فإنه يجب على الحكومة التى سيتم إختيارها من قبل الشعب وضع إستراتيجية لحشد الشباب المصرى والإستماع لوجهة نظرهم خلال مراحل التخطيط ووضع السياسات وتعزيز مشاركتهم على نطاق واسع فى مختلف مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم.

والتعامل مع الشباب ككيان مستقل وفعال ورشيد وقادر على طرح أفكار جديدة ومبتكرة.

مخرجات منظومة الحوكمة

يمكن تحديد مخرجات ونواتج منظومة الحوكمة فى ثلاثة مجموعات :

(١) التنميـة الاقتصاديـة [١١] :

يشمل أداء التنمية الاقتصادية عدداً من الأبعاد التى تشكل مجموعة متكاملة تعبر عن النهوض بالناحية الاقتصادية فى المجتمع وتشتمل على :

- النمو الاقتصادي : وهو ما يتعلق بالتحسين فى الناتج القومى الإجمالى .
- التشغيل : أى مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج المتاحة وعلى رأسها قوة العمل ، ويمثل التوظيف مؤشراً للقدرة على توليد الدخل ومن ثم الوفاء بالإحتياجات المعيشية لقوة العمل والأسر المرتبطة بها.
- عدالة التوزيع : أى توازن وعدالة توزيع الدخل بين فئات المجتمع ، وكذلك توازن توزيع عوائد الانتاج بين الأطراف التى ساهمت فيه ويمثل التحسين فى توزيع الدخل وعوائد عوامل الانتاج مؤشراً يعكس درجة دمج وتضمين الفئات الضعيفة فى تيار النمو والإنتاج والإستهلاك والإدخار.
- المشاركة الاقتصادية : وتتعلق بدرجة مشاركة مختلف الفئات فى النشاط الإقتصادى ، ودرجة إستفادة هذه الفئات من النمو الإقتصادى المتحقق ودرجة إسهامها فيه

، وتعكس المشاركة نوعاً من العدالة ولكنها لا تتعلق بجانب التوزيع فقط وإنما وبدرجة أهم الإسهام والمشاركة فى العمل الإنتاجى والاقتصادى.

- التنافسية : وهى تمثل قدرة الإقتصاد ككل أو قطاعات رئيسية فيه على التنافس عالمياً ، من خلال تحسين إنتاجيته وكفاءته التشغيلية وتحسين جودة مخرجاته وتحسين قدرته على كسب حصة متزايدة من الأسواق الخارجية وعلى جذب الإستثمار به .
- التوازن : وهو ما يتعلق بتوازن النمو والآداء الاقتصادى قطاعياً وجغرافياً وزمنياً.
- الحفاظ على الموارد البيئية : وهو ما يتعلق بحماية الموارد البيئية الطبيعية وخاصة الموارد غير المتجددة وعدم تبديدها أو تلويثها.

(٢) التنميـــــة الإجتمـاعيـــــة :

وتتمثل فى توسيع الحقوق والحريات والخيارات المتاحة للتفاعل والترابط والتضامن والتنظيم الاجتماعى كما تعنى تنمية الثقة والآمان الإجتماعى وتحقيق السعادة للناس من خلال التواصل مع الآخرين.

كما تشمل تأكيد الحقوق والحريات الفكرية والمعرفية لأفراد المجتمع ، وحرية الإنتماء الفكرى وحرية تكوين الرأى والتعبير عنه وحرية ممارسة العقيدة والأديان ، وتتضمن أيضاً العدالة الاجتماعية وتذويب الفوارق بين الطبقات .

(٣) التنميـــــة البشريـــــة :

وتعتبر من أهم نواتج الحوكمة حيث أن البشر هم الثروة الحقيقية لأى أمة ، وذلك بما تمتلكه من طاقات بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع المتغيرات المحلية والعالمية بكفاءة وفاعلية.

والتنمية البشرية لا تنحصر فى تكوين القدرات البشرية وتحسين صحتهم وتطوير المعرفة والمهارات ، بل تمتد إلى أبعد من ذلك حيث الإنتفاع بالبشر سواء فى مجالات الأعمال المختلفة من خلال توفر الإبداع أو التمتع بوقت الفراغ وإحترام الذات وضمان الحقوق الإنسانية والمساهمة الفاعلة فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ونظراً لكل ذلك أصبحت التنمية البشرية توجهاً إنسانياً للتنمية الشاملة المتكاملة من لحظة ما قبل الميلاد إلى لحظة الوفاة.

ويعتبر العنصر البشرى هو أساس كل تقدم علمى وتكنولوجى ولذلك فإن التقصير فى التنمية البشرية يترتب عليه إنخفاض وسوء إستخدام للموارد المتاحة ، وبالتالى فإنه لرفع كفاءة العنصر البشرى لابد من التوجه نحو الإستثمار فى البشر لكى يكونوا قوة دافعة لنظام الحوكمة الذى نريده لوطننا.

وقد إستكشفت تقارير التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٦ طبيعة وقوة الصلات بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية. وقد أكتشف أمرين غاية فى الأهمية : [١٢]

الأول : أن النمو لم يتحقق خلال معظم السنوات الخمس عشر الماضية فى حوالى ١٠٠ دولة أى ما يقرب من ثلث سكان العالم.

والثانى: أن الصلات بين التنمية البشرية هى الغاية والنمو الاقتصادى هو الوسيلة لتحقيقها.

فالهدف هو إثراء حياة البشر ويلاحظ فى معظم الدول النامية وبينها مصر إنعدام الصلة المباشرة بين النمو الاقتصادى والتنمية البشرية .

ولذلك كان لابد ومن الضرورى إعطاء الأهمية اللازمة لتنمية العنصر البشرى لأن البشر هم ركيزة التقدم وهم القادرين على التفاعل مع نظام الحوكمة الذى ننشده.

قيم ومبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة

تعمل منظومة الحوكمة فى ظل مجموعة من المبادئ والقيم والأخلاقيات لابد أن تلتزم بها كل عناصر المنظومة حتى تؤتى منظومة الحوكمة بثمارها وتتمثل هذه القيم فيما يلى [١٣]:

(١) النزاهـــة : وتعنى درجة مناعة منظومة الحوكمة ضد الفساد وتتحقق هذه المناعة بتوافر قواعد وهياكل تتوازن فيها السلطة مع المسئولية ، مع توافر كوابح ضد الإستغلال للسلطات المخولة لتحقيق مصالح خاصة أو ذاتيه.

(٢) الكفـــاءة : تمثل الكفاءة الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة والإقتصاد فى النفقة والجهد والوقت ، كما تعنى أيضاً الإنتاجية والجودة العالية فى الأداء المؤسسى.

(٣) العدالة والمساواة : والعدالة تعنى الإنصاف وحصول الأفراد والفئات المؤسسية والمجتمعية على ما يستحقونه من فرص أو عوائد تتناسب مع جهـــدهم و إسهامهم . والعدالة أيضاً تعنى إنهاء الظلم والإجحاف والتهميش لفئات معينة فى الدولة.

وتمثل قيم العدالة فضلاً عن كونها معياراً للحوكمة الجيدة وسيلة للتحفيز وإدماج الفئات الضعيفة أو المحرومة فى مسيرة التنمية.

أما المساواة فهى تعنى المعاملة المتساوية فى الحقوق والحريات الأساسية ، وعدم التمييز إستناداً إلى اللون أو الجنس أو العقيدة أو الديانة أو الإنتماء الفئوى وهى تعنى المساواة بين الناس فى الحق فى التعليم ، والصحة ، والعمل ، والمشاركة السياسية ، والتعبير عن الرأى ... الخ.

(٤) التضمينية (المشاركة) : وتمثل مشاركة الأطراف المعنيين فى الدولة دون تهميش أو إقصاء ، ويعنى هذا المبدأ إدماج الفئات والمجموعات الضعيفة فى المجتمع وتمكينهم وتنمية الفرص والخيارات أمامهم وتتمثل هذه الفئات فى : (الفقراء – العاطلين – الشباب – ساكنى المناطق العشوائية – النساء ... الخ) وهؤلاء كما رأينا كان تهميشهم من ضمن الأسباب الرئيسية لقيام ثورة ٢٥ يناير.

وتقوم الحوكمة الجيدة على توجيه سياسات التنمية إلى إشراك هذه الفئات سياسياً لكى تستطيع توجيه سياسات الدولة ومصالحها ولتكون رقيباً على ما يقدم لها من برامج وخدمات ، وكذلك لتمكينها وتزويدها بالقدرات والفرص التى تمكنها من أن تشارك إنتاجياً وإقتصادياً مشاركة فاعلة ، وكذلك لتمثيل مصالحها فى توجهات مختلف الأطراف (الدولة – القطاع الخاص – المجتمع المدنى – الشباب).

(٥) الشفافيـــة : وتعنى الإفصاح للأطراف المعنية عن القواعد والممارسات التى تباشرها الحكومة والمؤسسات المختلفة ، والشفافية تعنى توفير وإتاحية المعلومات عن القواعد والقرارات والممارسات عن الأسس التى أستندت إليها ، وعن النتائج التى تمخضت عنها. وتتعلق بصفة خاصة بالقرارات والممارسات التى تجرى فى أجهزة الدولة ، وكذلك فيما يتعلق بالتعاملات فى الأسواق المنظمة (أسواق الأوراق المالية) ، والإفصاح من قبل الشركات والمؤسسات ، ودور الصحافة والإعلام فى تعزيز الشفافية من خلال تزويد الرأى العام بالأخبار والمعلومات الصحيحة دون تهويل أو تهوين.

(٦) المساءلـــة : وتتمثل فى خضوع المؤسسات وحائزى السلطة منها للحساب عن قرارتهم وممارستهم ونتائج أدائهم أمام مؤسسات الرقابة والمساءلة. وتكون المساءلة بقدر الصلاحية والسلطات المتاحة. وتشتمل المساءلة على المحاسبة الخارجية من قبل جهات خارجية مستقلة أى خارج نطاق المؤسسة محل المساءلة ، وكذلك يمكن أن تكون المساءلة هنا من قبل المجتمع ككل. كما تشمل المساءلة

الداخلية وهى تلك الرقابه التى تباشرها من قبل جهات مراجعة ومراقبة داخل الجهه أو المؤسسة ذاتها.

ويقوم مبدأ المساءلة على توافر آليات القياس والرصد والتقييم وكذلك الثواب والعقاب والروادع وتطبيقها تطبيقاً موضوعياً وفورياً وحاسماً دون تمييز بين الأطراف.

وتستند فاعلية تطبيق مبدأ المساءلة على الإطار المؤسسى الذى يسمح بالمحاسبة والرقابة ، كما يعتمد على الثقافة المؤسسية والمجتمعية ، وكذلك قوة الوازع الأخلاقى الذاتى ورقابة الجماعات غير الرسمية.

وبعد إستعراض منظومة الحوكمة وعناصرها (المدخلات – العمليات والجهات المعنية – المخرجات – مبادئ الحوكمة). فإن هذه المنظومة لن تعمل بكامل عناصرها إلا إذا غلفها مبدأ هام وهو محاربة الفساد وهذا الفساد يعتبر العائق الرئيسى فى تطبيق نظام الحوكمة فى مصر وتفرد له الباحثة النقطة القادمة.

رابعاً : الفســـاد والإستراتيجيـــات المضـــادة لـــه :

تعانى مصر من وطأة الفساد الذى ينتشر فى كافة أجهزة الدولة ومؤسساتها وذلك لوجود البيئة الخصبة لنموه فى ظل ضعف الرقابة أو عدم وجودها ، وفى ظل فساد الرؤوس الكبيرة فى الدولة والتى كشفت عنها ثورة ٢٥ يناير وسيتم تناول موضوع الفساد من خلال النقاط التالية :

تعريـــف الفســـاد :

عرفت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عام ٢٠٠٣ الفساد من خلال الإشارة إلى الحالات التى يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية على أرض الواقع ، ومن ثم القيام بتحريم هذه الممارسات ، وهى الرشوة بجميع وجوهها ، والإختلاس والمتاجرة بالنفوذ ، وإرساء إستغلال الوظيفة ، وغسل الأموال ، الإثراء غير المشروع وغيرها من أوجه الفســـاد الأخـــرى [١٤].

كما يحمل تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد تعريفاً بليغاً شاملاً وهو "إساءة إستعمال السلطة الموكلة لتحقيق مكاسب خاصة " وينطوى هذا التعريف على عدد من العناصر الأساسية هى[١٥] :

- ينطبق هذا التعريف على القطاعات الثلاثة للحوكمة : القطاع الخاص والحكومة والمجتمع المدنى .
- يشير هذا التعريف إلى سوء إستخدام النظام الحكومى والفردى للموارد الإنتاجية والسلطة لعمل أنشطة مخالفة للقوانين والتشريعات.
- يغطى هذا التعريف المكاسب المالية وغير المالية.
- يشير هذا التعريف إلى أهمية منظومة الحوكمة فى ضبط وتنظيم كيفية ممارسة السلطة ونزاهتها.

تأثيرات الفساد [١٦] :

مما لا شك فيه أن للفساد أثار سلبية على كل جوانب الحياة : السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لما يسببه الفساد من إهدار الأموال والثروات وعرقلة الأداء وإنجاز الوظائف والخدمات وبالتالى يسبب مزيداً من التأخر فى عملية التنمية.

أ – التأثير على النظام السياسى :

سواء من حيث شرعيته أو إستقراره أو سمعته ، حيث يؤدى الفساد إلى فقدان الثقة فى النظام السياسى ، وبالتالى فقدان الشعور بالمواطنة والإنتماء ، كما يشكك الفساد فى مدى تمتع النظام بالديمقراطية ، وقدرته على إحترام حقوق المواطنين الأساسية ، وفى مقدمتها الحق فى المساواة وتكافؤ الفرص ، كما يحد الفساد من الشفافية والمساءلة ، ويشوه عملية صنع القرار ، ويضعف المشاركة السياسية ، وذلك نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة والأجهزة الرقابية ، كما يضعف الفساد نمو منظمات مدنية مستقلة عن الدولة.

ب– التأثير على المستوى الإقتصادى :

يؤدى الفساد إلى صعوبة جذب الإستثمارات الأجنبية ، وهروب رؤوس الأموال المحلية وينتج عن ذلك ضعف عام فى توفير فرص العمل ، وإنتشار البطالة والفقر ، كما يؤدى الفساد إلى تشويه النفقات والأولويات الحكومية وإهدار أموال الدولة مما يحدث خفض فى الإنفاق على الخدمات العامة ومن أهمها الصحة والتعليم وبالتالى تدهور جودة البنية الأساسية والخدمات العامة.

ج - التأثير على المستوى الإجتماعى :

يؤدى الفساد إلى زيادة تكلفة الحصول على الخدمات المختلفة والتى هى فى الأساس حق من حقوق الإنسان (مثل الصحة والتعليم) مما يمثل تكلفة زائدة وعبء على المواطنين ويؤثر الفساد على العدالة التوزيعية ، حيث يسهم فى إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة ، كما يؤثر الفساد على العدالة الاجتماعية وإنعدام ظاهرة التكافؤ الاجتماعى وتدنى المستوى المعيشى لطبقات كثيرة فى المجتمع .

وكذلك يؤدى الفساد إلى خلخلة القيم الأخلاقية ، وإنتشار الإحباط واللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع ، وتفشى التعصب والتطرف فى الآراء ، وإنتشار الجريمة كرد فعل لإنهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص .

ويؤدى الفساد أيضاً إلى فقدان قيمة العمل وتراجع الإهتمام بالصالح العام والشعور بالظلم لدى الأغلبية مما يؤدى إلى إنتشار الحقد بين شرائح المجتمع ، وترسيخ السلوكيات السلبية والتشكيك فى قيم ونزاهة المجتمع وفقدان الثقة فيه ، وعدم إحترام القانون واللوائح والضوابط والنظم فى الدولة مما يزيد من الصراعات داخل المجتمع .

ومما لا شك فيه أن التأثيرات المختلفة للفساد كان لها الأثر الكبير فى إندلاع المظاهرات والإضرابات التى شاهدتها مصر فى العشر سنوات الأخيرة ، والتى كان من أهمها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ التى قامت فى الأصل لمحاربة الفساد .

بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة (*)

يعتبر أخطر أنواع الفساد على المجتمع هو المتعلق بعقول الناس وبصحتهم فالتعليم والصحة كالماء والهواء بالنسبة للإنسان وأى فساد فيها هو موت للإنسان فكرياً وجسدياً .

(أ) الفساد فى قطاع التعليم :

إن جاز لنا تصنيف الفساد فإن أخطر أنواعه على المجتمع هو فساد التعليم لأن إصلاحه يحتاج إلى وقت طويل وإمكانيات هائلة مادية وبشرية ، وليست مبالغة فى القول إن التعليم هو شريان الحياة وعقل الأمة .

---

* إعتمدت الباحثة فى رصد حالات الفساد وصوره على ما نشر فى الصحف والمواقع الإلكترونية والنشرات المختلفة لمركز العقد الاجتماعى وذلك لتعذر القيام بالدراسة الميدانية .

وللأسف فإنه من الدراسات المختلفة التى تمت فى هذا القطاع فقد تبين أن نظام التعليم المصرى قد ناله الكثير من صور الفساد تذكر الباحثة بعضها فيما يلى :

- إنهيار دور التشكيل السلوكى والقيمى للمؤسسات التعليمية خلال الثلاثين عاماً الماضية وتراجع الدور التربوى وإنهيار التشكيل السلوكى و القيمى فى القطاع التعليمى ونلاحظ ذلك من خلال فقدان المدرسة لدورها كمؤسسة تعليمية وفقدان المدرس فى مختلف المراحل لدور المثل الأعلى والقدوة (١٧).
- فساد المؤسسة التعليمية من داخلها ومن خارجها فقد أصبح الفساد شبكة واسعة ومعقدة ومستقرة فالدروس الخصوصية أصبحت الظاهرة الرئيسة فى المدارس بل أيضاً فى الجامعات.
- الفساد فى الرسوم غير القانونية المفروضة على الأطفال المتقدمين للدراسة ، وتمييز بعض الفئات على بعض فى القبول نتيجة الرشوة والواسطة.
- غياب المدرسين المستمر وذلك مع ضمان حصولهم على مرتباتهم ومواردهم كاملة .
- تعيين كثير من المدرسين غير المؤهلين وغير الصالحين لممارسة المهنة وذلك يحرم العديد من المدرسين المؤهلين من حصولهم على الوظائف والمناصب ويكون له أثر كبير على جودة العملية التعليمية.
- فساد الفكرة التى بنى عليها الكتاب المدرسى ، فالوزارة تنفق مليار جنيه سنوياً على طباعة وتأليف الكتب التى لا يستفيد منها الطالب أو المعلم وتهدر ميزانيتها دون أدنى فائدة ، مع سيطرة الكتب الخارجية من حيث البيع والإنتشار.
- الفساد فى بناء المدارس ، فقد وضعت وزارة التربية والتعليم ضمن سياستها لحل مشكلة إرتفاع كثافة الفصول أن تقوم ببناء ٨٠٠٠ مدرسة سنوياً بتكلفة ٣ مليار جنيه فى السنة ، كما أضافت الدولة من حصيلة الخصخصة ٥٠٠ مليون جنيه لتجديد ٣٠٠٠ مدرس ، وأنشأت هيئة حكومية خاصة للأبنية التعليمية ، ولكن الحقيقة أن النسبة الأعلى من هذه الميزانية تذهب إلى جيوب الموردين والقطاع الخاص ، فالهيئة بلا إمكانيات حقيقية .
- إنتشار الغش بأنواعه الجماعى والفردى وتسرب الإمتحانات .

- تراجع دور تكوين المعرفة التى تضيف قيمة لدى مؤسسات البحث العلمى والجامعات فنرى إن هذه المؤسسات يحكمها نظام بيروقراطى حول هدفها من خدمة المجتمع إلى أهداف وظيفيه لخدمة المشتغلين بها ، فالرسائل العلمية والأبحاث المنشورة ، والمشاركة فى المؤتمرات ، والمشروعات البحثية الممولة ، تمثل أدوات لإستيفاء متطلبات الترقية أو للحصول على مزايا ومنافع تعوض النقص الشديد فى الدخل الحقيقى الوظيفى لهؤلاء الباحثين [١٨].

(ب) الفســـــاد فـــى قطـــــاع الصحـــــة :

تعكس الرعاية الصحية للمواطنين مدى تحضر المجتمع ، وفى مصر بلغت نسبة الإنفاق الصحى من الناتج القومى عام ١٩٩٧ حوالى ٣% وتناقصت إلى أن وصلت إلى ٢,٢% عام ٢٠٠٤ حتى وصلت فى ميزانية عام ٢٠٠٨ إلى ١,٧% ، هذا فى الوقت الذى تمثل فيه نسبة الإنفاق الصحى فى دول العالم نحو ٨% وهذه الأرقام أن دلت على شئ واحد فتدل على تدنى الخدمة الصحـــية فى مصـــر وتفشى مظاهـــر الفساد فـــى هذا القطاع المهم من قطاعات الدولة [١٩].

وتستعرض الباحثة فيما يلى بعض مظاهر هذا الفساد :

- يعتبر أبرز أشكال الفساد فى قطاع الصحة هو الفساد المرتبط بتدهور أخلاقيات المهنة وعدم إحترامها ودخول الواسطة فى تعيينات الأطباء فى كليات الطب المختلفة وخاصة أبناء الأساتذة والأطباء المعروفين.
- إصدار تراخيص العيادات والمستشفيات وإستخدام الرشوه فى حالة عدم توافر الشروط المطلوبة والتى يتم التحايل عليها.
- قصور الخدمات الطبية وخاصة فى المناطق الريفية والعشوائية والتى أدت إلى وفاة العديد من المرضى ، وعدم كفاية المعلومات وإتباع أسلوب ينقصه التنظيم والفاعلية فى تلبية الإحتياجات الطبية العاجلة.
- سوء تخصيص الموارد المتاحة فى الميزانية العامة الموجهة لقطاع الصحة وإهدار الأموال والتى كان من أبرزها تخصيص ١٠ ملايين جنيه بموازنة للتدريب لرفع مستوى الأطباء بوزارة الصحة والتى تم إستخدامها فى إنشاء محطة تليفزيون وكانت تكاليف العمالة فيه عاليه جداً.
- التلاعب فى أموال الدولة بشراء أدوية فاسدة ومنتهية الصلاحية وإستخدامها فى المستشفيات الحكومية.

- ومن مظاهر الفساد الخطيرة هى قضية تلوث أكياس الدم حيث يتم الحصول على الدم ومشتقاته دون أى أحتياطات حيث تشير أحد الأبحاث التى تمت فى مركز الكلى عن الإلتهاب الكبدى الوبائى " فيروس C" أن نسبة ١٣,٤% من جميع أكياس الدم التى تأتى إليهم مصابة بالفيروس [٢٠].

هذه بعض مظاهر الفساد فى واحد من أخطر القطاعات التى تتعلق بصحة الإنسان هو القطاعى الصحى.

وأخيراً تستعرض الباحثة كيفية مواجهة الفساد والإستراتيجية المقترحة لهذه المواجهة.

إستراتيجية مواجهة الفساد :

تتطلب مكافحة الفساد تضافر جهود جميع الفاعلين الرئيسيين فى منظومة الحوكمة من الحكومة والمجتمع المدنى والقطاع الخاص والمواطنين والشباب ، وذلك من خلال رفع الوعى بمخاطر الفساد بين فئات المجتمع المختلفة وحشد الدعم لمواجهته مع الأخذ فى الإعتبار أن مكافحة الفساد لن تتم إلا عن طريق إستراتيجية واضحة المعالم لكل الأطراف ، آخذه فى الإعتبار قيم ومبادئ وأخلاقيات الحوكمة من (النزاهة – الكفاءة – العدالة والمساواة – المشاركة – الشفافية – المساءلة).

وتضع الباحثة هنا تصورها لأهم النقاط التى يجب مراعاتها عند وضع هذه الإستراتيجية :

- مراجعة النظم الإدارية فى الأجهزة الحكومية لتوضيح واجبات ومسئوليات الموظف العام بشكل يمنع اللبس ويحدد الإختصاصات بشكل دقيق.
- التحسين المستمر للدخول المادية للعاملين بالدولة حتى لا يكونوا عرضة للإغراءات المالية والمادية.
- سرعة التحقيق والمحاكمة فى المخالفات وجرائم الفساد المختلفة ، حيث تعمل هذه السرعة على قوة الردع القانونية والقضائية تجاه المفسدين.
- منع الوساطة والمحسوبية لإختيار وترقية الموظفين ووضع نظم وقوانين ثابته لهذه العملية.

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدنى فى مواجهة الفساد عن طريق بناء قدرتها وإعطائها الحق فى الحصول على المعلومات اللازمة دون تعقيد فى الإجراءات أو تحمل تكلفة عالية
- ترسيخ اللامركزية والديمقراطية الناضجة التى تحد من مظاهر الفساد .
- خلق رأى عام يرفض الفساد دينياً وأخلاقياً لآثاره السلبية على المجتمع والفرد والتنمية عن طريق المناهج التربوية والثقافية ، والتركيز على دور العبادة ووسائل الإعلام المختلفة لإنشاء ونشر ثقافة النزاهة ونبذ الفساد .
- الحق فى المشاركة سواء عن طريق الترشيح أو التصويت فى الإنتخابات أو عن طريق الإنتماء لجمعيات أو مؤسسات أو أحزاب ، أو المشاركة بالرأى كحق أكيد لكل مواطن ، على أن توفر الدولة الحرية والحماية اللازمة لممارسة هذا الحق .
- إعادة بناء الثقة بين المواطن ومؤسسات الدولة حيث أن زيادة كفاءة مؤسسات الدولة ومصداقيتها ونزاهتها من شأنه أن يؤدى إلى زيادة رضا المواطنين وبالتالى زيادة الثقة فيها فيصبح المواطن أكثر إستجابة وتقبلاً لها ولمحاربة أى نوع من أنواع الفساد .
- بالنسبة لمواجهة فساد قطاع التعليم ، فقد آن الآوان لكى تأخذ مصر بتجارب الدول التى سبقتها فى التنمية والتى حققت نجاحاً ملحوظاً فى إصلاح التعليم مثل ماليزيا ، و أن يدرك القائمون على التعليم فيها أن إنجازات التعليم لا تقاس بعدد الأبنية المدرسية ، أو عدد الملتحقين بمراحل التعليم أو عدد الخريجين وإنما بما يسهم به التعليم فى تنمية قدرات التعليم الذاتى والتعامل مع عالم المعرفة المتجدد دائماً والتعليم المستمر ، ويقع على القائمين بإصلاح منظومة التعليم إدراك أن له دوراً خطيراً يتمثل فى الإسهام فى تشكيل قيم وأخلاقيات جديدة تقوم على الإتقان والإبداع وحب العمل وتحمل المسئولية والنزاهة وليس على الحفظ والتلقين وعدم الفهم .
- بالنسبة لمواجهة فساد قطاع الصحة ، فيجب أولاً إعادة هيكلة النظام الصحى بحيث يتم مكافأة العاملين والأطباء بأجور تليق بمستوى معيشتهم حتى لا يقع البعض منهم فى مصيدة ممارسة الفساد لزيادة الدخل ، على أن يصاحب ذلك تشديد الرقابة على جودة الخدمة الصحية والمحاسبة المهنية ، مع زيادة الموارد المخصصة للقطاع الصحى ، وتدعيم المشاركة بين القطاع العام والخاص فى

مجال تقديم الخدمات الصحية ، والعمل على الوقاية المبكرة للأمراض عن طريق تفعيل شبكة الإنذار المبكر وتعبأت الموارد فى الوقت المناسب ، والعمل على توطين وتفرغ الأطباء فى مناطق الخدمة خاصة فى الريف والأماكن النائية ضماناً للتواجد ، وتقديم الخدمة المناسبة مع إعطائهم البدلات المناسبة التى تبعدهم عن أى نوع من أنواع الفساد المحتملة.

وأخيراً تؤكد الأدلة إن الفساد هو المعوق الأول للجهود الرامية للتنمية من خلال فرص تقليل الحصول على الخدمات الاجتماعية وتحويل الموارد إلى المستفيدين ، ويعرقل الفساد الديمقراطية والحوكمة والقوانين و يؤدى إلى إنتهاك حقوق الإنسان ويسمح بإزدهار الجريمة المنظمة والإرهاب وغيرها من الأخطار.

إن قضية مكافحة الفساد فى أى مجتمع ليست قضية تشريعات وقوانين ولكنها قضية تنمية إجتماعية وإقتصادية وثقافية تتشابك وتتضافر فى معالجتها كل الفئات والمؤسسات الفاعلة فى المجتمع.

فهى قضية إيمان بمستقبل البلد وتحتاج إلى نية حقيقية وصادقة لدى جميع الأطراف من جهة وإستراتيجيه وعمل مدروس ودؤوب من جهة أخرى.

الخاتمـــــــــة

أصبح العالم الآن عبارة عن قرية صغيرة ، وأصبحت المنافسة بين أطرافه ومؤسساته أمراً لا مفر منه ، وأصبح التغيير أمراً لا بد منه ، ولا مكان لغير المستوعب لمتطلبات التغيير ومواكبة العولمة.

لذلك ترى الباحثة أن رياح التغيير التى تجتاح العالم العربى ومن ضمنها مصر تحمل فى طياتها مبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة المنشودة والتى من أهم نواتجها التنمية المستدامة والمواكبة لمتطلبات العولمة إقتصادياً وإجتماعياً وبشرياً.

والتى لن تتحقق إلا بمحاربة الفساد فى كافة قطاعات الدولة عن طريق إستراتيجية ورؤية مستقبلية ثاقبة.

إستخلاص وتعقيب

لقد حاولت الدراسة التعرف على مايحدث من بعض التغيرات الاجتماعية والثقافية كنتيجة للتحول إلى النظام العالمى الجديد الذى فرض هيمنته على العالم منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضى وذلك على بعض الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فى مصر ، حيث تناولت فى هذا الصدد عدد سبعة قضايا بإعتبارها من أهم القضايا المرتبطة بهذا التحول وذلك فى محاولة لوضع ملامح عامة تعبر عما تم ..دوثه من تغيرات اجتماعية على التنمية البشرية ، حيث جمع تناول هذه القضايا كما تم تناولها بين الشكل النظرى فى الأربعة الأولى منها والشكل التطبيقى فى الثلاث قضايا الآخرة من هذه القضايا السبع .

- وتأتى قضية التغيير الاجتماعى والإتجاه إلى المستقبل من منظور التراث السوسيولوجى كمحاولة نظرية للتشخيص بالنسبة للحالة فى هذا الصدد على قمة هذه القضايا من أجل التعرف على وضع إرادة التغيير فى مصر كمدخل لمناقشة إشكالية التغيير الاجتماعى وذلك فى إطار أهمية التوضيح لخصوصية الحالة وطرح نظرة ورؤية نحو المستقبل مع إثارة تساؤلات حول ثورة ٢٥ يناير ومناقشة دورها فى إمكانية إحداث نهضة مصرية حديثة وإجراء مناقشة لأهم العوامل المساندة لهذه النهضة وبناء أسسها وترتيب قيمها والتخطيط لما بعدها .
- أما القضية الثانية فهى تطرح شكل نظرى قضية العولمة بإعتبارها العامل الأساسى المؤثر فى إحداث التغيرات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة ، وذلك تحت عنوان رأس المال الذهنى بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم .. حيث تسعى بشكل نظرى إلى إفتقاد آثار العولمة كآلية كوكبية وتداعيات مخاطرها على تسييل وهشاشة رأس المال الاجتماعى وذلك تطبيقا على الحالة المصرية من خلال رؤية بحثية حاولت إستخدام مفهوم علاقة السبب بالأثر بين الوقائع كونياً والتغيرات فى رأس المال الاجتماعى المصرى من خلال التطرق إلى الواقعات الاقتصادية / السياسية (أو الاقتصاد السياسى) وذلك من خلال خمسة أقسام تطرق أولها إلى توصيف العولمة كتحولات كوكبية وكونية كنتاج إقتصاد وأعمال لما أحرز من تقدم مبهر فى الرقمنة وتقنياتها بينما تطرق القسم الثانى إلى تعريف وتوصيف لمنظومة إدارة العولمة الاقتصادية ، أما القسم الثالث فقد حاول سرد أغوار مخاطر تحولات العولمة فى حين تعرض القسم

الرابع إلى توظيف العولمة كسبب لتسييل رأس المال الاجتماعى المصرى تمهيدا لتفعيل آثار هذا التسييل فى إصابة رأس المال الاجتماعى المصرى بالهشاشة وعوار الضمور التنموى وهو ماتعرض له القسم الخامس من هذا البحث .

- وإستكمالا لما سبق تأتى القضية الثالثة لتقدم نوعا من المواجهة النظرية لبعض آثار العولمة حيث تناقش بشكل نظرى موضوع المدخل الثقافى فى مواجهة آثار العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية .
- وتم فى هذه القضية طرح / مفهوم الثقافة ومفهوم ثقافة العولمة وخصائصها وإنعكاساتها على الواقع الاجتماعى متجسدا فى الأسرة وطرح ضرورة تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية ودور التربية فى هذا المضمار وطرح تصور لاستراتيجية تعمل على مواجهة الآثار السلبية لثقافة العولمة من خلال تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية محددة محاور هذه الإستراتيجية والآليات والضمانات للإرتقاء بالمنظومة التعليمية فى إطار الإرتقاء بالمدخل الثقافى .
- وتأتى القضية الرابعة وهى قضية المشاركة الشعبية والشراكة الدولية من أجل التنمية فى إطار العولمة لتقدم جانبا من الآليات الهامة المنوط بإحداث التغيير فى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية حيث يتم تناولها بشكل منهجى بدءا من الفلسفة والأهداف والمفاهيم والنظم والآليات وتطور أنشطتها ومجالاتها وصولاً إلى تعاظم دورها فى إطار العولمة وتراجع دور الدولة فى إحداث التغيير أمام هذا الدور فى إطار المستجدات العالمية – كما تقدم الدراسة فى نهايتها أهم المقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير الذى يحقق المطالب الشعبية ويعمل على تعميق الهوية الوطنية وذلك فى مواجهة ماتفرضه العولمة من نظم وآليات جديدة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية .
- وتشكل القضية الخامسة بداية للتناول التطبيقى فى هذه الدراسة وذلك لثلاث قضايا وهى التعليم والصحة والحوكمة .
- حيث تتناول قضية العلم بشكل تطبيقى عدد من المحاور الهامة فى إطار العولمة تبدأ بدراسة أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم ثم أثر تغير القيم على هذه الخدمة على جانب وجود تغير الدور المجتمع المدنى فى قطاع التعلم إلى جانب ظهور دور الحوكمة فى إطار العمل على تحقيق المساواة كركيزة أساسية للتغير الاجتماعى والذى يرتكزز أساسا فى عصر العولمة على

وجود أشكال جديدة للخدمة التعليمية التى من شأنها أن تحقق الإنفتاح على العالم وتحقيق إقتصاد المعرفة .

- ثم تأتى القضية السادسة والتى تتناول بشكل تطبيقى واقع التغير الاجتماعى فى قطاع الصحة حيث تتناول فى بدايتها مناقشة موضوع العولمة والحق فى الصحة ومناقشة تغير النظم الصحية فى ظل المتغيرات الاجتماعية مع توضيح لوضع النظام الصحى الحالى وتقديم رصد للمؤشرات الصحية الحالية وحجم وطبيعة الإنفاق الذى يترتب على الخدمات الصحية المقدمة .

وتلقى الدراسة فى نهايتها الضوء على موضوع سوء التغذية بإعتبار الإرتباط بين ماسببته العولمة ودورها فى تعظم الأولويات السياسية والاقتصادية على حساب الاحتياجات الاجتماعية والتى من أهمها الحصول على الغذاء الصحى والخدمة الصحية خاصة بالنسبة للفئات الفقيرة والمهمشة – وتقدم الدراسة فى نهايتها عدد من التوصيات الهامة التى قد تساعد فى وضع إستراتيجيات وسياسات جديدة تساعد على القضاء على العديد من المشكلات المتشابكة التى يواجهها القطاع الصحى فى إطار التغيرات الاقتصادية وتأثيراتها الاجتماعية السلبية فى عصر العولمة .

أما القضية السابعة والأخيرة وهى قضية الحوكمة بإعتبارها من أهم النظم التى أفرزتها العولمة حيث تناقش مفهوم وشروط وخصائص ونظم الحوكمة والفساد وشروط مواجهته مع الإشارة إلى بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة مع تقديم إستراتيجية لمواجهة هذا الفساد.

وبعد .. فقد حاولت الدراسة فى ضوء طموح الموضوع وإتساع آفاقه أن تقدم خطوة أولية يتم من خلالها طرق الأبواب بالنسبة لموضوع التغير الاجتماعى فى إطار مايحدث من تغيرات سياسية واقتصادية عالمية ودولية ومحلية نتيجة المستجدات التى واكبت العولمة منذ نهاية الثمانينات وحتى تاريخه .

ولاشك أن الإستخلاص المقدم حول نتائج هذه الدراسة يشير إلى ضرورة الإستطراد فى العمل على مزيد من الدراسات المتأنية لتغطية كل المجالات الاجتماعية بهدف تحويل منتج هذه الدراسة من ملامح إلى سمات محددة للتغير الاجتماعى فى إطار العولمة وذلك من خلال خطة علمية شاملة ذات إطار زمنى لفريق متكامل من الباحثين لتغطية كل هذه المجالات بالشكل الذى يمكن على أساسه وضع الإستراتيجيات والسياسات والخطط التى يمكن من خلالها مواجهة

مردودات العولمة والتى تعمل على تعظيم ماهو إيجابى منها والتصدى لما هـو سلبى .

وفى إطار ما تقدم من إستخلاص حول القضايا التى تناولتهـا هـذه الدراسـة والتوصية بالإستطراد المستقبلى لإجراء المزيد منها فلاشك أن ثورة ٢٥ يناير أصبحت تمثل محور تفصيلى حول إحداث طفرة ونقلة نوعية فى إحداث تغييـر يسابق الزمن نحو مستقبل يجمع بين معالجة آثار الماضى والإنطلاق لتحقيـق طموحات هذا المستقبل .. وهو أمر يحتاج إلى الإستمرار فى الاهتمام بقـضية التغيير من حيث أن التغيير قضية مستمرة تستمر باستمرار الحياة .

المصادر - والمراجع

التغير الإجتماعى والإتجاه إلى المستقبل
الحالة المصرية نموذجا

(١) Giovani Busino " Critique de savoir Sociologique, Ed.p.U.F, Paris, ١٩٩٣, p.١٢٥،١٤٣،١٥٧.

(٢) R.A. Nisbet "The Sociological Traditions, New York, Basic Books, الترجمة الفرنسية

La Tradition sociologique, Paris, ١٩٨٤. F.paul levy.

Ala foundation de la sociologie:

L'I deologie primitiviste, in L'hamme, xxvi (١-٢) n-٩٧-٩٨, Janv- Juin ١٩٨٦,p٢٦٩-٢٨٦.

(٣) Pew Research Center مركز بيو للأبحاث

صدر هذا التقرير عن هذا المركز تحت عنوان US. Wins No Friends, April ٢٠١١.

(٤) ENCYCLOPEDIE DE LA SOCIOLOeiE LAROUSSE, Librairie la Rousse, PARis, ١٩٧٥, P. ٤٩٤, ٥٠٧, ٥١٩.

(٥) OP.cit,

(٦) Guy Ro- cher "La changment Sociale, Ed, P.U.F, ١٩٦٩, p. ٣٨،٣٩٥٩،١١١,

(٧) Op.cit,.

(٨) Francois chazel, Sociologie Politique, Ed. Armand Colin,

PARis, ١٩٧٨, Paris

وانظر أيضا لنفس المؤلف

(٨) Mati Dogan, Robertpahre,innovation dans les sciences socials, Ed. P.U.F, PARis,

1991, p. 243 et suiv.

(٩) المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المؤتمر السنوى الخامس ، " ٢ – ٢٣ إبريل ٢٠٠٣ " عن التغير الاجتماعى فى المجتمع المصرى خلال خمسين عاما . المجلد الأول والثانى ، القاهرة ٢٠٠٣.

(١٠) نعوم تشومسكى " أوهام الشرق الأوسط ، تعريب شيرين فهمى ، مكتبة الشروق الدولية
القاهرة ، ٤ – ٢ ص ٨٧ ، ٨٨ ، ٨٩ وأنظر ايضا:

(١١) الأيدلوجيات السياسية "مجموعة من المؤلفين الباحثين – ترجمة عباس على
الهيئة العامة السورية للكتاب / دمشق ، ٢٠٠٩ ، الفصل الخامس
١٤٩ – ١٧٨ ، السابع ٢٢٨ – ٢٦٤وأنظر ايضا:
شوقى جلال: الفكر العربى وسوسيولوجيا الفشل ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٢
ص ١٢٣ ، ١٣٧، ١٦٩

(١٢) عبدالفتاح صبحى وحيده ، فى أصول المسالة المصرية ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ط ١٩٥.

(١٣) جلال أمين ، ماذا حدث للمصريين ، تطور المجتمع المصرى فى نصف قرن ١٩٤٥ – ١٩٩٥ ، دار الشروق ، القاهرة ط ٦ ، مايو ٢٠٠٨ ، ص ٩ ، ١٣٧ ، ١٧٧

(١٤) هانى عياد : جيل الألفية الثالثة من اين وإلى اين ؟ فى أحوال مصرية ، العدد الثامن عشر ، خريف ٢٠٠٢ ، ص ٣٥ – ٤٠

(١٥) جودة عبدالخالق ، سلطان أبو على "الاقتصاد الحر .. الى أين يقودنا ن فى القدوة والمسئولية فى المجتمع ، مجموعة من المؤلفين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ص ٩٧ – ١١٥.

(١٦) إبراهيم البدوى ، سمير المقدسى " محرران " تفسير العجز الديمقراطى فى الوطن العربى "– ترجمة حسن عبدالله بدر ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠١١ .

وانظر أيضا:
عماد عبداللطيف ، لماذا يصفق المصريون ، دار العين ، القاهرة ٢٠١٠.
أحمد شهاب ، الحداثة المغلوبة ، دار التنوير للطباعة والنشر ، بيروت ، ٢٠١١

(١٧) كمبرلى آن اليوت "محرر" الفساد والاقتصاد العالمى ، ترجمة محمد جمال إمام ، مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٥٠ ، ٩١ ، ١٢١.

(١٨) خضر ابو قورة " الشخصية الوطنية وتيه العولمة " ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، المؤتمر السنوى الثانى عشر " الشخصية المصرية ، مايو ٢٠١٠ ، القاهرة .

المدخل الثقافى فى مواجهة آثار ثقافة العولمة وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية

(١) تقرير مجموعة العمل ، الثقافة والهوية الثقافية ، إعداد ، عثمان فراج ، فى مجلة النيل ، (د٠ث) ص ص ٢٨ -٣١ .

(٢) عبد المنعم الصاوى ، التخطيط فى المجال الثقافى ، مذكرة خارجية ٣٦٤ ، معهد التخطيط القومى ، ١٩٦٣ ، ص ص ٣ – ٥ .

(٣) خضر عبد العظيم أبو قورة ، ثقافة التنمية ، فى سيمنار معهد التخطيط القومى لعام ٢٠٠٢ /٢٠٠٣ ، ص ص ٢٧ – ٢٨ .

(٤) أنظر كلا من :

- رونالد روبرتسون ، العولمة ، النظرية الاجتماعية والثقافية الكونية ، ترجمة ، أحمد محمود ، أنور أمين ، المجلس الأعلى للثقفاة ، مصر ، ١٩٨٨ .
- جون توميلسون ، العولمة والثقافة ، ترجمة ، إيهاب عبد الرحيم محمد ، الكويت ، عالم المعرفة ، العدد ٣٥٤ ، ٢٠٠٨ .

(٥) مصطفى عمر التير ، الثقافة العربية والغزو الثقافى ، صراع وجود ، مجلة شئون عربية ، العدد ٨٥ ، ١٩٩٦ ، ص ٤٨ .

(٦) محمد عزت عبد الموجود ، الجودة النوعية فى التعليم ، قضية حاكمة وفريضة غائبة ، فى بناء تنمية القدرات البشرية ،، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية رقم ١٧٤ ، معهد التخطيط القومى ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٧-٩ .

(٧) عبد الله عبد الدايم ، دور التربية والثقافة فى بناء حضارة إنسانية جديدة ، الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الحضارات أو تفاعلها ، دار الطليعة ، بيروت ، ١٩٩٧ .

(٨) المرجع السابق.

(٩) محمد الهادى عفيفى ، التربية والتغير الثقافى ، ط٣ ، الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٧٠ – ص ٣٧ ، عبد الله عبد الدايم ، العرب والعالم بين صدام الحضارات ، وحوار الثقافات ، المستقبل العربى ، العدد ٢٠٣ ، ١٩٩٦ ص ٢٦

(١٠) إسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة ، الرأسمالية فى مرحلة الإمبريالية ، الطريق ، العدد ٤ ، ١٩٩٨ ، ص ص ٤٦ – ٤٧ ، ولمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى :

- جلال أمين ، العولمة ، القاهرة ، دار المعارف ، ط٢ ، ١٩٩٨ .
- السيد ياسين ، العولمة والطريق الثالث ، ميريت للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- حازم الببلاوى ، النظام الاقتصادى الدولى المعاصر ، عالم المعرفة ، الكويت ، ٢٠٠٠ .
- رمزى ذكى ، العولمة المالية ، الاقتصاد السياسى لرأس المال الدولى ، القاهرة ، دار المستقبل العربى ، ١٩٩٩ .

(١١) محمد محفوظ ، التنوع الثقافى ، رؤية متغيرة ، جريدة الرياض ، العدد ١٣٥٤٨ ، ٢٠٠٥ ، ص ٢٦ .

(١٢) حسن حنفى ، العولمة بين الحقيقة والوهم ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩١ ص ٢٨ – عبد الجليل الوالى ، العولمة بين الإختيار والرفض ، المستقبل العربى ، العدد (١) ، ٢٠٠٠ ، ص ص ٥٣ – ٦٧ .

(١٣) المرجع السابق .

(١٤) المرجع نفسه .

(١٥) أحمد مجدى حجازى ، الثقافة العربية فى زمن العولمة ، دار قباء ، ٢٠٠١ ، ص ص ٢٧ – ٢٩ .

(١٦) المرجع نفسه .

(١٧) برهان غليون ، سمير أمين ، ثقافة العولمة ، وعولمة الثقافة ، بيروت ، دار الفكر ، ١٩٩٩ ، ص٢٥ .

(١٨) أحمد مجدى حجازى ، مرجع سابق .
برهان غليون ، وسمير أمين ، مرجع سابق .

(١٩) حسن حنفى ، العولمة بين الحقيقة والوهم ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢٠) حليم بركات ، المجتمع العربى فى القرن العشرين ، بحث فى تغير الأحوال والعلاقات ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٦٧ .

(٢١) المرجع السابق .

(٢٢) عبد العزيز الرفاعى ، الطابع القومى للشخصية المصرية ، بين الإيجابية والسلبية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١ .

(٢٣) المرجع السابق .

(٢٤) يجب التنويه عن دور مركز البحوث الاجتماعية والجنائية ككيانات ساعدت فى إستمرارية البحث العلمى حول رصد التغيرات فى الشخصية المصرية ، ورصد التغيرات السلبية على وجه الخصوص .

(٢٥) كشف دراسة صادرة عن المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، أن ثمة سمات سلبية ، إجتاحت الشخصية المصرية مؤخراً ، أبرزها السلبية ، والفهلوة ، وهى قيم جديدة أفرزها الواقع الاجتماعى ، وواقع ثقافة العولمة .

(٢٦) ذكى نجيب محمود ، قيم من التراث ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

(٢٧) لمزيد من التفصيل يرجى الرجوع إلى ورشة البحوث التى عقدت بمركز المعلومات وإتخاذ القرار بمجلس الوزراء فى ٣٠ يناير ٢٠٠٨ بعنوان منظومة القيم الإيجابية الدافعة للتقدم .

(٢٨) حامد عمار ، فى بناء البشر ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٨٥ .

(٢٩) بحوث وورشة بحوث مجلس الوزراء .

(٣٠) محمد نبيل نوفل ، رؤى المستقبل ، المجتمع والتعليم فى القرن العشرين .

(٣١) ناصر عقل ، التعليم ونظرياته ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ديسمبر ١٩٧٧ .

(٣٢) محمد نبيل نوفل ، مرجع سابق .

المشاركة والشراكة الدولية والتغيير
المراجع العلمية

١- عبدالهادى الجوهرى ، وفاء عبدالله ، محمود عودة ، صلاح منسى "المشاركة الشعبية فى التنمية الريفية" ، جهاز بناء وتنمية القرية المصرية، المركز القومى أول أكتوبر ١٩٩٤ القاهرة.

٢- أشرف حسونة " دور الإدارة فى التنمية الاجتماعية " ، المركز التجريبى لتقويم المشروعات الاجتماعية ، مذكرة رقم ٣٥ ص ص ٤ - ١١ ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٧٦ ، القاهرة.

٣- حسين الجمال ، "الأبعاد الاجتماعية لاستراتيجية التنمية الشاملة لمجتمع جنوب الوادى" ، مؤتمر جنوب الوادى وآفاق المستقبل ، معهد التخطيط القومى ، نوفمبر ١٩٩٨ ، القاهرة.

٤- إجلال راتب العقيلى وآخرون ، التعاون الاقتصادى المصرى الدولى ، "دراسة بعض حالات الشراكة ، مذكرة خارجية تحت النشر ، يناير ٢٠١٠.

٥- فادية عبدالسلام : مسح أولى فى أدبيات الشراكة الأورومتوسطية" ، مذكرة خارجية ، معهد التخطيط القومى ٢٠٠٠.

٦- وفاء أحمد عبدالله ، " المشاركة الشعبية وعلاقتها بالتخطيط والتنمية " ، المجلة القومية الاجتماعية ، الأعداد ١ ، ٢ ،٣ يناير - مايو ، المجلد رقم ٣٠ سبتمبر ١٩٨٣ ، القاهرة .

٧- أمانى قنديل ، " المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية"، " المجتمع المدنى عبر القومى أطروحة جديدة " ، قضايا وآراء جريدة الأهرام ٢٠٠١/٢/١٢ ، القاهرة.

٨- وفاء أحمد عبدالله ، المشاركة الشعبية والشراكة الدولية وعولمة بعض قضاياالتنمية الاجتماعية وتصورات جديدة لبعض جوانب العملية التخطيطية فى التنمية الاجتماعية ، مذكرة خارجية رقم ١٥٠ ، معهد التخطيط القومى ٢٠٠١.

٩- شباب مصر بناة مستقبلنا ، "إستخدام المسوح والاستبيانات لمعرفة أوضاع الشباب فى مصر" ، إفادة صحيفة مصر تقرير التنمية البشرية ، UNDP، ص ٢ ٢٠١٠.

١٠- سعيد اللاوندى ، "دور الدولة أصبح حمائيا وإلغاؤه يؤدى على فوضى عالمية ، كتاب العولمة المتوحشة ، جريدة الأهرام /تحقيقات وتقارير خارجية ص ٦ ، ٨ مارس ٢٠٠١ ، القاهرة .

١١- إجلال راتب العقيلى ، آليات تفعيل المشاركة (اللامركزية – اللامركزية الماديـــة) ، مذكرة خارجية رقم ١٦٤١ يوليو ٢٠١٠ ، القاهرة .

١- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى ٢٠٠٩ .
الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، موقع الجهاز على شبكة الإنترنت على الإنترنت.

٢- زينات طبالة ، سوق الخدمات التعليمية ، تحليل خصائص ومتغيرات السوق المصرى ، الجزء الثانى ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ١٨٤ ، معهد التخطيط القومى ، يناير ٢٠٠٥

٣- هبة حندوسة وآخرون ، تقرير التحديات التنموية الرئيسية التى تواجه مصر ، للعرض على مجلس الوزراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، مسودة غير منشورة ، ٢٠١٠ .

٤- تقارير التنمية البشرية .. مصر ، معهد التخطيط القومى وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، أعداد مختلفة .

٥- زينات طبالة وآخرون ، الشركة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر ، سلسة قضايا التخطيط والتنمية رقم ٢١٨ ، معهد التخطيط القومى ، فبراير ٢٠١٠ .

٦- وزارة التعليم العالى ، ج.م.ع، ومركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء .

٧- زينات طبالة ، تقييم أثر منظومة التعليم والتدريب على البيئة المحيطة بالإنتماء فى مصر ، ورقة خلفية للتقرير الاقتصادى ، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لمعهد التخطيط القومى ، ديسمبر ٢٠٠٩.

٨- وزارة التنمية الإدارية ، مشروع تطوير الخدمات الحكومية ، التقرير السنوى ٢٠٠٩ .

(١) جمعية التنمية الصحية والبيئية ، برنامج السياسات والنظم الصحية ، تقرير عن المؤتمر العام الرابع : بإتجاه التأمين الصحى الاجتماعى الشامل – قضايا أساسية – التحديات الآنيه والمستقبلية ، ٢٠٠٣ ، ص٢ ، ص٥٢ .

(٢) حركة صحة الشعوب ، ميثاق الشعوب من أجل الصحة ، ٢٠٠٠ ، ص ١٠ .

(٣) منظمة الصحة العالمية ، تأثير الأزمات العالمية على الصحة : المال والمناخ والجراثيم ، المنتدى (٢٣) بشأن القضايا العالمية ، ٢٠٠٩ ، ص ٢ . www.phmovement.org.

(٤) جمعية التنمية الصحية والبيئية ، برنامج السياسات والنظم الصحية ، المؤتمر العام الرابع : بإتجاه التأمين الصحى الاجتماعى الشامل – قضايا أساسية – التحديات الآنية – آليات العمل ، يناير ٢٠٠٣ ، ص١ .

(٥) حركة صحة الشعوب ، مرجع سبق ذكره ، ص ٤ ، ص ١٠ .

(٦) منظمة الصحة العالمية – المكتب الأقليمى لشرق المتوسط ، تحقيق العدالة الصحية من الأسباب الجذرية إلى النتائج العادلة ، اللجنة المعنية بالمحددات الصحية ، ٢٠٠٧ ، ص ١ .

(٧) المنظمة المصضرية لحقوق الإنسان ، حالة حقوق الإنسان فى مصر – ثامناً : الحقوق الإقتصادية والاجتماعية ، التقرير السنوى ، ٢٠٠٣ . ٢٠٠٣. www.eohr.org/ar/annual/index .

(٨) علاء شكر الله ، الحالة الصحية والخدمات الصحية فى مصر – رؤية تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية – مقدمة عن التطور التاريخى للرعاية الصحية فى مصر ، جمعية التنمية الصحية والبيئية – برنامج السياسات والنظم الصحية ، ٢٠٠٥ ، ص ٤ – ٨ .

(٩) نجوى خلاف ، الحالة الصحية والخدمات الصحية فى مصر – رؤية تحليلية للوضع الراهن ورؤى مستقبلية – إستراتيجيات وسياسات الرعاية الصحية ، جمعية التنمية الصحية والبيئية – برنامج السياسات والنظم الصحية ، ٢٠٠٥ ، ص ص ٦٢ – ٦٣ .

(١٠) إبراهيم العيسوى ، الإقتصاد المصرى فى ثلاثين عاماً – تحليل التطورات الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية مع تصور لنموذج تنموى بديل ، منتدى العالم

الثالث – القاهرة – مشروع مصر ٢٠٢٠ – مشروع مكتبة مصر ٢٠٢٠ ، الكتاب رقم (٢٣) ، المكتبة الأكاديمية ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٧٣ .

(١١) الزناتى ومشاركوه ، مسح دراسة عناصر تقديم الخدمة الصحية فى مصر ، وزارة الصحة والسكان ، ٢٠٠٤ ، ص ١٩ .

(١٢) نجوى خلاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٥ .

(١٣) مكتب الأسكندرية – بيت السنارى القاهرة ، ندوة مستقبل الخدمات الصحية فى مصر بعد ثورة ٢٥ يناير – سلسلة ندوات " مصر – حوارات المستقبل " ، مارس ٢٠١١ .

(١٤) www.mic.gov.eg/news-cont.asp?nid=٥٧٥

(١٥) بلقاسم صبرى ، الدور الإستراتيجى لوزارات الصحة فى تطوير النظم الصحية وتحسين أدائها ، مؤتمر الإتجاهات الحديثة فى إدارة المستشفيات الخاصة والحكومية فى الوطن العربى ، منظمة الصحة العالمية ، ٢٠٠٢ ، ص ٧ .

(١٦) منظمة الصحة العالمية ، اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط ، إعتماد المستشفيات ومؤسسات التعليم الطبى – التحديات والتوجهات المستقبلية ، الدوره (٥٠) ، ٢٠٠٣ .

www.emro-who.int/rc٥٠/Arabic/Doc Tech١.hlm.

(١٧) إبراهيم جميل بدران ، قضية المنظومة العربية الصحية والغذائية ، مؤتمر العولمة وآثارها على التنمية والخدمات الصحية فى الدول الإسلامية ، الكويت ، ٢٠٠٢ .

(١٨) الزناتى ومشاركوه ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١٣ – ١٤ .

(١٩) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية – مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٠ .

(٢٠) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ص ١١٦–١١٧ .

(٢١) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية – مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥١ .

(٢٢) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية – مصر ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٨٣ .

(٢٣) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥٢ ، ص ١٢٨ .

(٢٤) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية– مصر ، ٢٠٠٣ ، ص ١٥٢ .

(٢٥) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية – مصر ، ٢٠١٠ ، ص ٢٩٦ ، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٢٦) حالة حقوق الإنسان فى مصر ، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية – الحق فى التمتع بالصحة والرعاية الصحية ، التقرير السنوى ، ٢٠٠٣ .

(٢٧) منظمة الصحة العالمية ، المبادرات الصحية المبنية على مشاركة المجتمع فى إقليم شرق المتوسط ، ٢٠٠٣ .

(٢٨) هاجر على محمود ، فاطمة الزهراء محمد ، الصحة فى مصر – حق مهدد بالضياع – ورقة مقدمة فى إطار مشروع صوت المواطن – ماعت للدراسات الحقوقية والدستورية ، ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان .
www.maat-law.org
www.maatpeace.org

(٢٩) معهد التخطيط القومى ، تقرير التنمية البشرية – مصر – ٢٠١٠ ، ص ٢٦٩ ، ص ص ٢٧٤ – ٢٧٥ .

(٣٠) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١٩ ، ص ١٣٣ ، ص ١٣٩ .

(٣١) فاطمة الزناتى ، آن واى ، المرجع السابق ، ص ٢٧٨ .

(٣٢) عبد الفتاح الجبالى ، علاء غنام ، إشكاليات الإنفاق الصحى فى مصر – برنامج الصحة وحقوق الإنسان ، ٢٠٠٩ ، ص ٣٢ .

(٣٣) منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمى لشرق المتوسط ، المناقشة التقنية حول التوجهات الإستراتيجية لتحسين تمويل الرعاية الصحية فى إقليم شرق المتوسط – التحرك بإتجاه التغطية الشاملة ٢٠١١ – ٢٠٠٩ ، الدورة (٥٧) البند (٣) من جدول الأعمال ، ٢٠١٠ ، ص ٣ .

(٣٤) منظمة الصحة العالمية ، التقرير الخاص بالصحة فى العالم – تمويل النظم الصحية – السبيل إلى التغطية الشاملة ، ملخص تنفيذى ، ٢٠١٠ ، ص ص ٤–١٠ .

(٣٥) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء – الكتاب الإحصائى – ٢٠٠٩ .
www.copmas.gov.eg.

(٣٦) منظمة الصحة العالمية ، الإحصاءات الصحية العالمية ، ٢٠٠٩ ، ص ص ١١٠–١١٧ .

(٣٧) إبراهيم العيسوى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣٧٥ .

(٣٨) مجلس الوزراء – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، مركز العقد الاجتماعى – وحدة البحوث والمتابعة والحوكمة ، مبادرة الحكومة المصرية لتنمية الألف

قرية الأكثر فقراً – مابين الفقر والأحوال المعيشية الهشة – نتائج المسح الأساسى لقرى المرحلة الأولى ، ٢٠١٠ ، ص ٨ .

(٣٩) مجلس الوزراء ، مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار ، أوضاع الفقراء فى مصر ، تقارير شهرية ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .

(٤٠) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٧٣ ، ص ٢٧٦ ، ص ٢٧٩ .

(٤١) نجوى خلاف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٠ ، ص ٣٨ .

(٤٢) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٢٧ ، ص ٢٣٦ ، ص ٢٣٥ ، ص ٢٦٢ ، ص ١٥٣ ، ص ص ١٥٦ – ١٥٧ .

(٤٣) منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمى لشرق المتوسط ، المناقشة التقنية حول التوجهات الإستراتيجية لتحسين تمويل الرعاية الصحية فى إقليم شرق المتوسط – التحرك بإتجاه التغطية الشاملة ٢٠٠١ – ٢٠١٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ٣ .

(٤٤) منظمة الصحة العالمية ، المكتب الإقليمى لشرق المتوسط ، تحقيق العدالة الصحية من الأسباب الجذرية إلى النتائج العادلة ، اللجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة ، ٢٠٠٧ ، ص ٣٢ .

(٤٥) دوروثى بورتر (ترجمة معين روميه) ، الطب الاجتماعى : نشأته وتطوره ، ٢٠٠٦ .

www.plomedicine.org.

(٤٦) منظمة الصحة العالمية ، تأثير الأزمات العالمية على الصحة : المال والمناخ والجراثيم ، مرجع سبق ذكره.

(٤٧) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) ، الأمن الغذائى والتغذوى على نطاق الأسره ، المؤتمر الإقليمى (٢٥) للشرق الأدنى ، لبنان ، ٢٠٠٠ .

(٤٨) هبه الليثى ، دينا أرما نيوس وآخرون ، نشره مرصد عدالة التنمية ، مركز العقد الإجتماعى – مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار – مجلس الوزراء ، العدد الأول ، ديسمبر ٢٠١٠ ، ص ٧ .

(٤٩) فاطمة الزناتى ، آن واى ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٩١ ، ص ١٩٣ ، ص ١٩٥ .

(٥٠) منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونسيف) ، دراسة فقر الأطفال والتفاوتات فى مستوى معيشتهم فى مصر – بناء البنية الأساسية الاجتماعية لمستقبل مصر –

الدراسة العالمية عن فقر الأطفال والتفاوتات فى مستوى معيـــشتهم ، ص ص ٩-١٥ ، ص ١٣ .

(٥١) البنك الدولى ، الصحة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
www.worldbank.org.

(٥٢) سمية متولى ، تطوير نظم الرعاية الصحية ، مجلة آفاق التنمية ، العدد الأول ، ديسمبر ٢٠٠٩ ، ص ١٣ .

(١) عبد الوهاب نصر ، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات فى بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة ، الدار الجامعية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ١٥ .

(٢) احمد صقر عاشور ، إصلاح حوكمة التنمية فى مصر ، مركز العقد الإجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٥ .

(٣) http://www.worldbank/governance.Accessd.٢٠٠٩

(٤) زينب إسماعيل شهاب ، إطار مقترح لتأثير تطبيق إستراتيجية حوكمة الشركات كمدخل لتحقيق التميز فى الأداء التنافسى ، دراسة تطبيقية على قطاع شركات الدواء فى مصر ، بحث مقدم للحصول على درجة الفلسفة فى إدارة الأعمال ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ٢٠١٠ ، ص ص ١١٤-١١٥ .

(٥) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ١٧ .

(٦) سعد طه علام ، التنمية والمجتمع ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ١٠٠ – ١٠١ .

(٧) تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠٠٨ ، العقد الإجتماعى فى مصر ودور المجتمع المدنى ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨

(٨) المرجع السابق ، ص ص ٥-٦ .

(٩) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ص ٤٢ – ٤٥ .

(١٠) تقرير التنمية البشرية ، شباب مصر : بناة مستقبلنا ٢٠١٠ ، البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومى ، مصر ٢٠١٠ ، ص ص ١٣٢-١٣٣ .

(١١) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، صص ٣١-٣٢ ،

(١٢) التنمية فى محافظات مصر ، معهد التخطيط القومى ، القاهرة ، ٢٠٠٨ ، ص ٨ .

(١٣) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٨-٣٠ .

(١٤) حسين محمود حسن ، الإطار القانونى والمؤسسى لمكافحة الفساد الإدارى فى مصر ، مركز العقد الإجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ١٠ .

(١٥) التقارير الأول والثانى للجنة الشفافية والنزاهة. http://www.adgov.eg

(١٦) منى سالم وآخرون ، ما بين الفساد والحكم الرشيد ، مركز العقد الإجتماعى ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ص ٨-٩ .

(١٧) أحمد صقر عاشور ، مرجع سبق ذكره ، ص ٦٦ .

(١٨) المرجع السابق ، ص ٦٧ .

(١٩) شبكة الإعلام العربية moheet.com

(٢٠) حسام بدراوى وآخرين ، الشفافية ومحاربة الفساد فى قطاع الصحة ، منتدى الإصلاح العربى ، مكتبة الإسكندرية ، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣ .

فهرس المحتويات

	الصفحة
الفصل الأول : الجانب النظرى للدراسة	١
القضية الأولى: التغير الاجتماعى والإتجاه إلى المستقبل الحالة المصرية نموذجا"	٢
أولا : فى المدخل: قضايا فى المركز- تفكيك الظاهرة	٢
ثانيا: إشكاليـــة الظاهرة وبعض سماتهـــا فى التراث السوسيولوجى	٦
ثالثا : ماذا عن إشكالية ظاهرة التغيـر فى المجتمـع المصـــــرى وسبل الإتجاه للمستقبل.	١١
رابعا: التغير الذى أحدث إنفراجـا فى البـناء الاجتمـــاعى المسدود نذر التغير – اللحظة التاريخية ودلالاتها .	١٥
خامسا: معـالم الطـــريق إلى المستقبل	١٨
سادسا : بعض الحصاد	٢٢
القضية الثانية:"رأس المال الذهنى المصرى بين مطرقة العولمة وسندان سياسات التعولم"	٢٦
(القسم الأول) العولمة (الكوكبية – الكوننة) :	٢٧
(أولا) ضيق الفجوة الزمنية بين الاكتشاف العلمى وتطبيقه صناعيا.	٢٧
(ثانيا) الإنتقال من التقنى الآلى إلى التقنى الرقمى.	٢٨
(ثالثا) المشاركة فى الملفات وفى المعلومات وفى المعلوماتية.	٢٨
(رابعا) الإتصال بديلاً عن الإنتقال.	٢٩
(خامسا) التبادل عن بعد	٢٩
(سادسا) الحرب عن بُعد.	٣٠
(سابعا) تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بُعد .	٣٠
(ثامنا) الثورة البيولوجية والخلايا الجينية والتطويع الوراثى.	٣١
(تاسعا) الإستعمار الجينى لدول العالم الثالث .	٣٢
(عاشرا) إحلال التخليقى محل الطبيعى من مواد .	٣٣

(حادى عشر) تصغير الأشياء وطباعتها ونسخها وإستنساخها. ٣٣
(ثانى عشر) الفكر المبدع أولى بالحماية . ٣٣
(ثالث عشر) العالم قرية واحدة معلوماتياً وإتصالياً وإستثماريا. ٣٤
(رابع عشر) تعدى الجنسيات بعد تعدد الجنسيات أعمالاً. ٣٤

(القسم الثانى) منظومة إدارة العولمة: ٣٦
(أولا) الـــدول الصناعية السبع رأس منظومة إدارة الاقتصاد العالمى. ٣٦
(ثانيا) تنامى نفوذ الشركات متعدية الجنسيات . ٣٦
(ثالثا) التجارة الإلكترونية بديلاً عن التجارة الورقية . ٣٦
(رابعا) التجارة الإلكترونية ثورة غيرت أوجه الاقتصاد والمجتمع والسياسة . ٣٨

(القسم الثالث) مخاطر العولمة (مخاطر: الكوكبية – الكوننة). ٣٩
(أولا) الإنكشاف المعلوماتى. ٣٩
(ثانيا) حروب الجينات والخلط بين الأجناس. ٣٩
(ثالثا) فقدان السلالات النباتية لإنتاجيتها نتيجة إستثارة الوعى الهجنى والتنوع البيولوجى للمحاصيل الزراعية الرئيسية. ٤٠
(رابعا) إستلاب المـــنوعات البيولوجية للمحاصيل وإيداعها ببنوك الجينات. ٤١
(خامسا) فقدان الآلية السياسية لإثبات الحقـــوق فى الأصـــــول الوراثية النباتية فى ظل إتفاقية الجات. ٤١
(سادسا) فقدان الآلية القانونية لإثبـــات الحقوق فى الأصـــــول الوراثية. ٤٢
(سابعا) مخاطـــر عـــولمـــــة الاقتصـــــاد المصـــــرى . ٤٢
(ثامنا) التناقض بين الإندماجات الاقتصادية المحلية والإقليميـــة والعالمية. ٤٥
(تاسعا) إستعمار قديم فى ثوب جديد الرقمنة خيوطه. ٤٧
(عاشرا) تقنين وشرعنة معولمة الهيمنة الإستعمارية. ٤٧
(حادى عشر) توسيد وتأسيد سياسى هش ووأد الأعمدة المؤسسية للمجتمع السياسى . ٤٨

(القسم الرابع) تسييل رأس المال الاقتصادى المصرى (السبب): ٤٩
(أولا) إعادة بناء البنية التحتية والفوقية المصرية خلال حقبتـــى الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم. ٤٩
(ثانيا) تبنى برنامج لإصلاح السياسات القطاعية ظـــاهره التحرير وباطنه الإنزلاق إلى مثالب النمو بلا تنمية . ٤٩
(ثالثا) تطبيق برنامج للخصخصة غابت عنه المعايير العادلة عند التقييم وفى الإجراءات وفى تحديد القيمة. ٥٠
(رابعا) تعويم الجنيه المصرى فى بداية عام ٢٠٠٣ أدى إلى إغراقه فى ظلمات التدنى. ٥١
(خامسا) تمويل مباح لأصحاب الحظوة الذين تثاقلوا فى السداد وتدللوا عند التسوية لدى التعثر المصطنع بعضه. ٥٢
(سادسا) أكثر من ستة عشر الف فدان تم تخصيصها لنفر قليل من المستثمرين بالأمر المباشر . ٥٣
(سابعا) أراضى مخصصة لحل أزمة الإسكان تذهب سعيا منكورا غير مشكورالى سبعة من رجال الأعمال. ٥٤
(ثامنا) الإطاحة بالمحاصيل الإستراتيجية من التركيبة المحصولية. ٥٤
(تاسعا) لفظ الصناعات الإستراتيجية من المنظومة الصناعية المصرية. ٥٦
(عاشرا) تجريف تنموى للإقتصاد العينى إحيازا للإقتصاد المالى النقدى المضارب. ٥٧

(القسم الخامس) تسييل رأس المال الاجتماعى المصرى (السبب): ٥٩
(أولا) تدمير الأسرة عناصرا وأوصالاً. ٥٩
(ثانيا) تفكيك منظومة القيم والمعايير والمعـــانى عمدا مـــع سبق الإصرار والترصد. ٥٩
(ثالثا) إبلاء النسيج الثقافى والاجتماعى : ٦١

(القسم السادس) هشاشة رأس المال الذهنى (الأثر): ٦٨
(أولا) التدين بالتمنى والتحلى دون أن يقر شيئا فـــــى القلب أو يَصدُقّه العمل . ٦٨

(ثانيا) التعامل بالحيلة والتحايل دون نفس لوامة. ٦٨
(ثالثا) طفو وسيادة الغث وإتطواء وإنحسار وإغراق الثمين. ٦٩
(رابعا) تعطيش الأرض والبشر والزروع والضروع . ٧٠
(خامسا) تجويع البشر والضروع . ٧١
(سادسا) إشاعة الأوهام بالأرقام سترا لفظاظة وفظاعة رباعيات الجهل والمرض والفاقة والبطالة. ٧٣
الخلاصة :
رأس المال الذهنى المصرى فى محنة ، فما الحل ؟ ٧٤
القضية الثالثة: "المدخل الثقافى فى مواجهة آثار العولمة ، وتنمية الطابع القومى للشخصية المصرية" ٧٧
مقدمة
أولا : ماهية الثقافة
ثانيا : ثقافة العولمة وانعكاساتها على الواقع الاجتماعى :"الأسرة نموذجا" ٨٥
ثالثا : تنمية الطابع القومى للشخصية المصرية. ٩٢
رابعا : تصور إستراتيجى مقترح للتخطيط الثقافى كمدخل رئيسى فى سلبيات ثقافة العولمة ، وتنمية الطابع القيمى للشخصية المصرية . ١٠٠
القضية الرابعة :"المشاركة الشعبية والشراكة الدولية والتغيير للتنمية فى إطار العولمة" ١٠٧
أولا: العولمة والتغيير ١١٠
١- فلسفة التنمية الشاملة والتغيير ١١٠
٢- أيدلوجية العولمة الاجتماعية والتغيير. ١١٣
ثانيا: الشراكـــة الدولية والمشاركة الشعبية والتغيير الاجتماعى فى إطار العولمة : المفاهيم – التعريفات – الآليات. ١١٥
١- الشراكة كأداة للتغيير فى العلاقات الاقتصادية الدولية فى إطار العولمة. ١١٦
٢- صور المشاركة الشعبية الدوافع والفوائد . ١١٩
٣- نظم المشاركة الشعبية فى ج.م.ع وآلياتها ١٢١
ثالثا: آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى عصر العولمة: ١٢٢

١- تعريف المجتمع المدنى. ١٢٣
٢- العولمة وإتساع النطاق الجغرافى لأنشطة المجتمع المدنى وتعدد آلياته لإحداث التغيير فى مجال التنمية الاجتماعية . ١٢٤
أ - المجتمع المدنى العالمى. ١٢٤
ب- المجتمع المدنى عبر القومى . ١٢٥
ج- المجتمع المدنى العالمى المنهجية والقضايا التى يتناولها. ١٢٦

رابعا: تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة وثورة ٢٥ يناير ٢٠١١. ١٢٩
١- منهجية اتخاذ القرارات ووضع السياسات. ١٢٩
٢- الأهداف غير المعلنة للشراكة الدولية. ١٣٠
٣- عنصر التمويل. ١٣١
٤- ثورة ٢٥ يناير وتعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير ١٣٢
٥- بنود جديدة لإطار تعريفات المشاركة الشعبية والشراكةالدولية اضافتها ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لإحداث التغيير فى ظل العولمة . ١٣٥
٦- تعريفات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير فى إطار العولمة. ١٣٦

خامسا: تعاظم دور الشراكة وتراجع دور الدولة لإحداث التغير فى اطار العولمة. ١٣٧

سادسا : مقترحات حول تطوير آليات المشاركة الشعبية والشراكة الدولية لإحداث التغيير الذى يرتضيه المجتمع القومى للتنمية فى إطار العولمة. ١٤١

الفصل الثانى : الجانب التطبيقى للدراسة ١٤٧

القضية الخامسة :"التغير الاجتماعى وقطاع التعليم " ١٤٨

مقدمة ١٤٩

المحور الأول : أثر تغير عدد السكان على تغير الطلب على خدمة التعليم . ١٥٠

المحور الثانى : أثر تغير القيم ... مفهوما وترتيبا ... على التغير من خدمة تعليمية تعظم الجدوى الاجتماعية إلى سوق لتقديم خدمة يحكمها المكسب والخسارة . ١٥٦

المحور الثالث : تغير مسئولية تقديم الخدمة التعليمية من الدولة بالدرجة الأولى إلى شراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى وظهور لغات متعددة أثرت على نسيج المجتمع : ١٦٠

- دور المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الأهلية فى قطاع التعليم.
- اللامركزية فى إدارة العملية التعليمية ودور مجالس الأمناء .
- الحوكمة والمشاركة المجتمعية .

المحور الرابع: التغير وقطاع التعليم وتحقيق المساواة بين أفراد المجتمع كأحد عناصر الحوكمة . ١٦٨

المحور الخامس : الإنفتاح على العالم واقتصاد المعرفة وأشكال جديدة للخدمة التعليمية. ١٧١

القضية السادسة: " التغير الاجتماعى "وقطاع الصحة" ١٧٩

مقدمة ١٨٠

أولا : العولمة والحق فى الصحة ١٨١

ثانيا :تغير النظم الصحية فى ظل التغيرات الاجتماعية. ١٨٣

ثالثا: حول النظام الصحى الحالى ١٨٧

رابعا : الهيئات التى لديها سلطة سن القوانين ورسم السياسة الصحية ١٩٠

خامسا :حول الإنفاق الصحى ١٩٥

سادسا :سوء التغذية ٢٠١

سابعا: أهم التوصيات		٢٠٦
القضية السابعة: الحوكمة : "الإدارة المجتمعية والحكم الرشيد"		٢٠٩
أولاً :	مفهوم الحوكمة وتطور نشأته.	٢١١
ثانياً :	شروط وخصائص الحوكمة.	٢١٢
ثالثاً :	منظومة الحوكمة:	٢١٣
-	مدخلات منظومة الحكومة:	٢١٤
-	عمليات منظومة الحوكمة :القيادة الرؤية الإستراتيجيـــة	٢١٦
-	الأطراف المعنية بالحوكمة (الدولة والمجتمع المدنـــى - القطاع الخاص - الشباب).	٢١٧
-	مخرجات منظومة الحوكمة (التنمية الاقتصادية - التنمية الإجتماعية - التنمية البشرية.	٢٢٣
-	قيم ومبادئ وأخلاقيات منظومة الحوكمة : النزاهة - الكفاءة - العدالة - والمساواة المشاركة - الشفافية - المساءلة.	٢٢٥
رابعاً :	الفساد والإستراتيجيات المضاده له	٢٢٧
-	تعريف الفساد - تأثيرات الفساد	٢٢٧
-	تأثيرات الفساد	٢٢٨
-	بعض صور الفساد فى قطاعى التعليم والصحة	٢٢٩
-	إستراتيجية مواجهة الفساد	٢٣٢
-	الخاتمة	٢٣٤
-	إستخلاص وتعقيب	٢٣٥
-	المراجع	٢٣٩

فهرس قضايا التخطيط والتنمية

م	العنوان	التاريخ
١	دراسة الهيكل الاقليمى للعمالة فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية	ديسمبر ١٩٧٧
٢		
٣	الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	أبريل ١٩٧٨
٤	دراسة تحليلية لمقومات التنمية الإقليمية بمنطقة جنوب مصر	يوليو ١٩٧٨
٥	دراسة اقتصادية فنية لأفاق صناعة الأسمدة والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربية حتى عام ١٩٨٥	أبريل ١٩٧٨
٦	التغذية والتنمية الزراعية فى البلاد العربية	أكتوبر ١٩٧٨
٧	تطوير التجارة وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسلبيات مواجهته (٦٩/١٩٧٠ – ١٩٧٥)	أكتوبر ١٩٧٨
٨	Improving the position of third world countries in the international cotton Economy,	June 1979
٩	دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ١٩٧٦)	أغسطس ١٩٧٩
١٠	حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرون	فبراير ١٩٨٠
١١	تطوير أساليب وضع الخطط الخمسية باستخدام نماذج البرمجة الرياضية فى جمهورية مصر العربية	مارس ١٩٨٠
١٢	دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠/٧١-١٩٧٨)	مارس ١٩٨٠
١٣	تقييم سياسات التجارة الخارجية والنقد الاجنبى وسبل ترشيدها	يوليو ١٩٨٠
١٤	التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثة أجزاء)	يوليو ١٩٨٠
١٥	A study on Development of Egyptian National fleet/	June 1985
١٦	الأنفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ – ١٩٧٩	ابريل ١٩٨١
١٧	الأبعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرى المصرية	يونيو ١٩٨١
١٨	الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعية (التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر	يوليو ١٩٨١
١٩	ترشيد الإدارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقدية الأجنبية	ديسمبر ١٩٨١
٢٠	الصناعات التحويلية فى المصرى. (ثلاثة أجزاء)	أبريل ١٩٨٢
٢١	التنمية الزراعية فى مصر (جزئين)	سبتمبر ١٩٨٢
٢٢	مشاكل إنتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها	أكتوبر ١٩٨٣

٢٣	دور القطاع الخاص فى التنمية	نوفمبر ١٩٨٣
٢٤	تطوير معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية وأثارها على السياسات الزراعية فى مصر	مارس ١٩٨٥
٢٥	البحيرات الشمالية بين الاستغلال النباتى والاستغلال السمكى	أكتوبر ١٩٨٥
٢٦	تقييم الاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا	أكتوبر ١٩٨٥
٢٧	سياسات وإمكانيات تخطيط الصادرات من السلع الزراعية	نوفمبر ١٩٨٥
٢٨	الأنفاق المستقبلية فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر	نوفمبر ١٩٨٥
٢٩	دراسة تمهيدية لاستكشاف أفاق الاستثمار الصناعى فى إطار التكامل بين مصر والسودان	نوفمبر ١٩٨٥
٣٠	دراسة تحليلية عن تطوير الاستثمار فى ج.م.ع مع الإشارة للطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومى	ديسمبر ١٩٨٥
٣١	دور المؤسسات الوطنية فى تنمية الأساليب الفنية للإنتاج فى مصر (جزئين)	ديسمبر ١٩٨٥
٣٢	حدود وإمكانات مساهمة ضريبية على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنة العامة للدولة واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى	يوليو ١٩٨٦
٣٣	التفاوتات الإقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق فياسها فى جمهورية مصر العربية	يوليو ١٩٨٦
٣٤	مدى إمكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من القمح	يوليو ١٩٨٦
٣٥	Integrated Methodology for Energy planning in Egypy.	Sep, 1986
٣٦	الملامح الرئيسية للطلب على تملك الاراضى الزراعية الجديدة والسياسات المتصلة باستصلاحها واستزراعها	نوفمبر ١٩٨٦
٣٧	دراسة بعنوان مشكلات صناعة الألبان فى مصر	مارس ١٩٨٨
٣٨	دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصرية	مارس ١٩٨٨
٣٩	تقدير الإيجار الاقتصادى للأراضى الزراعية لزراعة المحاصيل الزراعية الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ١٩٨٥/٨٠	مارس ١٩٨٨
٤٠	السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعية وآثارها الاقتصادية	يونيو ١٩٨٨
٤١	بحث الاستزراع السمكى فى مصر ومحددات تنميته	أكتوبر ١٩٨٨
٤٢	نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والإلغاء	أكتوبر ١٩٨٨

٤٣	دور الصناعات الصغيرة فى التنمية دراسة استطلاعية لدورها الاستيعاب العمالى	أكتوبر ١٩٨٨
٤٤	دراسة تحليلية لبعض المؤشرات المالية للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعة	أكتوبر ١٩٨٨
٤٥	الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	فبراير ١٩٨٩
٤٦	إمكانيات تطوير الضرائب العقارية لزيادة مساهمتها فى الإيرادات العامة للدول فى مصر	فبراير ١٩٨٩
٤٧	مدى إمكانية تحقيق ذاتى من السكر	سبتمبر ١٩٨٩
٤٨	دراسة تحليلية لاثار السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير وتنمية القطاع الزراعى	فبراير ١٩٩٠
٤٩	الإنتاجية والأجور والأسعار الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع إشارة خاصة للدراسات السابقة عن مصر	مارس ١٩٩٠
٥٠	المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحة للتنمية	مارس ١٩٩٠
٥١	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرية للمرحلة الأولى	مايو ١٩٩٠
٥٢	بحث صناعة السكر وإمكانية تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر ١٩٩٠
٥٣	بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر ١٩٩٠
٥٤	التخهطيط الاجتماعى والإنتاجية	أكتوبر ١٩٩٠
٥٥	مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الأراضى والمياه والطاقة	أكتوبر ١٩٩٠
٥٦	دراسات تطبيقية لبعض قضايا الإنتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٧	بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٨	بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر ١٩٩٠
٥٩	سياسات إصلاح ميزان المدفوعات المصرى(مرحلة ثانية	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١	الإمكانيات والأفاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الإنتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

٦٢	إمكانية التكامل الزراعى بين مجلس التعاون العربى	يناير ١٩٩١
٦٣	دور الصناديق العربية فى تمويل القطاع الزراعى	أبريل ١٩٩١
٦٤	بعض القطاعات الإنتاجية والخدميه بمحافظة مطروح(جزئين) الجزء الأول: القطاعات الإنتاجية	أكتوبر ١٩٩١
٦٥	مستقبل إنتاج الزيوت فى مصر	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الأول) الأسس والدراسات النظرية	أكتوبر ١٩٩١
٦٦	الإنتاجية فى الاقتصاد القومى المصرى وسبل تحسينها مع التركيز على قطاع الصناعة (الجزء الثانى) الدراسات التطبيقية	أكتوبر ١٩٩١
٦٧	خلفية ومضمون النظريات الاقتصادية الحالية والمتوقعة بشرق أوروبا. ومحددات انعكاساتها الشاملة على مستقبل التنمية فى مصر والعالم العربى	ديسمبر ١٩٩١
٦٨	ميكنة الأنشطة والخدمات فى مركز التوثيق والنشر	ديسمبر ١٩٩١
٦٩	إدارة الطاقة فى مصر فى ضوء أزمة الخليج وانعكاساتها جوليا وإقليميا ومحليا	يناير ١٩٩٢
٧٠	واقع آفاق التنمية فى محافظات الوادى الجديد	يناير ١٩٩٢
٧١	انعكاسات أزمة الخليج(١٩٩١/٩٠) على الاقتصاد المصرى	يناير ١٩٩٢
٧٢	الوضع الراهن والمستقبلى لاقتصاديات القطن المصرى	مايو ١٩٩٢
٧٣	خبرات التنمية فى الدول الأسيوية حديثة التصنيع وامكانية الاستفادة منها فى مصر	يوليو ١٩٩٢
٧٤	بعض قضايا تنمية الصادرات الصناعية المصرية	سبتمبر ١٩٩٢
٧٥	تطوير مناهج التخطيط وادارة التنمية فى الاقتصاد المصرى فى ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة	سبتمبر ١٩٩٢
٧٦	السياسات النقدية فى مصر خلال الثمانينات " المرحلة الاولى" ميكانيكية وفاعلية السياسة النقدية فى الجانب المالى والاقتصادى المصرى	سبتمبر ١٩٩٢
٧٧	التحرير الاقتصادى وقطاع الزراعة	يناير ١٩٩٣
٧٨	احتياجات المرحلة المقبلة للأقتصاد المصرى ونماذج التخطيط واقتراح بناء نموذج اقتصادى قومى نلتخطيط التأشيرى المرحلة الاولى	يناير ١٩٩٣
٧٩	يعض قضايا التصنيع فى مصر منظور تنموى تكنولوجى	مايو ١٩٩٣

٨٠	تقويم التعليم الاساسى فى مصر	مايو ١٩٩٣
٨١	الآثار المتوقعة لتحرير سوق النقد الاجنبى على بعض مكونات ميزان المدفوعات المصرى	مايو ١٩٩٣
٨٢	He Current development in the methodology and applications of operations research obstacles and prospects in developing countries	Nov 1993
٨٣	الآثار البيئية الزراعية	نوفمبر ١٩٩٣
٨٤	تقييم البرامج للنهوض بالإنتاجية الزراعية	ديسمبر ١٩٩٣
٨٥	اثر قيام السوق الأوربية المشتركة على مصر والمنطقة	يناير ١٩٩٤
٨٦	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى " المرحلة الاولى"	يونيو ١٩٩٤
٨٧	الكوارث الطبيعية وتخطيط الخدمات فى ج.م.ع (دراسة ميدانية عن زلزال أكتوبر ١٩٩٢ فى مدينة السلام)	سبتمبر ١٩٩٤
٨٨	تحرير القطاع الصناعى العام فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والعالمية	سبتمبر ١٩٩٤
٨٩	استشراف بعض الآثار المتوقعة لسياسة الإصلاح الاقتصادى بمصر (مجلدان)	سبتمبر ١٩٩٤
٩٠	واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره	نوفمبر ١٩٩٤
٩١	تجربة تشغيل الخريجين بالمشروعات الزراعية وافق تطويرها	ديسمبر ١٩٩٤
٩٢	دور الدولة فى القطاع الزراعى فى مرحلة التحرير الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٤
٩٣	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لتحرير القطاع الصناعى المصرى فى ظل الإصلاح الأقتصادى	يناير ١٩٩٥
٩٤	مشروع انشاء قاعدة بيانات الانشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثانية)	فبراير ١٩٩٥
٩٥	السياسات القطاعية فى ظل التكيف الهيكلى	أبريل ١٩٩٥
٩٦	الموازنة العامة للدولة فى ضوء سياسة الإصلاح الاقتصادى	يونية ١٩٩٥
٩٧	المستجدات العالمية (الجات وأوروبا الموحدة) وتأثيراتها على تدفقات رؤوس الأموال والعمالة والتجارة السلعية والخدمية (دراسة حالة مصر)	أغسطس ١٩٩٥
٩٨	تقييم البدائل الإجرائية لتوسع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام	يناير ١٩٩٦
٩٩	أثر التكتلات الأقتصادية الدولية على قطاع الزراعى	يناير ١٩٩٦
١٠٠	مشروع إنشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى (المرحلة الثالثة)	مايو ١٩٩٦

١٠١	دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الإنتاجية والخدمية بمحافظات الحدود	مايو ١٩٩٦
١٠٢	التعليم الثانوى فى مصر: واقعة ومشاكله واتجاهات تطويره	مايو ١٩٩٦
١٠٣	التنمية الريفية ومستقبل القرية المصرية: المتطلبات والسياسات	سبتمبر ١٩٩٦
١٠٤	دور المناطق الحرة فى تنمية الصادرات	أكتوبر ١٩٩٦
١٠٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة لأطراد التنمية (المرحلة الأولى)	نوفمبر ١٩٩٦
١٠٦	المنظمات غير الحكومية والتنمية فى مصر (دراسة حالات)	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٧	الابعاد البيئية المستدامة فى مصر	ديسمبر ١٩٩٦
١٠٨	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى: مصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	مارس ١٩٩٧
١٠٩	التغيرات الهيكلية فى مؤسسات التمويل الزراعى ومصادر ومستقبل التمويل الزراعى فى مصر	أغسطس ١٩٩٧
١١٠	ملامح الصناعة المصرية فى ظل العوامل الرئيسية المؤثرة فى مطلع القرن الحادى والعشرين	ديسمبر ١٩٩٧
١١١	آفاق التصنيع وتدعيم الأنشطة غير المزرعية من اجل تنمية ريفية مستدامة فى مصر	فبراير ١٩٩٨
١١٢	الزراعة المصرية والسياسية الزراعية فى اطار نظام السوق الحرة	فبراير ١٩٩٨
١١٣	الزراعة المصرية فى مواجهة القرن الواحد والعشرين	فبراير ١٩٩٨
١١٤	التعاون بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	مايو ١٩٩٨
١١٥	تطوير أساليب وقواعد المعلومات فى إدارة الأزمات المهددة بطـرد التنميـة (المرحلة الثالثة)	يونيو ١٩٩٨
١١٦	حول أهم التحديات الاجتماعية فى مواجهة القرن٢١	يونية ١٩٩٨
١١٧	محددات الطاقة الادخارية فى مصر دراسة نظرية وتطبيقية	يونية ١٩٩٨
١١٨	تصور حول تطوير نظام المعلومات الزراعية	يوليو ١٩٩٨
١١٩	التوقعات المستقبلية لإمكانيات الاستصلاح والاستزراع بجنوب الوادى	سبتمبر ١٩٩٨
١٢٠	استراتيجية استغلال البعد الحيزى فى مصر فى ظل الاصلاح الاقتصادى	ديسمبر ١٩٩٨
١٢١	حولت الى مذكرة خارجية رقم (١٦٠١)	ديسمبر ١٩٩٨

١٢٢	Artificial Neural Networks Usage For Underground Water storage & River Nile in Toshoku Area	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٣	بناء وتطبيق نموذج متعدد القطاعات للتخطيط التأشيرى فى مصر	ديسمبر ١٩٩٨
١٢٤	اقتصاديات القطاع السياحى فى مصر وانعكاساتها على الاقتصاد القومى	ديسمبر١٩٩٨
١٢٥	تحديات التنمية الراهنة فى بعض محافظات جنوب مصر	فبراير ١٩٩٩
١٢٦	الأفاق والإمكانيات التكنولوجية فى الزراعة المصرية	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٧	ادارة التجارة الخارجية فى ظل سياسات التحرير الاقتصادى	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٨	قواعد ونظم معلومات التفاوض فى المجالات المختلفة	سبتمبر ١٩٩٩
١٢٩	اتجاهات تطوير نموذج لاختيار السياسات الاقتصادية للاقتصاد المصرى	يناير ٢٠٠٠
١٣٠	دراسة الفجوة النوعية لقوة العمل فى محافظات مصر وتطورها خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٦	يناير ٢٠٠٠
١٣١	التعليم الفنى وتحديات القرن الحادى والعشرون	يناير ٢٠٠٠
١٣٢	أنماط الاستيطان فى منطقة جنوب الوادى " توشكى "	يونيو ٢٠٠٠
١٣٣	فرص ومجالات التعاون بين مصر ومجموعات دول الكوميسا	يونيو ٢٠٠٠
١٣٤	الإعاقة والتنمية فى مصر	يونيو ٢٠٠٠
١٣٥	تقويم رياض الأطفال فى القاهرة الكبرى	يناير ٢٠٠١
١٣٦	الجمعيات الأهلية وأوليات التنمية بمحافظات جمهورية مصر العربية	يناير ٢٠٠١
١٣٧	أفاق ومستقبل التعاون الزراعى فى المرحلة القادمة	يناير ٢٠٠١
١٣٨	تقويم التعليم الصحى الفنى فى مصر	يناير ٢٠٠١
١٣٩	منهجية جديدة للإستخدام الأمثل للمياه فى مصر مع التركيز على مياه الرى الزراعى مرحلة أولى	يناير ٢٠٠١
١٤٠	التعاون الإقتصادى المصرى الدولى _ دراسة بعض حالات الشراكه	يناير ٢٠٠١
١٤١	تصنيف وترتيب المدن المصرية(حسب بيانات تعداد ١٩٩٦)	يناير ٢٠٠١
١٤٢	الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية	يناير ٢٠٠١
١٤٣	سبل تنمية الصادرات من الخضر	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٤	تحديد الاحتياجات التدريبية لمعلمى المرحلة الثانوية	ديسمبر ٢٠٠١
١٤٥	التخطيط بالمشاركة بين المخططين والجمعيات الأهلية على المستويين المركزى والمحافظات	فبراير ٢٠٠٢

١٤٦	اثر البعد المؤسسى والمعوقات الإدارية والتسويق على تنمية الصادرات الصناعية المصرية	مارس ٢٠٠٢
١٤٧	قياس استجابة مجتمع المنتجين الزراعيين للسياسات الزراعية	مارس ٢٠٠٢
١٤٨	تطوير منهجية جديدة لحساب الاستخدام الأمثل للمياه فى مصر (مرحلة ثانية)	مارس ٢٠٠٢
١٤٩	رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادى المصرى الخارجى" الجزء الأول" حلفية أساسية "	مارس ٢٠٠٢
١٥٠	المشاركة الشعبية ودورها فى تعاظم أهداف خطط التنمية المعاصرة المحلية الريفية والحضرية	ابريل ٢٠٠٢
١٥١	تقدير مصفوفة حسابات اجتماعية للإقتصاد المصرى عام ١٩٩٨ – ١٩٩٩	أبريل ٢٠٠٢
١٥٢	الأشكال التنظيمية وصيغ وأليات تفعيل المشاركة فى عمليات التخطيط على مستوى القطاع الزراعى	يوليو ٢٠٠٢
١٥٣	نحو استراتيجية للاستفادة من التجارة الإلكترونية فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٤	صناعة الأغذية والمنتجات الجلدية فى مصر (الواقع والمستقبل	يوليو ٢٠٠٢
١٥٥	تقدير الاحتياجات التمويلية لتطوير التعليم ما قبل الجامعى وفقا لاستراتيجية متعددة الأبعاد	يوليو ٢٠٠٢
١٥٦	الاحتياجات العملية والاستراتيجية للمرأة المرية وأولوياتها على مستوى المحافظات	يوليو ٢٠٠٢
١٥٧	موقف مصر فى التجمعات الإقليمية	يوليو ٢٠٠٢
١٥٨	إدارة الدين العام المحلى وتمويل الاستثمارات العامة فى مصر	يوليو ٢٠٠٢
١٥٩	التأمين الصحى فى واقع النظام الصحى المعاصر	يوليو ٢٠٠٢
١٦٠	تطبيق الشبكات العصبية فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٢
١٦١	الإنتاج والصادرات المصرية من مجمدات وعصائر الخضر والفاكهة ومقترحات زيادة القدرة التنافسية لها بالأسواق المحلية والعالمية	يوليو ٢٠٠٢
١٦٢	تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية	يناير ٢٠٠٣
١٦٣	تقييم وتحسين أداء بعض المرافق " مياه الشرب والصرف الصحى"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٤	تصورات حول خصخصة بعض مرافق الخدمات العامة	يوليو ٢٠٠٣
١٦٥	تحديد الاحتياجات التمويلية للتعليم العالى " دراسة نظرية تحليلية ميدانية "	يوليو ٢٠٠٣

١٦٦	دراسة أهمية الآثار البيئية للأنشطة السياحة فى محافظة البحر الأحمر " بالتركيز على مدينة الغردقة"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٧	العوامل المحددة للنمو الاقتصادى فى الفكر النظرى وواقع الاقتصاد المصرى	يوليو ٢٠٠٣
١٦٨	العدالة فى توزيع ثمار التنمية فى بعض المجالات الاقتصادية والاجتماعية فى محافظات مصر " دراسة تحليلية"	يوليو ٢٠٠٣
١٦٩	تقييم وتحسين جودة أداء بعض الخدمات العامة لقطاعى التعليم والصحة باستخدام شبكات الأعمال	يوليو ٢٠٠٣
١٧٠	دراسة الأسواق الخارجية وسبل النفاذ اليها	يوليو ٢٠٠٣
١٧١	أولويات الاستثمار فى قطاع الزراعة	يوليو ٢٠٠٣
١٧٢	دراسة ميدانية للمشاكل والمعوقات التى تواجه صناعة الأحذية الجديدة فى مصر " التطبيق على محافظة القاهرة ومدينة العاشر من رمضان"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٣	قضية التشغيل والبطالة على المستوى العالمى والقومى والمحلى	يوليو ٢٠٠٣
١٧٤	بناء وتنمية القدرات البشرية المصرية " القضايا والمعوقات الحاكمة"	يوليو ٢٠٠٣
١٧٥	بناء قواعد التقدم التكنولوجى فى الصناعة المصرية من منظور مداخل التنافسية والتشغيل والتركيب القطاعى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٦	استراتيجية قومية مقترحة للإدارة المتكاملة للمخلفات الخطرة فى مصر	يوليو ٢٠٠٤
١٧٧	تحسين الجودة الشاملة لبعض مجالات اقطاع الصحى	يوليو ٢٠٠٤
١٧٨	مخاطر الأسواق الدولية للسلع الغذائية للسلع الغذائية الاستراتيجية وإمكانيات وسياسات وأدوات مواجهتها	يوليو ٢٠٠٤
١٧٩	إمكانيات وأثار قيام منطقة حره بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية والمناطق الصناعية المؤهلة (ودروس مستفادة للاقتصاد المصرى)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٠	نحو هواء نظيف لمدينة عملاقة	يوليو ٢٠٠٤
١٨١	تحديد الاحتياجات بقاعات الصرف – التعليم ما قبل الجامعى – التعليم العالى (عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٢	تحديد الاحتياجات بقطاعى الصرف الصحى والطرق والكبارى لمواجهة العشوائيات(عدد خاص)	يوليو ٢٠٠٤
١٨٣	خصائص ومتغيرات السوق المصرى _ دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الأول " الإطار النظرى والتحليلى "	يناير ٢٠٠٥
١٨٤	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق	يناير ٢٠٠٥

	المصرية) الجزء الثانى: الإطار التطبيقى " سوق الخدمات التعليمية – سوق الخدمات السياحة – سوق البرمجيات"	
١٨٥	خصائص ومتغيرات السوق المصرى (دراسة تحليلية لبعض الأسواق المصرية الجزء الثالث: الإطار التطبيقى " يوق الأدوية – سوق السلع الغذائية والزراعية – سوق حديد التسليح والأسمنت"	يناير ٢٠٠٥
١٨٦	الملكية الفكرية والتنمية فى مصر	أغسطس ٢٠٠٥
١٨٧	تقدير الطلب على العمالة – قوة العمل – البطالة فى ظل سيناريوهات بديلة	يونية ٢٠٠٦
١٨٨	الحاسبات الإقليمية كمدخل للامركزية المالية	يونية ٢٠٠٦
١٨٩	المعاشات والتأمينات فى جمهورية مصر العربية (الواقع وإمكانيات التطوير)	يونيه ٢٠٠٦
١٩٠	بعض القضايا المتصلة بالصادرات(دراسة حالة الصناعات الكيماوية)	يونيه ٢٠٠٦
١٩١	مشروع تنمية جنوب الوادى " توشكى " بين الأهداف والإنجازات	يونية ٢٠٠٦
١٩٢	اللامركزية كمدخل لمواجهة بعض القضايا البيئية فى مصر (التوزيع الاقليمى للاستثمارات الحكومية وارتباطها ببعض قضايا البيئة)	يونية ٢٠٠٦
١٩٣	نحو تطبيق نظام الإدارة البيئية (الأيزو ١٤٠٠٠) " على معهد التخطيط القومى" كنموذج لمؤسسة بحثية حكومية	يونية ٢٠٠٦
١٩٤	تكاليف تحقيق أهداف الألفية الثالثة بمصر	يونية ٢٠٠٦
١٩٥	السوق المصرية للغزل	يونية ٢٠٠٦
١٩٦	المعايير البيئية والقدرة التنافسية للصادرات المصرية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٧	استخدام أسلوب البرمجة الخطية والنقل فى البرمجة الرياضية لحل مشاكل الإنتاج والمخزون	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٨	تقييم موقف مصر فى بعض الاتفاقيات الثنائية	أغسطس ٢٠٠٧
١٩٩	التضخم فى مصر بحث فى أسباب التضخم ، وتقييم مؤشراته، وجدوى استهدافه مع أسلوب مقترح باتجاهاته	أغسطس٢٠٠٧
٢٠٠	سبل تنمية مصادر الإنتاج الحيوانى فى ضوء الآثار الناجمة عن مرض أنفلونزا الطيور فى مصر	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠١	مستقبل التنمية فى محافظات الحدود (مع التطبيق على سيناء)	أغسطس ٢٠٠٧

٢٠٢	سياسات إدارة الطاقة فى مصر فى ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية	أغسطس ٢٠٠٧
٢٠٣	جدوى إعادة هيكلة قطاع التأمين دراسة تحليلية ميدانية	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٤	حول تقدير الاحتياجات لأهم خدمات رعاية المسنين (بالتركيز على محافظة القاهرة)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٥	خدمات ما بعد البيع فى السوق المصرى (دراسة حالة للسلع الهندسية والكهربائية) (بالتطبيق على صناعة الأجهزة المنزلية وصناعة السيارات)	أكتوبر ٢٠٠٧
٢٠٦	العناقيد الصناعية والتحالفات الإستراتيجية لتدعيم القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى جمهورية مصر العربية	فبراير ٢٠٠٨
٢٠٧	تقييم فاعلية الخطة الاستراتيجية القومية للسكان فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٨	الإسقاطات القومية للسكان فى مصر خلال الفترة (٢٠٠٦ – ٢٠٣١)	سبتمبر ٢٠٠٨
٢٠٩	إدارة الجودة الشاملة وتطبيقها فى تقييم أداء بعض قطاعات المرافق العامة فى مصر	سبتمبر ٢٠٠٨
٢١٠	الخصائص السكانية وانعكاساتها على القيم الاجتماعية	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١١	التجارب التنموية فى كوريا الجنوبية، ماليزيا والصين: الاستراتيجيات والسياسات – الدروس المستفاده	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٢	مستوى المعيشة المفهوم والمؤشرات والمعلومات والتحليل دليل قياس وتحليل معيشة المصريين	نوفمبر ٢٠٠٨
٢١٣	أولويات زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه وسياسات وأدوات تنفيذها	فبراير ٢٠٠٩
٢١٤	السياسات الزراعية المستقبلية لمصر فى ضوء المتغيرات المحلية والإقليمية	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٥	اتجاهات ومحددات الطلب على الإنجاب فى مصر (١٩٨٨ – ٢٠٠٥)	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٦	آليات تحقيق اللامركزية فى تخطيط وتنفيذ ومتابعة وتقييم البرنامج السكانى فى مصر	أغسطس ٢٠٠٩
٢١٧	نظم الإنذار المبكر والإستعداد والوقاية لمواجهة بعض الأزمات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة	أكتوبر ٢٠٠٩
٢١٨	الشراكة بين الدولة والفاعلين الرئيسيين لتحفيز النمو والعدالة فى مصر	فبراير ٢٠١٠
٢١٩	التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فى خريطة المحافظات وآثارها على التنمية	فبراير ٢٠١٠
٢٢٠	بعض الاختلالات الهيكلية فى الاقتصاد المصرى " من الجوانب القطاعية والنوعية والدولية"	مارس ٢٠١٠

٢٢١	الإسقاطات السكانية وأهم المعالم الديموجرافية على مستوى المحافظات فى مصر ٢٠١٢ – ٢٠٣٢	يولية ٢٠١٠
٢٢٢	المواءمة المهنية لخريجى التعليم الفنى الصناعى فى مصر " دراسة ميدانية "	يوليه ٢٠١٠
٢٢٣	المشروعات القومية للتنمية الزراعية فى الأراضى الصحراوية	يوليه ٢٠١٠
٢٢٤	نحو إصلاح نظم الحماية الاجتماعية فى مصر	سبتمبر ٢٠١٠
٢٢٥	متطلبات مواجهة الأخطار المحتملة على مصر نتيجة للتغير المناخى العالمى	أكتوبر ٢٠١٠
٢٢٦	آفاق النمو الاقتصادي فى مصر بعد الأزمة المالية والاقتصادية العالمية	يناير ٢٠١١
٢٢٧	نحو مزيج أمثل للطاقة فى مصر"	يناير ٢٠١١
٢٢٨	مجتمع المعرفة وإدارة قطاع المعلومات والاتصالات فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٢٩	المدن الجديدة فى إعادة التوزيع الجغرافى للسكان فى مصر	أغسطس ٢٠١١
٢٣٠	تحقيق التنمية المستدامة فى ظل اقتصاديات السوق من خلال إدارة الصادرات والواردات فى الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠١٠/٢٠١١	أكتوبر ٢٠١١
٢٣١	تجديد علم الاقتصاد نظرة نقدية إلى الفكر الاقتصادى السائد وعرض لبعض مقاربات تطوير	يونيه ٢٠١٢
٢٣٢	مقتضيات واتجاهات تطوير استراتيجية التنمية فى مصر فى ضوء الدروس المستفادة من الفكر الاقتصادى ومن تجارب الدول فى مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية	يونيه ٢٠١٢
٢٣٣	تطوير جودة البيانات فى مصر	مارس ٢٠١٢
٢٣٤	ملامح التغيرات الاجتماعية المعاصرة ومردوداتها على التنمية البشرية	يونيه ٢٠١٢